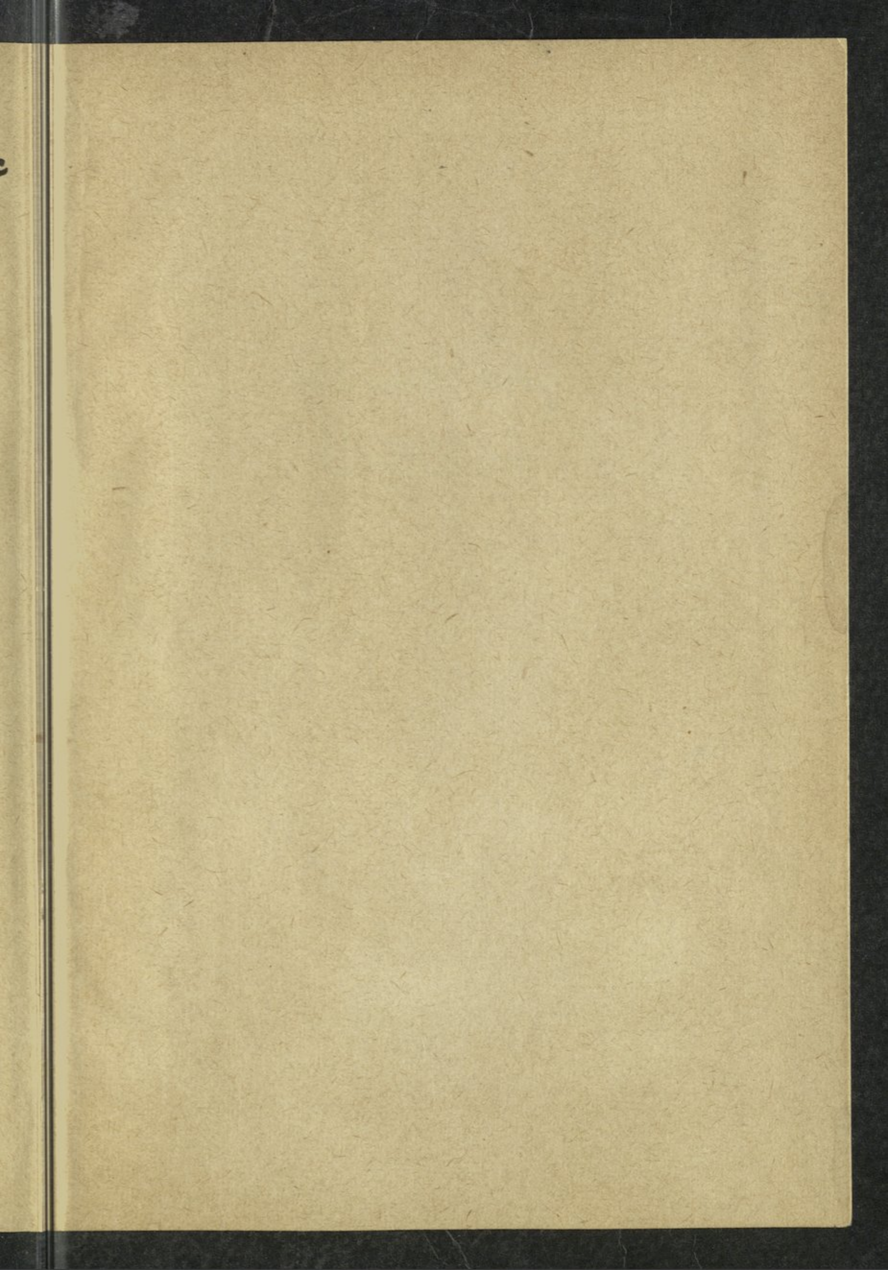
العقاد

فلاسفة الحكم فى العصر الحديث

Urwick
organization


فلسفة الكتب

فلاسفة الحكم
في العصر الحديث



عباس محمود العقاد

فلاسفة الحكم في العصر الحديث

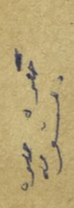
٩٧

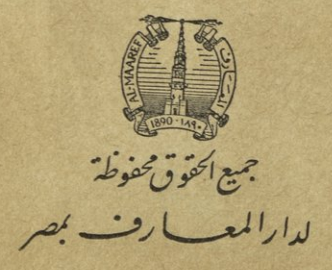
اقرأ

دار المعارف للطباعة والنشر بمصر

اقرأ ٩٧ — ديسمبر سنة ١٩٥٠







مقدمة

هذه عجالة فى مذاهب الحكم التى تشيع فى القرن العشرين وقد صدق من قال : « لكل زمان دولة ورجال » ويصدق مثله من يقول إن لكل دولة مذهبا فى الحكم وفلاسفة يسجلون ذلك المذهب أو يروجونه ، ولعل هذه المذاهب دليل محسوس على خطأ الذين يقولون ببقاء نظام الحكم على حال واحدة لا يتبدل منها غير الأسماء والعناوين ، فإن التطور فى مهام الحكومة وفى نظر المحكومين إليها يتجلى فى عرض مذاهب الحكم منذ وجدت للحكم فلسفة إلى ان ترددت مذاهبه التى تشيع بيننا اليوم فى القرن العشرين .

وقد تطور الحكم قبل ظهور المذاهب الفلسفية التى تشرح قواعده ونظرياته ، وانتقل الناس من تأليه الملوك إلى الإيمان بولايتهم الملك من عند الله ، إلى الفصل بين السلطان الإلهى والسلطان الإنسانى قبل انتشار الفلسفة السياسية وقبل انتشار الفلسفة على الإجمال ، وكانت الأديان الكتابية الثلاثة آية بالغة من آيات هذا التطور البعيد ، فكتاب العهد القديم سجل لزعامة النبى وزعامة القاضى وزعامة الملك

مع الجمع بين الحكم والقداسة الدينية فى حين والفصل بينهما بعد ذلك الحين ، وخطبة السيد المسيح على الجبل دستور كامل للإنسان الصالح الذى ترتضيه المسيحية السمحة فى كل مجتمع وفى ظل جميع الحكومات ، والدين الإسلامى قد فصل مذهبه فى الشورى والمساواة واحترام الإجماع وسؤال أهل الذكر تفصيلا يتناول أصول الحكومة ويوافق تطورها مع الزمن ، وكانت هذه الأديان حجة لطلب الإصلاح والكف من طغيان الإنسان فى جميع العصور .

ونود فى هذه المقدمة الموجزة أن نربط حلقات السلسلة من العصور القديمة إلى العصر الحديث ، لأن الحلقات التى صيغت فى القرن العشرين أو شاعت خلاله لم تكن لتصاغ من معدنها هذا لولا ما تقدمها من حلقات الحكم القديم والفلاسفة الأولين ، وغنى عن القول أن هذا البيان لن يكون إلا تلخيصاً مجملا غاية الإجمال على القدر الذى يكفى هنا للتمهيد المطلوب .

تفلسف حكماء اليونان فى مسألة الحكم كما تفلسفوا فى سائر المسائل التى عرضت لعقل الإنسان فى الزمن القديم ، وأعانهم على فلسفتهم أنهم جاءوا بعد فترة من التجارب الحكومية فى أثينا وسبرطة كفيلة بأن تمد الفيلسوف بالزاد

الضروری للمقارنة والمقابلة بين هذه التجارب المتوالية ، ويضاف إليها ما عرفوه من صراعهم مع دولة فارس ومن صلاتهم الودية مع الدولة المصرية ، فكان القرن الرابع قبل الميلاد فترة صالحة للتعقيب على تجارب الحكم وأنواعه فى عدة أقطار أجنبية أووطنية تتفق فى الوطن وتختلف بالمعيشة والعادات، كما يختلف الأثينيون والسبرطيون .

وقبل أن يصبح مذهب الحكم فى اليونان فلسفة كان قد أصبح من الملاحظات الواقعية التى يدونها المؤرخون ، فكتب هيرودوت قبل مولد أفلاطون يقول فى المساواة : « إنه من الواضح جيدا فى هذه الحادثة ومثيلاتها المتعددة أن المساواة شیء عظيم . فقد كان الأثينيون ولا فضل لهم على من جاورهم فى الشجاعة أيام خضوعهم للطغاة ، فما هو إلا أن نفضوا عنهم نيرهم حتى تقدموا إلى الرعيل الأول بين الجميع ، وتبين من هذا أنهم رضوا بالهزيمة حين كانوا مقهورين يعملون للسيد المسلط عليهم ، فلما ملكوا زمامهم حرص كل منهم على أن يبذل غاية ما فى وسعه لنفسه » .

ولو أن هيرودوت قد امتد به الأجل حقبة قصيرة لاستطاع أن يزيد على دليله هذا دليلا جديدا على فضيلة الحرية ، وهى ارتقاء الفكر ونبوغ الفلاسفة الذين يلقون أنوارهم على

المسألة بحذافيرها ويتناولون قواعد الحكم وحقوق المحكومين على وجوهها المتقابلة كما تناولها أفلاطون وتناولها من بعده تلميذه أرسطو ومريدوه .

فهذان الفيلسوفان قد تقابلا فى مذاهب الحكم كما تقابلا فى غيرها من المذاهب العملية والعلمية ، وكانا كالقطبين المتقابلين للدائرة الواحدة ، فكل منهما طرف يكشف محاسن رأيه ومآخذ الرأى الذى يعارضه ، وتتم الدائرة على سعتها بهذين القطبين المتقابلين .

كان أفلاطون (٤٢٧ – ٣٤٧ ق . م) يعظم شأن الدولة بالقياس إلى الحرية الفردية ، فالقوانين لا توضع لتمكين الفرد من فعل ما يشاء ، ولكنها توضع لهدايته إلى فعل أحسن ما يستطيع ، ولا ضير من إكراهه على صلاح أمره إذا كان فى حاجة إلى الهداية والإصلاح ، وأكثر الناس فى حاجة دائمة إليهما يجوز فى تربيتهم ما يجوز فى تربية القصر والأطفال .

وواضح من هذا أن الحاكم فى مذهب أفلاطون بمثابة الأب والمعلم وليس قصاراه أنه خادم مصالح المحكومين ، ولهذا يوصى بإسناد الحكم إلى الحكماء والعلماء ، ويوصى إلى جانب ذلك بتجريدهم من روابط الأسرة وشواغل الثروة تنزيها لهم عن الفتنة والمحاباة ، ولا حرج على ولاة الحكم

من استخدام الأساطير والخرافات واختراع قصص البطولة والأعاجيب لترويض الرعية على الخضوع لما فيه نفعها ورشادها ، فهذه فى مذهبه « أكاذيب نبيلة » لا غنى عنها فى إقناع الدهماء ، ولا يلبثون أن يعرفوها ويعرفوا أعذار من استخدموها متى ارتفعت عنهم غشاوة الجهل والخرافة .

وينظر الفاشيون والاشتراكيون معا إلى أفلاطون كأنه رائد سابق للفاشية والاشتراكية ، فيرضى عنه الفاشيون لأنه يكل الأمر إلى الولاة والزعماء ، ويعظم شأن الدولة والحكومة ، ويرضى عنه الاشتراكيون لأنه يحرم الملكية على الولاة ويسمح باشتراك الجمهور فى الملك الواحد ويجعل للنساء حق الحكم مع الرجال ويفرض عليهن واجب الدفاع معهم . ويسوق الفاشيون والاشتراكيون كلمات له وردت فى كتاب الجمهورية تعزز ما يقررونه لتأييد آرائهم ونقد آراء خصومهم . ومنها قول بعض المحاورين فى كتاب الجمهورية : « إن العدل مصلحة الأقوى » وإن الرجل العظيم فى حل من إرضاء عظمته بالسيطرة على من دونه ، وإن الوازع الأخلاقى رياء ونفاق مالم يكن ضرورة من ضرورات البيئة ، وغير ذلك من دعاوى الحوار التى تقال كما يقال الرد عليها ، ولا تعبر كلها عن رأى أفلاطون .

ولا شك فى ميل أفلاطون إلى حصر السلطان فى الأيدى القليلة وإعراضه عن إطلاق حقوق الحكم لجميع المحكومين ، بيد أن الشراح الذين يستندون إليه فى تسويغ الاستبداد يخطئون تفسيره وقد يتعمدون تحويله عن معناه ، لأنه شديد الإنكار لحكم القوة شديد الإعجاب بحكم الرضا والإقناع ، وتفرقته الكبرى بين الملك والطاغية أن الملك يهتم بحب رعاياه وأن الطاغية يفرض عليهم طاعته غير مبال منهم بشعور بعد شعورهم بالرهبة والولاء . وقد فاضل أفلاطون بين حكومة الفرد بغير قانون وحكومة الخاصة بغير قانون وحكومة الدهماء بغير قانون ، فقال إن حكومة الدهماء هى أفضل هذه الحكومات وإن شرورها أهون من شرور الحكومة الفردية المطلقة وشرور الحكومة التى يحتكرها الخاصة مع إطلاقها واستبدادها ، إذ كان فساد المستبد يشمله ويشمل كل من عداه وتمتد أوهاق ظلمه إلى جميع الطبقات ، وإنما يسوء حكم الدهماء حين يشرعون له القوانين لأنهم يجهلون أصولها ، ويولون أمرها غير أهلها ويسيئون التشريع كما يسيئون التنفيذ ، وليس كذلك الخاصة المقيدون بالشريعة كما يتفق عليها من يفقهونها ويحسنون الرقابة عليها .

وقد توزع مذهب أفلاطون حديثا بين أناس متفرقين

يدعى كل منهم أنه قادر على تطهير نظامه من النقائص التى احتاط لها الفيلسوف فى زمانه ، والواقع أنه مذهب مفروغ من استحالة تطبيقه ، فالمناقشة فى نظرياته تسلس لمن يريدها دون أن يحبسها الواقع عند حد محدود .

* * *

إلى الطرف المقابل لهذا الطرف يتجه أرسطو تلميذ أفلاطون الأول الذى لقبه الأقدمون بالمعلم الأول .

فالحكم عنده وظيفة خبرة يتدرب عليها ذووها وليس وظيفة فلسفة وحكمة ، وهو يقسم الحكومات إلى ثلاثة أنواع : هى حكومة الفرد وحكومة الأعيان وحكومة الشعب أو الديمقراطية ، ولكل منها آفة تمسخها وترجح سيئاتها على حسناتها ، فإذا مسخت حكومة الفرد غلب الهوى فى نفس حاكم واحد على مصلحته ومصلحة الرعية كلها ، وإذا مسخت حكومة الأعيان فهو الاحتكار الذى يسخر الأكثرين من المحكومين للأقلين من الحاكمين ، وإذا مسخت الحكومة الديمقراطية فتلك هى فوضى السوقة والدهماء .

وليس عدد الحاكمين هو الفرق الجوهرى بين الحكومات الثلاث ، ولكن الفرق الجوهرى هو الفرق بينها فى حقوق المواطن ، وخيرها ما تكفل لجميع المواطنين بالمساواة فى

الحرية ، وهذه المساواة هى التى تبطل القول بأن الحرية هى أن يفعل كل إنسان ما يشاء . فلو جاز لكل أن يفعل ما يشاء لجاز له أن يعتدى على غيره فتبطل المساواة ، وإذا تساوت حريتهم جميعاً فهذه هى الحرية فى حدود القانون ، وذلك هو القانون الذى يوضع لجميع الرعايا ولا يوضع لطبقة منها دون طبقة .

وإذا تكلم أرسطو عن المواطنين وحقوقهم فإنما يتكلم عن الأحرار ويستثنى الأرقاء ، فالمواطن من يشترك فى تسيير الدولة برأيه أو بعمله ، ولم يكن للأرقاء على عهد أرسطو شىء من المشاركة فى الحقوق السياسية .

والتفرقة بين الحكومتين الصالحة والفاسدة عند أرسطو هى أصدق تفرقة قال بها الفلاسفة حتى اليوم . فالحكومة صالحة متى عملت لمنفعة المحكومين ، وفاسدة متى عملت لمنفعة الحاكمين . مثلها مثل كل أداة توضع لغاية ، ولا تؤدى الحكومة غايتها إذا كانت لا تنفع رعاياها .

وليس من رأى أرسطو أن « خير » الناس هم الحكام ، فمعنى هذا أن الذين لا يتولون الحكم أشرار ، أو معناه أن أخيارا قلائل يستأثرون وحدهم بحقوق جميع الأخيار .

وليس من رأيه أن الحكم حق للثروة ، فمعنى ذلك جمع الثروة والسلطة فى أيد قليلة .

وليس من رأيه أن الكثرة تباشر الحكم بجميع آحادها فتلك استحالة لا تتحقق فى الواقع ، ويكفى من الكثرة أن تكون مكفية المؤنة راضية عن معيشتها .

واشتراط الرضا من جانب الأكثرين ضمان لإخلاص الحكومة فى خدمتهم . ووفرة الناس ، فى رأى أرسطو ، كوفرة الماء التى تعصمه أن يأجن ويتعفن كما يتعفن الماء القليل بأقل شائبة .

وقد وجد أرسطو أن توزيع مهام الحكم ضمان آخر لمنع التفرد بالسيطرة الحكومية ، فتنقسم الحكومة بين الاستشارة والإدارة والقضاء ، وتنشأ من تخصص الحكام لكل قسم من هذه الأقسام طائفة خبيرة بما تتولاه ، وقيام الحكم على القواعد الديمقراطية يمنع أن تنحصر هذه الطوائف فى كبار السادة والأغنياء ، ويمنع أن تنحدر إلى السفلة والجهلاء ، فسبيلها أن تؤول إلى طبقة وسطى لا تستبد استبداد الأعلياء ولا تسف فى أعمالها وأخلاقها إسفاف الأدنياء .

ويعارض أرسطو أستاذه فى شيوع الملكية كما يعارضه فى احتكار السلطة ، فقد بحث شيوع الأرض وتقسيم الغلة ، وبحث شيوع الغلة وتقسيم الأرض ، وبحث شيوع الأرض والغلة معاً ، فخلص من هذه البحوث إلى ضرر الشيوع فى هذه الحالات جميعاً ، لأنه باب النزاع وسوء الاستغلال ،

وأضمن منه للسلم أن تباح الملكية مع تقريب المسافة بين الأغنياء والفقراء .

بهذين المذهبين – مذهب أرسطو وأستاذه – تمت لأثينا رسالتها العظيمة فى فلسفة الحكومة ، وهى أوفى رسالة فلسفية كانت مستطاعة قبل عصر الميلاد .

* * *

وتأتى رسالة روما بعد رسالة أثينا ، وهى رسالة عملية يقل فيها نصيب الدراسات الفلسفية . ومع استثناء القوانين المسطورة لم يبق من تراث روما فى فلسفة الحكم غير كتابين لخطيبها الأكبر شيشرون (١٠٦ – ٤٣ ق.م) وهما كتاب الجمهورية De Republica وكتاب القوانين De Lagibus .

عرفت روما ضروب الحكم جميعاً مع تعدد أنواع الحكام وتعدد أنواع المحكومين : عرفت الملك والجمهورية والقنصلية وحكم الدكتاتور العادل والدكتاتور الظالم ورقابة الشيوخ الأعيان ورقابة الوكلاء الشعبيين ، وعرفت الحكم الذى يقوم على حقوق العلية والحكم الذى يقوم على حقوق العلية والعامة ، والحكم الذى يستثنى منه الأرقاء والحكم الذى يقبلون فيه بعض القبول ، وتركت بتجاربها العملية رسالة عامرة

بالنماذج والتعديلات لا يستغنى عنها باحث من الدارسين لنظم الحكومة فى جميع الأوضاع وبين جميع الأقوام .

أما رسالتها الفلسفية فهى كما تقدم محصورة فى كتابى الخطيب الكبير ، وجانب الاقتباس فيها من المدرسة الأثينية أكبر من جانب الاستقلال بالرأى والابتكار ، ولعل إيمان شيشرون بالنظريات هو الذى جنى عليه فجعله يصر فى أثناء ولايته للحكومة على توخى الغايات التى لا تدرك وسوم الشيوخ والأعيان مالا طاقة لهم به من النزاهة والاعتدال ، فكان الموت جزاءه على هذه النزعة المثالية التى لا تقبل التطبيق .

نقل شيشرون عن الفيلسوف اليونانى زينوقراط Xenocrates أنه سئل : ماذا استفاد منك تلاميذك ؟ فقال : إنهم استفادوا أنهم بمحض اختيارهم يعملون ما توجبه القوانين على الآخرين .

يقول شيشرون : « إنه من رأى أعقل الحكماء أن القانون لا يرجع فى أصوله إلى فكر إنسانى ولا إلى عمل أمة من الأمم ولكنه شىء خالد يحكم الكون كله بما يوحيه من أوامره ونواهيه » ، وإن أفضل المجتمعات هو المجتمع الذى يوافق إلهام الطبيعة ولا يعطل هذا الإلهام بزيغان المطامع والشهوات .

وينكر شيشرون قول أفلاطون إن ذوى الاستعداد لفهم

الشريعة جد قليلين بين البشر ، ففى اعتقاده على عكس ذلك أنه ما من إنسان إلا وهو قادر على فهم الشريعة كما توحيها الطبيعة ، وإن القانون الطبيعى يقضى بالمساواة بين البشر فى هذا الاعتبار ، وإنه عند عصيان هذا القانون الطبيعى يقع من الناس الاجتراء على نصوص الشرائع المسطورة .

ويقول على لسان سيبيو وهو يلخص حجج الديمقراطية : « إنهم يقررون أنه ليس من الإنصاف أن تدان الديمقراطية على عمومها لأن الجمهرة الجامحة من سواد الناس لها عيوبها ، وإن الناس ما داموا متناسقين يخضعون كل شىء لسلامتهم وحريتهم فلا حكومة أنأى عن خطر الثورة وأمكن استقرارا من حكومتهم . اى من الحكومة الديمقراطية »

ويمضى سيبيو قائلا : « وعلى الجملة لا يعتبر أنصار الديمقراطية أن الحكومات الأخرى جديرة باسم الحكومة ، فمالى مثلا أطلق اسم المالك الذى هو أليق الأسماء برب الأرباب على مخلوق بشرى متلهف على السيادة والاستئثار بالغلبة كأنه فى سوقه للرعية يدفع أمامه قطيعا من العبيد ؟ أليس الأحرى بى أن أطلق عليه اسم الطاغية ؟ . . . »

والعجب فى هذه الديمقراطية الغالية وهذا القانون الطبيعى أن

تتمخض عنهما الدولة الرومانية التى كانت رسالتها فى العالم « صناعة » القوانين ... ! فقد أصاب من قال إن شيشرون كان رائداً للثورة الفرنسية والثورة الأمريكية قبل ألف وسبعمائة سنة ، وإنه بهذه الأقوال عن القانون الطبيعى وعموم المساواة بين البشر كان زميلا لجان جاك روسو ظهر فى العصر الغابر قبل الأوان .

* * *

مضى من القرن الأول قبل الميلاد عصر شيشرون ، إلى القرن الخامس عشر بعد الميلاد عصر ماكيافلى (١٤٦٩–١٥٢٧) أكثر من خمسة عشر قرنا لم ينبغ فيها من فلاسفة الحكم من يستحق أن يذكر غير ثلاثة ، اثنان منهم حبران جليلان من أحبار الكنيسة وعلمان بارزان من أعلام الفكر وهما القديس أوغسطين والقديس توما الإكوينى ، والثالث هو جون أوف سلسبورى القس الشاعر الفيلسوف الذى عاصر الملك هنرى الثانى فى إبان الخلاف على الدين والسياسة .

ولد القديس أوغسطين فى منتصف القرن الرابع (٣٥٤ – ٤٣٠) وألف كتابه عن مدينة الله تفنيدا لقول القائلين إن روما آمنت بالأرباب الوثنية فعاشت فى القوة والرخاء عدة قرون ، وآمنت بإله الدين المسيحى فعجل إليها البوار بعد قرن أو قرنين ، وقد استغرق تأليفه ثلاث عشرة سنة فى

أوقات متقطعة فكثرت فيه النقائض كما كثر فيه الاستطراد من موضوعات الحكم والسياسة إلى موضوعات الفقه واللاهوت ، ويتحدث القديس أوغسطين عن مدينة الله كأنها مدينتان إحداهما فى السماء والأخرى على الأرض ، وهو لا يعنى بمدينة السماء سلطان الكنيسة ولا يعنى بمدينة الأرض سلطان الملوك والأمراء ، ولكنه يعنى بهما مدينتين مثاليتين يبنيهما الله والصالحون من عباده بالتقوى وعمل الخير والزهد فى الملذات والشهوات وقضاء الحياة فى رعاية أوامر الله واجتناب نواهيه ، وتنعقد الصلة بين أبناء المدينة بأن يحبوا الله ويحب بعضهم بعضاً فى الله ، ويضرب الشراح المثل لهذه الصلة الروحية بالصلة التى يشعر بها قراء الكتاب الواحد إذ يعجبون بمؤلفه ويستروحون جمال فكره وبلاغة كلامه ، فالأمم التى تشترك فى حب الله وتمجيد آياته هى أمة واحدة فى مدينة الله .

وأهم المبادئ السياسية التى اشتمل عليها كتاب القديس أوغسطين هى : (١) أن اقتناء الأملاك وجمع الكنوز هو شهوة من شهوات النفس البشرية الخاطئة وليس شريعة من شرائع الله ، وأن أفضل المجتمعات ما كانت خيرات الله فيه مباحة لجميع عباده يأخذون منها بمقدار ما يحتاجونه فى لوازم الحياة و (٢) أن المستقبل للوحدة الإنسانية التى

تؤلف بين المؤمنين فى حب الله و (٣) أن الأمل الأكبر للجماعة الإنسانية هو «السلام» وهو فى حكمة القديس أوغسطين مرادف لكمال الروح وكمال الألفة بين البشر ، وليست غايته اجتناب الحرب وكفى . إذ لا سلام بغير إخوان كما أنه لا حرب بغير أعداء و (٤) أن الرق ثمرة الخطيئة والخطيئة هى السبب الأول لخضوع الإنسان للإنسان ، ولعل كبرياء السيد عقاب له وضراعة العبد غفران وتكفير و (٥) أن خضوع المؤمنين لأصحاب السلطان الدنيوى واجب فى حدود الأمور الدنيوية ، فإذا تجاوزها أصحاب ذلك السلطان فلا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق و (٦) أن الناس فى مدينة الأرض حجاج إلى مدينة السماء أقربهم إليها من هانت عليه النعمة الأرضية فى سبيل النعمة السماوية الأبدية .

* * *

وتعاقبت القرون إلى القرن الثانى عشر الذى عاش فيه جون أوف سلسبورى (١١٢٠ – ١١٨٠) صاحب كتاب دليل الحاكم الذى اخترع له اسم بوليكراتكاس Policraticus واستوعب فيه الكلام على واجبات الحاكم وواجبات الرعية وشروط الحكومة المطاعة ، وأهم آرائه أن الفضيلة هى

غاية الحياة وأن هذه الغاية لا تدرك بغير حرية ، وقد ضرب المثل للحرية المطلوبة بكلام من يدعى فلب Philip في مواجهة مجلس الشيوخ الرومانى حيث نعى عليهم جمودهم وتراخيهم فلم يغضبوا لتبكيته وقال له الشيخ الذى نهض ليخرجه : « لا عليك أن تسلم نفسك إلى فإننى لست بالشيخ صاحب السلطان فى نظرك » .

وقد أوجب فيه على الملك أن يعمل بالقانون ، وفرق فيه بين الراعى ، والحارس الأجير ، واللص ، فى تربية القطيع : فالراعى يعمل بخلوص نية وصدق رغبة ، والحارس يعمل لحساب غيره طمعا فى الأجر وخوفا من العقاب ، واللص لا يبالى من القطيع إلا أن يلتهم ما استطاع التهامه ويخفى فعلته عن أنظار مطارديه .

* * *

وانقضت حقبة فى اقتباس القوانين من بقايا الدولة الرومانية شاعت خلالها النظريات التى أشرنا إلى بعضها فى تلخيص مذهب شيشرون ، كالقانون الطبيعى وحق المساواة . وشاع معها تعريف القانون بأنه مجموعة العرف والعادة التى اصطلحت عليها الشعوب وتولى رؤساؤها القيام على تنفيذها بالنيابة عنها ، ووافق هذا الاعتقاد غرضا من سادة أوربة لميلهم إلى الاستقلال

بالسلطة الدنيوية عن السلطة البابوية ، وظهر فى تلك العصور الأولى من يقول كما قال ما نيجول أوف لاتنباخ فى القرن الحادى عشر : « لا أحد يملك أن يجعل نفسه إمبراطورا أو ملكا ، وإنما هو الشعب الذى يرفع إنسانا فوق نفسه ليحكمه ويدبر شئونه على أصول الحكم الصالح ، معطيا كل ذى حق حقه ، متوليا من يتقى بحراسته ومن يعتدى بتقمته ، وقائما بالقسط بين الجميع » .

وظهر فى القرن الثالث عشر من يقول كما قال براكتون الفقيه الإنجليزى : « لا ينبغى للملك أن يعلو على مكانه أحد، إلا أن يعلوه سلطان الله والقانون . لأن القوانين هى التى تنصب الملك ، وعليه أن يمد القانون بالقوة والنفاذ . . . . إذ لا ملك حيث لا قانون » .

* * *

بين هذه التمهيدات المختمرة نبغ الفيلسوف الدينى الكبير توماس الإكوينى (١٢٢٥ – ١٢٧٤) ونظر إليها وإلى كتب الفلسفة جميعاً فى مذهبه السياسى الذى شرحه أثناء تعليقه على كتاب السياسة لأرسطو وعاد إليه فى رسالة لم يتممها سماها « ولاية الأمراء » .

والكون كله فى مذهب القديس توما حكومة ذات درجات

Hierachy يستوى الإله على عرشها الأعلى ، وأهم آرائه أن الحكومات الدنيوية ينبغى أن تتوجه بطلب المشورة إلى آباء الكنيسة ، لأن الإنسان فى هذه الحياة يسعى إلى غايتين : إحداهما روحية والأخرى جسدية ، وليست سعادته الجسدية هى الغاية القصوى بل هى وسيلة لتحقيق غايته العليا وهى سعادة الروح . فالكنيسة التى تشرف على أمر روحه أولى بالتقديم من الحكومة الدنيوية التى تشرف على أمر جسده ، ومن حق حكومة الدنيا أن تطاع فى كل شىء تتساوى فيه طاعة المرءوس والرئيس . أما إذا فرض الرئيس على مرءوسيه ما لا يقبله هو ولا يلتزمه فلا طاعة للحكومة الدنيوية ولا حرج على مرءوسيه من عصيانه والثورة عليه . وقد توصف حكومة القديس توما بأنها مزيج من الفردية والانتخابية ، لأنه يشير باشتراك الشعب فى انتخاب الملك والنبلاء ، ليتم امتياز الممتازين وأمان الضعفاء من بغى الأقوياء ، ومساك الوفاق بين الجميع هو القانون الطبيعى الذى لا يخفى على أحد ، وهو يخول الرعية أن تقاوم راعيها أو تكف عن الطاعة إذا أقحم عليها قانونا لا يطابق ذلك القانون .

* * *

ثم جاء عصر ماكيافلى (١٤٦٩ — ١٥٢٧) وهو الرجل

الذى أصبح اسمه علما على سياسة الغش والغيلة والقسوة والدسيسة والتماس النجاح بكل وسيلة ، وتعود شهرته الى ما اشتهر من وصاياه فى كتابه الموسوم « بالأمير » .

أما الحقيقة فهى كما قال فى رسالة منه إلى بعض ثقاته « إن كتاب الأمير نزغة هوى » ، ولم يكن الرجل كاذبا فيما وصف به هذا الكتاب ، فكل ما فيه من الجد أنه طمح إلى توحيد إيطاليا كما توحدت فرنسا وأسبانيا ، ورأى أمامه طائفة من شرار الأمراء يتنازعون فيما بينهم ولا أمل فى توحيد وطنه مع بقائهم ، فمن أزاحهم من طريق الوحدة بما وسعه من وسيلة فلا جناح عليه .

على أن مذهب ماكيافلى الصحيح مفصل فى تعليقاته على كتب ليفى العشرة وملحوظ فيما بين السطور من كتاب الأمير ، فهو يقرر أن الاستناد إلى الشعب أضمن لصيانة الحرية من الاستناد إلى الأعيان والنبلاء الذين يتكلون على ما ورثوه ولا يزالون يطمعون فى زيادته بالعسف والحجر على المحرومين ، وأن وفاء الشعوب أوثق من وفاء الأمراء ، وأن الملك الحق من يحبه رعاياه ويهابونه لا من يرتاب فيه رعاياه ويمقتونه ، وأن الدكتاتور الذى يخشى خطره على الحرية هو الدكتاتور الذى يغتصب القوة ولا يستمدها من رعيته ،

فإذا انطلقت يده فى الحكم باختيار الرعية كما كان يحدث فى الدولة الرومانية القديمة فهو قمين أن يبلغ قومه من المجد والرخاء مالا يبلغونه فى ظل القوة المفاجئة . وعبرة التاريخ الرومانى فى رأى مكيافلى أن الجمهورية تصلح ما بقيت قوية متوازنة الأركان لا تبغى فيها طبقة على طبقة ، فإذا هى تضعضعت وآذنت بالزوال فالدكتاتور الذى تقدم وصفه خير حاكم يتعهد الوطن فى تلك الحالة . ومساك الحكمة السياسية فى كتاب الأمير وفى التعليقات على التاريخ الرومانى هو « أن سلامة الدولة مقدمة على كل مصلحة أو شريعة ، فإذا وجبت وقايتها من غائلة تهدد سلامتها فلا محل للبحث فى النصوص والفتاوى ولا حرج من اتخاذ كل وسيلة لدفع الغائلة عنها ، ولا يصعب على ولاة الأمر مع هذا أن يسوغوا عملهم للشعب بما يقنعه لاستدامة إيمانه بالشريعة وقوانين الأخلاق .

والمثل الأعلى للحكومة فى مذهب ميكافلى هى الحكومة التى تسقط أمراء الأقطاع ، وتنهض بالطبقة الوسطى ، وتؤمن الشعب على حريته ومعيشته ، وتنضوى إلى حاكم قوى يمزج بين دهاء الثعالب وجرأة الأسود ، ويلتف به رعاياه عن حب ومهابة وثقة لا عن خوف وخنوع واستسلام .

* * *

وفيما بين القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر دخلت نظريات السياسة فى دور جديد يدور على محورين : محور القوانين الطبيعية أو الحقوق الطبيعية التى تقدم ذكرها ، ومحور الخلاف على حق الكنيسة وحق الدولة وأيهما أحق بالاتباع عند احتدام النزاع بين السلطتين .

وأدى استقلال الملوك عن الكنيسة واضمحلال نفوذ النبلاء والفرسان أصحاب الإقطاعات إلى استقلال الأوطان والدعوة إلى حقوق الوطن وحقوق الأمة ، فتركزت الحقوق السياسية رويدا رويدا فى الشعب وبرزت على طليعته طبقته الوسطى ، وهى أقدر طبقاته بعد اضمحلال السادة الأعلين من النبلاء والفرسان « الإقطاعيين » .

هذه النظريات عن الحقوق الطبيعية وحق الكنيسة وحق الدولة وحق الشعب لم تزل تتراءى على درجات متعددة ووجهات متعارضة فى بحوث الفلاسفة الذين كتبوا عن فلسفة الحكم من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر .

فأقدمهم جان بودان الفرنسى Jean Bodin (١٥٣٠ — ١٥٩٦) يشرح نظرياته فى ستة مجلدات يسميها « الكتب الستة فى الدولة » ، ويقرر فيها أن الأسرة والملكية (اى الامتلاك)

هما أساس المجتمع ، وأن النظام الملكى المقيد هو أصلح الأنظمة الحكومية ، وأن صاحب السيادة متى بويع بها حرم على الرعية نقض ولائه كائنا ما كان اعتذارها لنقضه ، وتفرقته بين السيادة الشرعية والسلطة القائمة بالقوة أن السلطة القائمة بالقوة قد تحفظ النظام ولكنها لا تحفظ القانون وهو السند الوحيد الذى يقوم عليه حق الطاعة والولاء . ولهذا الكاتب حوار أجراه بين يهودى ومسلم ومسيحى تابع لكنيسة روما ومسيحى من أنصار لوثر وأبيقورى وموحد بالله غير متدين بدين فانتهى منه على ترك الجدل فى العقائد الدينية والتلاقى بينهم جميعاً على سماحة فى أمور هذه الحياة الدنيوية .

وتوماس هوبز الإنجليزى Thomas Hobbes (١٥٨٨ — ١٦٧٩) قد حضر الثورة التى قادها كروموويل وكان معلما للملك شارل الثانى ، وبنى فلسفة الحكم على ما استخلصه من القوانين الطبيعية فى زعمه ، وفحواه أن الفعل ورد الفعل هما مدار كل حركة فى الطبيعة ، وأن تدافع الناس فى المجتمع هو مدار السياسة ، وأن العامل الأكبر فى نفس الإنسان هو حفظ ذاته ، ومن أجل حفظ الذات يطلب القوة ويطمع فى الغلبة على غيره . فمن هنا كانت الحالة الطبيعية بين الناس حالة حرب لا أمان فيها لأحد على نفسه ،

وهذه هى الحالة التى تضطرهم أن يسلموا مقادهم إلى الدولة لحماية بعضهم من بعض وتمكينهم جميعاً من استخدام حقوقهم الطبيعية التى يتعذر عليهم استخدامها بغير دولة حاكمة ، وهذا التسليم منهم أبدى لا رجعة فيه ، إذ كانت الرجعة فيه نكسة إلى فوضى الهمجية التى لجأوا منها إلى سيادة الدولة فلا يجوز استرداد هذه السيادة ممن تولاها ، ولا يحق لأحد من الرعايا أن يعترض عليه ، فإن إرادته قانون وقانونه هو مناط الأخلاق ، ولا قيمة لعهد لا يحميه سيف ، فلن تصل العهود إلى مدى أبعد من حد السيف الذى يرعاها ، ومتى عجز صاحب السيادة عن حياطة الرعية وتغليب سلطان الشريعة فذلك هو الحد الذى تنتهى إليه سيادته ويستدعى الرعية إلى تسليم هذه السيادة لغيره .

ويأتى جون لوك الإنجليزى Jhon Locke (١٦٣٢ — ١٧٠٤) عقب هوبز بجيل واحد فينقض مذهبه فى الحرب الطبيعية ويقيم فى مكانها طبيعة الاجتماع والتضامن الاجتماعى ، ويعتبر ولاية الحكم وكالة عن الأمة تحاسب عليها ، فلا تصلح سياسة الأمم إلا بمحاسبة الرعية لولاتها واعتبار الحكومة مسؤلة أمام شعبها ، وينقض لوك مذهب هوبز فى نشأة القانون كما ينقض مذهبه فى السلطة الحكومية ، فالأخلاق

هى التى توجد القانون وليس القانون هو موجدها قبل وجودها ، ولا حد لحرية الإنسان فى عمله ولا فى ملكه إلا الحد الذى يكفل لغيره حقوقا مثل حقوقه ، وخير الحكومات عنده هى الحكومة التى تنفصل فيها السلطات وتجرى على النظم الدستورية ، ووظيفتها الكبرى هى حماية الحرية وحماية الملك والثروة .

ويلى جون لوك فى التاريخ البارون دى مونتسكيو الفرنسى Montesquieu (١٦٨٩ — ١٧٥٥) صاحب كتاب روح القوانين ، ومذهبه قائم على تفسير القوانين بعوامل الإقليم وأثرها فى معيشة السكان وعاداتهم ، ويحسب مونتسكيو من تلاميذ المدرسة الإنجليزية فى تفضيل الملكية الدستورية ، مع التوسط بين المحافظة والتطرف فى الحقوق النيابية .

ويلى مونتسكيو جان جاك روسو الفيلسوف السويسرى الفرنسى Rousseau (١٧١٢ — ١٧٧٨) وكان معاصرا للفيلسوف الإنجليزى دافيد هيوم (١٧١١ — ١٧٧٦) Hume رائد المدرسة الحديثة التى تعزو أعمال المجتمعات إلى دوافع لدنية لا تخضع للتعقل فى جميع الأحوال ، وأن رابطة الاجتماع نفسها عاطفية وليست بعقلية ، فليس هناك تعاقد معقول بين أبناء المجتمع ولكنهم يتعاطفون ويتنافرون

بالحس والشعور ، وما من حكومة تدوم ما لم تكن مستندة إلى التقاليد التى تواضع عليها الناس ، ولو خرجت هذه التقاليد على المعقول .

وروسو يقتبس من هيوم فى هذه الناحية ويناقش نظرية العقد الاجتماعى على أساس هذه الفلسفة ، ويجعل شعاره « عودا إلى الطبيعة » لأن الفطرة أهدى من العقل وأجدى على صاحبها ، وأولى الناس بالاحترام عنده هم البسطاء الطبيعيون وهم كثرة الناس ، ولهم فوق ذلك حق الاحترام على اعتبار أن الناس جميعاً سواء بغير فارق فى « الطبيعة » بين أبناء الطبقات المختلفة ، فكثرة العدد إذن هى المرجح للطبقة الدنيا مع تساوى الطبائع بين أبناء الطبقات ، فالناس طيبون فطرة ما لم تفسدهم الأسباب الصناعية ، وإرادتهم التى يسميها « الإرادة العامة » هى قوام القانون والأخلاق .

وقد تعاقب الكتاب بين منتصف القرن الثامن عشر ومنتصف القرن التاسع عشر على مبدأ واحد وهو مبدأ « السيادة الشعبية » والحكم النيابى ، فإذا كانت لبعضهم رسالة خاصة ففى مقدمة هؤلاء بنتام Bentham (١٧٤٨ – ١٨٣٢) وجون ستيوارت ميل Mill (١٨٠٦ – ١٨٧٣) أعظم الفلاسفة المحدثين الذين اشتهروا بالنفعيين Utilitarianists

لأنهم يردون أعمال الإنسـان جميعا إلى طلب السرور والمنفعة . فإن رسالتهم هذه قد كان لها شأن فى تركيب كثير من الفلسفات التى تنظر فى التربية والإصلاح الاجتماعى من ناحيتى الأخلاق والسياسة ، ويغلو جون ستيوارت ميل فى تقديس حرية الفرد حتى ليقول إن النوع الإنسانى لو خالفه فرد واحد لما كان حقهم قاطبة فى إبداء رأيهم أصح من حق الفرد الواحد فى إبداء رأيه ، ومع هذا الغلو فى تقديس الحرية الفردية ، وذلك المذهب فى تعليل الأعمال الإنسانية بالمنفعة — يرى ميل أن جمهرة السواد تنشد منفعتها الظاهرة ولا تنشد منفعتها الحقيقية ، ولهذا يحسن أن تتبع فى الانتخابات طريقة نسبية ترشح للحكم من هم أهل له بالعقل الراجح والخلق المتين والدراية المستمدة من الثقافة والمرانة .

* * *

ثم ظهر فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر مذهب المادية الثنائية لصاحبيه كارل ماركس Marx (١٨١٨ — ١٨٨٣) وفردريك إنجلز Engels (١٨٢٠ — ١٨٩٥) وهو مذهب له شطران : شطر فى فلسفة ما وراء الطبيعة وشطر فى فلسفة الاقتصاد والسياسة .

ففيما وراء الطبيعة تقرر المادية الثنائية أن المادة يتولد منها

ضدها ثم يتولد منهما تركيب واحد لا يلبث أن يخرج منه ضده ، وتطبيق هذا المذهب على المجتمع الإنسانى يدل على أن نظام المشاعية الأولى قد خرج منه ضده وهو نظام الأقطاع ثم خرج من هذا ضده وهو نظام الطبقة الحضرية أو الطبقة الوسطى التى عرفت بالبرجوازية ، وأن هذه البرجوازية تخلى مكانها لنظام رأس المال ثم يتبعه النظام الذى يستولى فيه العمال على الحكم فتنقطع الأسباب التى أنشأت الطبقات الاجتماعية ، لأنها قائمة على استغلال بعض الناس لبعض فلا محل للطبقات مع بطلان الاستغلال .

أما الفلسفة الاقتصادية فمحصولها أن الإنتاج الاقتصادى هو أصل كل سلطة وأصل كل عرف وعادة ، وأن الطبقة التى تتسلم زمام الإنتاج الاقتصادى هى التى تضع القوانين والآداب التى تخدم مصالحها ، وسيأتى اليوم الذى يفلس فيه نظام رأس المال لما فيه من التناقص المتأصل فى تكوينه ، فيؤول زمام الإنتاج إلى العاملين الذين يديرون الآلات المنتجة ، وتسفر الفترة التى تنقضى فى « الدكتاتورية الشيوعية » عن حكومة عالمية لا سيد فيها ولا مسود ولا مالك فيها ولا أجير .

ولم يبين كارل ماركس ولا أصحابه : لماذا تكون كل طبقة ضدا لما قبلها ولا تكون مختلفة منها مجرد اختلاف ، ولم يبين

كذلك كيف يساس المجتمع بعد الدكتاتورية الشيوعية وكيف يمتنع التبديل والتعديل فى النظام السياسى ما دام للنوع الإنسانى بقاء على هذه الغبراء .

* * *

بعد هؤلاء الفلاسفة الأقدمين والمحدثين لم يظهر من فلاسفة الحكم من يعرف له مذهب مذكور غير هذه النخبة التى لخصنا نماذج آرائها فى هذه الرسالة ، وقد أغفلنا بالبداهة أصحاب مذهب الفوضى لأن مذهبهم فى فلسفة الحكم هو إلغاء جميع الحكومات .

ومزية الفلاسفة المحدثين على الفلاسفة السابقين أنهم قد وضعوا مذاهبهم مستفيدين من جميع المذاهب ومن جميع التجارب ، ومستفيدين معها من كشوف العلم الحديث فى طبائع النفس البشرية آحاداً وجماعات ، ومن كشوف العلوم الاجتماعية والاقتصادية التى كانت مجهولة قبل بضعة أجيال .

وإذا أردنا أن نجمل الفارق بين القدامى والمحدثين فى مدارس الفلسفة الحكومية فالفارق الواضح بينهم أن الأولين أكثر اقتراحا وأكثر تعويلا على عمل العقل فى الحياة الإنسانية وأشد من لاحقيهم تعلقا بالمجتمعات المثالية التى تسمى بالطوبيات Utopias وأن المحدثين يقل فى فلسفتهم الاقتراح

والتعويل على عمل العقل ، ويكثر فيها وصف الواقع والتعويل على الدوافع النفسية .

وسيرى القارئ أنهم جميعاً يخطئون وأنهم جميعاً يصيبون ، وأن مسألة الحكم مسألة تتنقل بها الحلول من عصر إلى عصر فى الغيب المجهول ... والعلم بمواطن الخطأ والصواب منها أفضل وأسلم من الجهل بها على كل حال .

جورج سوريل

١٨٤٧ – ١٩٢٢

George Sorel

كان جورج سوريل من المعمـــرين كمعظم زملائه من فلاسفة الحكم فى العصر الحديث ، فامتدت حياته من سنة ١٨٤٧ – إلى سنة ١٩٢٢ ووقعت فى خلال هذا العمر حرب السبعين وتأسست الدولة الألمانيـــة وتداولت فرنسا أنواع مختلفة من الحكومات ، ثم نشبت الحرب العالمية الأولى وقامت بعدها حكومة شيوعية فى بلاد روسيا القيصرية . فاستطاع سوريل أن يقرن بين مشاهدة الوقائع ومطالعة التواريخ ومذاهب السياسة التى كانت فى إبان رواجها حوالى الزمن الذى بلغ فيه سن العمل والتفكير ، فبنى مذهبه على ما استخلصه من المشاهدة والمطالعة ، وكان يقول إنه يطالع ليمسح من ذهنه بعض ما تعلمه فى صباه ، فهو يطالع لنسيان بعض القديم كما يطالع لتحصيل بعض الجديد

ويعتبر سوريل أستاذاً لكثير من الكتاب فى فلسفة الحكم والسياسة ،ومنهم باريتو وميشل اللذين كتبنا عنهما فى

هذه الرسالة ، وكان موسوليني يقول : « إن الذى جعلنى أنا ما أنا لست مدينا به لنيتشه ولا لوليام جيمس ، بل لسوريل »

ومن عجائب الخصائص التى امتاز بها سوريل أنه يصلح أن يكون أستاذاً لأناس يخالف بعضهم بعضا مخالفة النقيض ... لأنه فى طوية نفسه محافظ متمرد ، ويتوقف على فهم هذه الطبيعة فيه فهم كل ما آمن به وكل ما أنكره من المعتقدات والأخلاق .

كان فرنسيا من النورمانديين ، فيه ما فيهم من طبيعة الجد والمحافظة ، فهو لا يتمرد لأنه يحب الإفلات من الواجبات والمأثورات ، بل يتمرد لأنه يقدس الواجبات والمأثورات ويشمئز من التبذل والإباحة والانطلاق مع الشهوات والصغائر ، ولعل استقامته فى حياته الزوجية مثل فريد بين الأكثرين من دعاة الثورة وأنصار التجديد .

ويمكننا أن نعرف الطريق التى تنفتح أمام هذا الثائر المتمرد إذا عرفنا الآراء التى كانت طاغية فى زمانه على الأفكار ، فهناك نزعة تمرد أمام كل رأى طغى على سائر الآراء ، ومن ثم كانت ثورة سوريل على مذهب داروين وعلى تقديس العلم والعقل وعلى عصمة الحياة النيابية ، وثورته على الشيوعية الماركسية كذلك .

ولد سوريل فى شربورج وتعلم فى مدارسها ثم تخرج من مدرسة الصناعات والفنون بباريس واشتغل بهندسة الطرق والقناطر إلى أن بلغ الخامسة والأربعين وحصل باجتهاده وأمانته على وسام فرقة الشرف ، ثم ثقلت على نفسه آفات الفساد والاختلاس فترك الهندسة وعول على الدعوة إلى إصلاح المجتمع من حيث يقدر له الصلاح .

وران على ضميره شعور الاشمئزاز فملكته فكرة الانهيار والتداعى ، فراح يكتب عن تداعى العالم الحديث كما يكتب عن تداعى العالم القديم ، وليس أكثر فى كتاباته من كلمات الانحلال والانحطاط والخراب مقترنة بوصف النظم الاجتماعية التى وجب فى عرفه أن تنهدم أو تزال كما تزال الأنقاض.

واتفق أنه تصدى للسياسة والفرنسيون خاصة يتحدثون عن آخرة الزمن Fin de Siècle لاقتراب نهاية القرن التاسع عشر ، كأنما هم يتحدثون عن اقتراب يوم القيامة ! فوافقت هذه النغمة شعوره بانحلال كل شىء وحاجة كل شىء إلى إعادة البناء .

وقد أسلفنا أن الأفكار الطاغية فى كل زمن من الأزمان تدلنا على الوجهة التى تنفتح بطبيعتها أمام المتمرد فى ذلك الزمن .

وهذا تمرد سوريل — كما أسلفنا — على مذهب داروين وعلى تقديس العلم والعقل وعلى عصمة الحياة النيابية ، كما تمرد على الشيوعية الماركسية .

ففى أواخر القرن التاسع عشر بلغ مذهب داروين أوجه من الشيوع بين المفكرين فاستهوى إليه الباحثين والمتكلمين فى المجالس عن محدثات العلوم ، وكان المذهب كما شاع يومئذ يقوم على نظرية تنازع البقاء ونظرية التقدم والارتقاء ، وهو خطأ فى ترجمة كلمة التطور وقع فيه القراء الأوربيون كما وقع فيه قراء المشرق فى أوائل عهدهم بهذه النظريات ، لأن التقدم Progress لا يلزم من القول بتطور الحياة وتطور الأشياء على العموم

أنكر سوريل كلتا النظريتين . فقال بتنازع القوة والسيادة بدلا من تنازع البقاء ، وقال بالدورات التاريخية بدلا من التقدم المطرد فى أدوار التاريخ ، وقد رجع فى الإيمان بإرادة القوة إلى نيتشه ورجع فى القول بالدورات إلى فيكو Vico الذى يقول بنكسة الحضارة إلى البربرية وتجدد الحضارة كرة أخرى من غمرة البربرية دواليك على طول الزمن إلى غير انتهاء

وكان العلم الحديث قد أرسل معاوله لهدم كل معتقد قديم ووقر فى أذهان بعض أنصاره أنه قادر على تفسير

كل سر من أسرار الطبيعة والنفس البشرية ، وقادر على إصلاح كل عيب من عيوب الاجتماع .

وبدأ رد الفعل على هذه الدعوى فى إبان الوقت الذى تحول فيه سوريل من الهندسة إلى السياسة ، فثار على دعوى العلم بل ثار على العقليين الذين يعالجون مسائل الأخلاق ومشكلات الاجتماع كأنما هى كلها قضايا عقلية تخضع للمنطق والتعليل ، ووافقت ثورته هذه ظهور مذهب برجسون القائل بدفعة الحياة وظهور مذهب وليام جيمس القائل بأن « العمل الواقع » هو مقياس الحقيقة ، وامتزج المذهبان فى رأى سوريل فأنحى على الفلاسفة الأقدمين والمحدثين الذين حسبوا أن الإقناع كاف للإصلاح وأن الأخلاق منوطة بتعريفات العقول والعلوم ، وعد من عيوب المجتمع « البرجوازى » أو مجتمع الطبقة الوسطى أنه يعتمد على الإقناع فى جميع الأمور ، ولا يلتفت إلى الفضائل الحيوية وبواعث العمل من أعماق السرائر والطباع .

وكفر سوريل بالأحزاب البرلمانية جميعاً ، وطوى لبه على إيمان لا يتزعزع باستحالة الإصلاح والإنقاذ على يد حزب من هذه الأحزاب ، وزاده إيمانا بذلك أنه خاض معركة الدفاع عن الضابط دريفوس فلم يلبث أن لمس بنفسه كيف

يعرض المسخ لكل حركة نبيلة فى معترك السياسة ومنازعات الأحزاب ، وأيقن أن الجمهور الغالب بين سواد الناس لا ينساق لدعوات النبل والأريحية ولا تجدى مخاطبته بهذه الدعوات على أى نحو من الأنحاء ، وإنما تجدى الدعوة إلى الأريحية النبيلة إذا خوطبت بها نخبة مختارة من المطبوعين على الإقدام والمفاداة ، وخرج من تعقيبه على تواريخ النهضات جميعا بفكرة لازمته طوال حياته ، وهى أن نهضات الأديان والحضارة كانت على الدوام من عمل نخبه قليلة élite تفرض مشيئتها على الكثرة الكبرى فتنقاد لها كما ينقاد القطيع لرائده أو لراعيه .

واشترك سوريل فى السياسة العالمية أيام الدعوة إلى السلام وفض المشكلات بالتحكيم والوئام ، فنفرت نفسه من هذه الدعوة لأنه اعتقد أن آفة الإنسانية فى زمانه هى الاستكانة إلى الدعة ، والركون إلى الرغد والرخاء ، وتهيب الإقدام على أخطار البطولة والفداء ، وهى الأخطار التى لا غنى عنها لاستنقاذ « المجتمع البشرى » من الإسفاف والابتذال والنهوض به إلى المثل العليا وعظائم الطموح والآمال الجسام .

* * *

ولا يكتم سوريل أن آراءه هذه فى مجملها تنم على التشاؤم

وأنها صريحة فى السخط والنقمة ، بل هو يجهر بتفضيل التشاؤم على التفاؤل ويزعم أن المتفائلين لا يعملون شيئاً لأنهم يتخيلون أن الحوادث تجرى فى مجرى الصلاح والأمل بغير حاجة إلى جهود المصلحين وذوى الآمال البعيدة ، وقد غلا فى تشاؤمه أحيانا من غباء الجماهير التى يريد إصلاحها كما قدمنا ، وكان طوال حياته من أنصار الكاتب المعروف لقراء العربية جوستاف لوبون الذى يقرر أن الجماهير تعبد السادة ولا تبرح على استعداد للإقبال على « قيصر » يروعها بقوته وجبروته ، ولم يكن هو يكره أن تلتف الجماهير حول « قيصر » يلهب حماستها ويستنهضها لغايتها ، ولهذا جنح فترة من الزمن (١٩١٢) إلى حزب اليمين المتطرف الذى اشتهر باسم « أكسيون فرانسيز » Action Francaise لأنه الحزب الذى يؤمن بالعمـل والقوة ويقـدم النظام على الحرية وينكر المجالس النيابية فى صورتها الحاضرة ، ومن الواجب أولا فى عرف سوريل أن تنصرف الجماهير عن لغط الديمقراطية وتلتف حول راية واحدة ، ثم تسعى بها النخبة المختارة إلى غايتها المنشودة .

أما هذه الغاية المنشودة فهى موضع الافتراق بينه وبين أصحاب المذاهب الأخرى . فهو مع إقباله على مذهب كارل ماركس فى أوائل شبابه يخالفه كل المخالفة فى جدوى المساعى

السياسية والاعتماد على الحكومة ، وهو كذلك يخالف الاشتراكيين النيابيين ويعتقد أن حكومتهم إذا قبضوا على زمام الدولة لن تختلف عن حكومات النبلاء أو الطبقة الوسطى .

إلا أنه — مع مخالفته لكارل ماركس — يدين بقوة العوامل الاقتصادية ويستند إليها فى اختيار الحركة التى تؤدى إلى الإصلاح . فلا بد من التعويل على طبقة اقتصادية لإنشاء المجتمع الجديد ، ولن تكون هذه الطبقة بالبداهة طبقة العلية لأنها هى التى فسدت وجنت بفسادها على المجتمعات الحاضرة ، ولن تكون هى الطبقة الوسطى لأن أوساط الناس يتحرون الأمثلة العليا التى يتحراها علية الناس ولا يجدون فى شئون معاشهم موضعا لفكرة جديدة يجرون وراءها لتقويض مجتمع وإقامة مجتمع فى مكانه . فلم يبق إلا سواد الدهماء من الأجراء والمعوزين للنهوض بأمانة الرسالة الجديدة وراء هذه « النخبة المختارة »

وعلينا أن نذكر دائما إعراض سوريل عن التفصيلات العلمية والبرامج المعقولة التى يتوخاها الطوبيون إذ يتوهمون أنهم مطلعون سلفا على كل خطوة من خطواتها فى الحاضر والمستقبل فأمثال هذه البرامج لا تقدم ولا تؤخر فى حوادث التاريخ ،

ولا يبلغ من أثرها أن تستجيش نفوس الجماهير وتلهب فيها الحماسة والنخوة وترتفع بها إلى التفدية والاستشهاد .

إنما اللازم فى هذه الحالة خرافة أو أسطورة أو. أمثولة أو فكرة ساحرة ، ولا يلزم عند عرض هذه الفكرة إلا أن تروق السامعين بصيغتها وتلقى فى روعهم أنها قابلة للإنجاز فى جملتها ، ومهمة النخبة المختارة هى توكيد هذه الفكرة بالتكرار والتعزيز والعمل الذى لا يحجم عن العنف إذا اقتضاه .

ويسمى سوريل هذه الفكرة « Myth » وهى فى اللغات الأوربية تقابل الخرافة والأسطورة كما تقابل الشخص المتخيل أو المثالة التى يتمثلها من ينظر إليها ولا يكاد يتبينها ، وقد اخترنا لها كلمة الأمثولة لأنها وسط بين معنى الفكرة ومعنى الخرافة . فإنسوريل لا يبلغ بمعنى الكلمة أن تكون فكرة قابلة للدرس والبرهان ، ولا يبلغ بها أن تكون خرافة يعلم السامع لها أنها خرافة لا تثبت فى عالم الواقع ، وقد قال فى تعريفها إنها لا تقبل التفنيد لأنها مشروع عمل ومحاولة ، فكل م يقال عنها إذا أخفقت أنها لم تتحقق اليوم وسوف تتحقق فى المحاولة التالية .

والأمثولة التى اختارها سو يل لتكويف الجماهير حول

الراية هى « إضراب عظيم » تتحفز نقابات العمال والصناع لإعلانه فى وقت من الأوقات ، ولا ضير فى تصويره لهم فى صورة الواقع القريب .

وفحوى الأمثولة أن تعرض الطبقة الفقيرة عن الانتخابات وتنصرف بجهودها كلها إلى تنظيم النقابات وإعدادها ليوم « الإضراب الأعظم » متى تم لها أن تقبض على أزمة الإنتاج فى المجتمع كله ، ويومئذ تضرب عن العمل وتشل حركة الطبقة العليا والطبقة الوسطى وتبرم أمرها فى إدارة المرافق العامة وتوزيع مطالب المعيشة بالمبادلة والمقايضة أو بأسلوب المعاملة الذى تمليه الضرورة فى حينها .

أيمكن هذا ؟

فى رأى سوريل أنه يمكن ، ولكنه يرى أيضا أن المهم هو فعل « الأمثولة » فى نفوس المتمثلين بها لا إمكان وقوعها بجميع أجزائها ، وقد يقع الإضراب الأعظم أولا يقع على طول الزمن ، ولكنه ينفع فى بلوغ غرضه ويؤدى إلى نتيجة تهدى إلى ما بعدها .

فالأمانى التى أذاعها الحكيم الإيطالى « ماتسينى » بين قومه كانت كأضغاث الأحلام فى رأى النقاد « المعقولين » . . ولكن إيطاليا الحديثة لم تكن لتصبح شيئاً مذكورا فى العالم

الأوربى لولا تلك الأمانى والأحلام .

وجنود نابليون بونابرت كانوا يقدمون على « الاستشهاد » إيمانا بمجد البطولة ومجد الدولة ، وهم يعيشون ويموتون فى فاقة لا ينفعهم فيها هذا المجد ولا ذاك .

وبعد فمن ذا الذى يسوغ له أن يدعى الجزم بما يكون أولا يكون من أطوار الجماعات البشرية فى المستقبل البعيد ؟

إن العقائد الكبرى قد انتشرت بين أتباعها لأنها ملأت قلوبهم بالثقة وعمرت صدورهم بالأمل ووافقت منهم دخيلة السخط على ما هم فيه ، ولم تنتشر لأنهم عرضوا وعودها على موازين الاحتمال فرجحت عندهم كفة الإمكان . . . ويقول سوريل إن الدين الذى يوضح كل عقيدة بالعقل والبرهان يضعف ويتزعزع وإن الدين الذى يترك للغيب المجهول محلا من الضمير يقوى ويستقر ، وبهذا يعلل غلبة الكثلكة على اللوثرية فى الديانة المسيحية .

يقول : إن البدعة الحديثة التى جاء بها القرن التاسع عشر قد خيلت إلى جماعات المتعالمين أن العلم التجريبى قادر على شق الحجب والنفاذ إلى غياهب المستقبل : « ولأن الفلكيين سجلوا جداول القمر ترى المتعالمين يتوهمون أن غاية العلم كله هى استطلاع المجهول بدقائقه وخفاياه ،

ولأن ڤرييه Verrier قد استطاع أن يومئ إلى موقع السيار نبتون الذى لم يكن مرئيـــا قط وكان فرض وجوده مفيدا فى تعليل الاضطراب على السيارات المرئية — ترى المتعالمين يتوهمون أن العلم قادر على إصلاح عيوب المجتمع والإيماء إلى الخطط التى تزيل المساوئ من هذه الدنيا . ومن الجائز أن نعتبر أن هذا هو تصور الطبقة الوسطى للعلم وأنه على التحقيق يطابق النزعة الفكرية التى هيمنت على رءوس أصحاب الأموال حين رأوا أنهم — مع عجزهم عن الإحاطة بشئون مصانعهم — يجدون على الدوام المخترع الألمعى الذى يخرجهم من ورطاتهم ، وكأنما كان « علم الطبقة الوسطى » طاحونا تخرج لنا حلولا لجميع المشكلات التى نلقاها فى طريقنا ، فليس العلم إذن وسيلة من وسائل إتقان المعرفة ، بل هو حيلة لتحصيل بعض المنافع المطلوبة » .

وكذلك يتقى سوريل اعتراض العلماء والباحثين المحللين على فكرته العزيزة التى ساهم بها فى حركة الثورة النقابية ، وهى الإضراب الأعظم .

ونقول إنه ساهم بها فى الحركة النقابية لأن الحركة النقابية فى ذاتها كانت قائمة منتشرة قبل انتمائه إليها ، ولكنه برز فيها لأنه اشتهر بتوكيد أمثولة الإضراب الأعظم وساعد على تدعيم الحركة

النقابية بنظريات الفلسفة وعلم الاجتماع ، وقد أراح نفسه وأراح أصحابه من مؤونة المناقشة والجدل حول هذه الأمثولة ، فتقرر لديه أن العلم مخطئ فى ادعائه الإحاطة بما ينجم عن التبشير بالإضراب الأعظم ، ولكن المبشرين به غير مخطئين لأنهم على يقين من إنجاز شيء على سنة العمل والتغير التى حلت فى اعتقاده محل سنة التقدم والارتقاء .

وقد أسلفنا أن الرجل صالح لأن يتتلمذ عليه المتفقون والمتناقضون ، ولعل طبيعة الحركة النقابية نفسها ترشحها للالتقاء بكثير من المذاهب على فرط ما بينها من التناقض والافتراق .

فهى تلتقى بالفوضية لأنها تنكر الحكومة وتنفى عن برنامجها استخدام الجند والشرطة فى مجتمعها الذى تسوده بعد نجاحها ، وتصر على أنها إذا بلغت من القوة أن تستخدم الجند والشرطة فقد بلغت من القوة ما يكفى لإدارة المجتمع بالنقابات دون غيرها ،

وهى تلتقى بالشيوعية لأنها تؤلب الأجراء والفقراء وتعتبر الحرب بين الطبقات أصلا من أصول الأطوار الاجتماعية .

وهى تلتقى بأحزاب اليمين المتطرفة لأنها تحارب الديمقراطية والحكومة النيابية وتكل الأمر إلى النخبة الممتازة دون الكثرة المغمورة .

بل هى تلتقى بالمصلحين السياسيين من رجال الكنيسة الذين يقترحون الحكومة التعاونيــة Corporative State لحل مشكلة الطبقات ، فإن التعاون يقوم فى بدأ الأمر على نقابات .

ولا يرى أحد من المطلعين على مساعى الدعاة الاجتماعيين والسياسيين – ما ظهر منها وما بطن – أن الحركة النقابية تتقدم فى العالم وتؤذن بالامتداد والاتساع ، فربما كان أهم سبب للهتاف باسمها أن النقاد نسبوا نجاح الفاشية الإيطالية والنازية الألمانية إليها ، وزعموا أن موسولينى طبق نظام النقابات فى مجلسه النيابى تنفيذاً لآراء سوريل الذى أعلن غير مرة أنه من تلاميذه !

بيد أنه «نجاح معكوس» أن ينتهى إنكار الحكومة إلى تركيز السلطان كله فى أيدى الحكومة ، فربما كان القول بإفلاس النقابية لهذا السبب أصح من القول بنجاحها لأجله ، ولاسيما بعد انهيار الفاشية والنازية وبعد تجربتهما فى الدولتين على أوسع نطاق .

والظاهر أن « النقابية » مبتلاة بداء أصيل يتعذر شفاؤه ، إذ هى تصاب مما يبدو أنه موطن القوة فيها . فعلة فشلها لاصقة بعلة رواجها لا تنفصل عنها .

إن من شواهد القوة — فى الظاهر — أن تلتقى المذهب بعدة مذاهب تتناقض فيما بينها كما تتناقض الفوضية والشيوعية أو الفاشية والحكومة الدينية ، ولكن هذا بعينه هو مكمن الضعف فى المذهب حيث التقى وحيث افترق ، إذ هو يتشعب ويتوزع ولا يصب قوته كلها فى اتجاه واحد ، فله ممن يؤيدونه من جهة محاربون مستميتون فى حربه من جهة أخرى ، كلما وصل إلى الفعل الحاسم والتنفيذ الأخير .

وإذا جاز الأخذ بالأرقام المسجلة فى أسانيد المصانع وأسانيد الهيئات الثورية فهذه الأرقام تدل على تناقض النقابيين فى جميع البقاع التى ظهروا فيها ، وكأنما يطرد النقص فى عددهم ورواج دعوتهم فى كل قطر تقدمت فيه الصناعة والحكومة النيابية . فهم على حظ من الرواج فى أمم أمريكا اللاتينية وكانوا على حظ من الرواج فى أسبانيا الجمهورية ولكنهم يتأخرون ولا يتقدمون بين صناع الولايات المتحدة والجزر البريطانية .

ففى الولايات المتحدة نشأت طائفة من العمال على غرار النقابات الفرنسية وسميت هناك « باسم عمال الدنيا الصناعيين » وهى الطائفة التى يشار إليها بحروف (I. W. W.) اختصاراً لاسم Industrial Workers of the World ولكنها لم تلبث أن عكفت

على نفسها وانعزلت عن صفوف الحركة العمالية فى أنحاء الولايات من أقصاها إلى أقصاها ، فبقى فيها الطارئون المهاجرون وقيل على سبيل الفكاهة إن عمال أمريكا طبقتان : طبقة أرستقراطية وهى التى اشتملت على المحنكين الأصلاء وطبقة عامية وهى التى اشتملت على هؤلاء الطارئين الغرباء ، وقد أصاب الفرع الكندى والفرع الأسترالى ما أصاب زملاءهم فى الولايات .

أما الجزر البريطانية فالذين بقوا من عمالها خارج النقابات التى تدين بالجهود البرلمانية لا يزالون فى الوقت نفسه خارج النقابات الثورية التى تنكر البرلمان والحكومة ، وقد اتخذوا لهم عنوانا آخر باسم الاشتراكية النقابية Guild Socialism وخالفوا النقابيين الثوريين فى إنكار الحكومة معلنين أن بقاء الحكومات لا يضير « المصنع » إذا اشتغل بإدارته على الأصول الاقتصادية .

وسوريل نفسه قد ختم حياته وهو على يأس من النقابيين الثوريين فاعتزلهم واعتزلوه ، وشيعته الصحافة الشيوعية الرسمية بأوصاف لا ترضى تلاميذه من قبيل : « الرجعى والبرجوازى والفوضى والبرودونى — نسبة إلى برودون Proudhon — » ذاكرة له فقط أنه كان يعمل على إضرام الثورة ما استطاع .

ولم يكن الرجل ذا وجهين باختياره ، ولكنه كان على

الرغم منه ذا وجوه شتى يلاقي بها أقصى اليسار وأقصى اليمين ، فأدركه حظ من تعددت وجوهه ، فلم يكن وجيها عند هؤلاء ولا هؤلاء .

باريتو Pareto

١٨٤٨ – ١٩٢٣

ڤلفريدو فردريكو داماسو پاريتو هو وريث أسرة إيطالية نبيلة ، كان أبوه من أنصار «ما تسينى» إمام الوطنية الإيطالية وأقام زمنا فى فرنسا فتجنس بالجنسية الفرنسية وقضى حياته منتصرا للمبادئ السياسية المتطرفة ، وولد له ابنه «پاريتو» صاحب المذهب الذى نحن بصدده فى باريس حيث نشأ وتعلم وتخرج من مدارسها ومدارس تورين .

وقد خلف باريتو أباه فى هندسة السكة الحديد الإيطالية ، ثم اشتغل بهندسة المناجم وعكف فى أثناء ذلك على مذاهب الفلسفة الحديثة وأهمها فى إبان نشأته مذهب أوجست كونت إمام المدرسة الوضعية ، وقد خرج من دراساته وتجاربه مناقضا لرأى أبيه فى إيمانه بمبادئ الحرية المتطرفة ، فكان من أنصار حرية التجارة ولكنه كان يشعر بخيبة الأمل من جراء إخفاق الحكم الديمقراطى فى بلاده وفى بعض الأمم الأوربية الأخرى ، ولما أعياه تقرير مذهبه فى الاقتصاد

وفى السياسة بين أبناء وطنه تحفز للهجرة منه ولبى أول دعوة وصلت إليه من سويسرة لتعليم الاقتصاد السياسى بجامعة لوزان ، وهناك توفر على بحوث الاقتصاد ثم على التوسع فى دروس الحكم واستخلاص القواعد التى تقوم عليها النظم الحكومية ، وانتهى منها بالرأى المفصل الذى شرحه فى كتابه الضخم المترجم إلى اللغة الإنجليزية باسم العقل والمجتمع Mind and Society

ويعتبر پاريتو أعلم هذه الزمرة من فلاسفة الحكم فى العصر الحديث ، فهو على علمه بالرياضة صاحب نظريات وتعريفات فى علم الاقتصاد عن القيمة والدخل والطلب ورأس المال والسعر يعول عليها الاقتصاديون ويحلها الموافقون لها والمتشككون فيها محل الاعتبار ، وكتابه الذى تقدم ذكره أوفى الكتب مراجع من أمهات التواريخ والثقافات الغابرة والحاضرة ، وأحفلها بالأسانيد والأمثلة والقرائن التى عنى بتقسيمها وتبويبها على نهج المناطقة والعلماء التجريبيين ، فهو فى مجلداته الأربعة الضخام أوفى كتب الفلسفة السياسية التى وضعها الأقدمون أو المحدثون إلى اليوم .

ومع شغف الرجل بوضع القوانين وتسمية النظريات لم تغرر به الثقة إلى الجزم بعصمة القوانين التى تتعلق بأطوار

المجتمعات الإنسانية . ففى وسعك أن تقول إن التاريخ يكرر نفسه كما فى وسعك أن تقول إنه لم يكرر نفسه قط على حسب الوجهة التى أنت ناظر إليها ، فإذا نظرت إلى جوهر العوامل التاريخية فهناك تكرار لا شك فيه ، وإذا نظرت إلى العوارض الظاهرة فليست هناك عارضة تشبه غيرها كما تشبه النسخة من الكتاب نسخة أخرى ، ومن كلامه فى تقديم نظرياته :

« إن القوانين التى تسمى بقوانين العرض والطلب لا يمكن أن تستخلص من الإحصاءات وفاقا للمقادير والأثمان التى ترصد لبضاعة ما مجلوبة إلى السوق . فإذا قال الاقتصاديون إن زيادة العرض تؤدى إلى هبوط الثمن فهم يقررون قانونا عن حالة مثالية يندر أن تشاهد فى عالم الواقع ، ويجب أن نلاحظ فى تطبيق نظريات الاقتصاد أنه من الوهم أن نعتقد أننا أقرب إلى الواقع حين نبدأ بقانون العرض والطلب مما نكون حين البدء بقانون الاستعمال والمنفعة الذى ذهب إليه الاقتصاديون الأولون أو قانون هامش المنفعة أو الندرة أو المحدودية وغيرها من قوانين الاقتصاديين المتأخرين ، ومهما نصنع فنحن فى النهاية راجعون إلى التجريدات العامة ولا يسعنا أن نصنع غير ذلك » .

فلا محيص إذن من التفرقة بين القوانين التى يثبتها التطبيق

طردا وعكساً كقانون الجاذبية فى الفلك مثلا وبين القوانين التى تبنى على حشد الأمثلة والمقارنات وتلجئنا إلى الخوض فى كثير من المشابهات والمفارقات ، ثم تؤخذ الحقائق فيها بالتغليب فى غيبة ما هو أولى منها بالاعتماد عليه ، وأصدق منها فى تفسير العدد الأكبر من الوقائع والأطوار .

بذلك الاطلاع ، وبهذا التحفظ ، تقدم « پاريتو » إلى شرح نظريته المستفيضة فى نظم الحكومة ، وهذه خلاصة منها كأوجز ما يمكن أن تلخص ألوف الصفحات فى بضع صفحات صغار .

* * *

أول ما يقرره پاريتو أن أعمال الإنسان لاتقترن كلها بالتعقل ولا بمعرفة الأسباب ولا تكون الأسباب التى تعزى إليها هى الأسباب التى توحيها ، ولا سيما الأعمال التى تدور عليها سياسة المجتمعات .

فهناك أعمال تعقلية أو منطقية ، وهى الأعمال التى لها غايات معلومة ووسائل مرسومة ، كالمنضدة يصنعها النجار ، والكتاب يصنفه المؤلف ، والقصر يشيده البناء ، والصورة ينقشها الرسام .

وهناك أعمال لا تخضع للتعقل ولا يتابعها التعقل إلى نهاياتها ، ومنها السعى إلى الأمثلة العليا ، أو أحلام السعادة

الأبدية ، أو الأنظمة المثالية فى المجتمعات ، أو ما شاكلها من المطالب التى لا تتضح غاياتها ولا تتفق العقول على وسائلها .

ونحن فى الاصطلاح نسمى الأعمال الأولى بالمنطقية ونسمى الأعمال الثانية باللدنية أو الغريزية ، ونفضل اللدنية لأن الغريزة قد تتصل كثيرا بالمعقولات .

ولهذه الأعمال جميعاً من النفس البشرية مصدران : مصدر الجذور ومصدر المشتقات .

فالجذور قلما تتغير من زمن إلى زمن ، والمشتقات هى التى تتغير بالأسماء والتعبيرات الكلامية والفنية ، ويكثر تغييرها عند ما يزول نظام من أنظمة الحكم ويخلفه نظام آخر ، فلا بد لكل نظام من مشتقاته ومصطلحاته ، مع بقاء الجذور فى الغالب على ما كانت عليه .

والجذور على الدوام هى المصدر الأكبر للأحداث السياسية ، فإنما المشتقات تفسيرات لا يهم كثيرا أن تتفق أو تختلف ، ما دامت الجذور هى الأساس المكين .

لهذا يتفق فى التاريخ أن تعترف الأمم بغاية واحدة ودين واحد ولكنها تتناحر فيما بينها كأنها متشعبة المقاصد متناقضة الآمال ، لأن مقاصدها وآمالها هى المشتقات العرضية ومن ورائها الجذور الكامنة على الدوام بغير تبديل .

وكذلك يتفق أن تتفرق الأمم شعارا ومقصدا وتجتمع فى صف واحد أمام عدو واحد ، لأن حركاتها تصدر من جذورها ، وجذورها على وفاق عند انقسام الأصدقاء والأعداء .

وقد عرض باريتو ألوف الحوادث والصروف التاريخية والدوافع النفسية ثم ردها جميعا إلى ستة أنواع من الجذور .

النوع الأول سليقة الترفيق Combination وهى السليقة التى توحى إلى الإنسان أن يوفق بين كيانه وبين مؤثرات الكون الذى يعيش فيه ، ويصدر عنها السحر والاعتقاد فى بعض النجوم أو الأرقام أو الطوالع والبخوت ، كما يصدر منها ربط الوقائع العلمية وربط المشروعات الكبرى وكل محاولة لتقرير مركز الإنسان بين ما يحيط به من المؤثرات والآثار .

والنوع الثانى سليقة المثابرة والصيانة Group Persistences وهى الكفيلة بحفظ تلك التوفيقات والغيرة عليها والدفاع عنها ، وإليها ترجع المحافظة على تقاليد الأسرة والأمة وضروب العقائد والعادات .

والنوع الثالث سليقة التعبير بالكلام والعمل ، وإليها ترجع الإعراب عن شكايات المجتمع ومقترحات الإصلاح

والنقمة من خروج بعض الناس على التوفيقات والتقاليد والاجتهاد فى ردهم إلى ما يعتبره العرف سواء السبيل .

والنوع الرابع سليقة العلاقات الاجتماعية ، وإليها يرجع عرف الناس فى صلات بعضهم ببعض آحادا وأسرا وطوائف وطبقات وهى سليقة وثيقة الارتباط بالنوعين الأولين .

والنوع الخامس سليقة السلامة وهى تتعلق بفرد فرد من آحاد المجتمع ، ثم هى سليقة يحكمها العرف والعادات ، ولأجلها يتشبث كل عضو من أعضاء المجتمع بسلامة حوزته ويعقد الصلة بينها وبين معالم الحياة الاجتماعية خشية ما يصيبه فى سلامته من جراء المساس بتلك المعالم ، عدا ما يساوره من الغيرة على معالم الاجتماع بغير نظر إلى سلامته « الشخصية » .

والنوع السادس سليقة الجنس ، والمقصود بها عرف السليقة الجنسية لا مجرد الرغبة المتبادلة بين الجنسين ، وعن هذه السليقة تصدر الطواطم الاجتماعية والمحظورات وقضايا الأخلاق وما يصح أن يسمى بالعقد النفسية فى الجماعات والآحاد وخرافات الحمل والولادة وخصائص الذكور والإناث والأبناء والبنات .

* * *

تتجمع هذه الجذور – متحدة أو منفصلة – فى أساس كل حركة سياسية تشمل المجتمع فى حالتى المحافظة أو التجديد ، وهى كما تقدم لا تتغير من جيل إلى جيل إلا فى صورها وتعبيراتها الظاهرة وهى المشتقات والفروع .

وقد أحصى پاريتو هذه المشتقات فأدخلها فى أربعة أنواع : أولها هو مرجع الحكم الاجتماعية والقواعد السياسية التى يتخذها الناس قضايا مسلمة يرددونها أحيانا بغير بحث عميق فى معانيها ، وقد تكون صحيحة أو غير صحيحة ، وقد تكون صحيحة فى أوقات وغير صحيحة فى أوقات أخرى ، ولكن المهم هو سريانها فى العرف لا مقدار ما يتحراه القائلون بها من الصحة والتحقيق ، ومن أمثلتها قولهم : « فى التأنى السلامة وفى العجلة الندامة و « الظلم مرتعه وخيم » و « عامل الناس بما تحب أن يعاملوك به » و « الناس أكفاء أبوهم آدم وأمهم حواء » و « صوت الشعب من صوت الله » و « الإحسان منجاة من السوء » و « رأيان أفضل من واحد ورأى الثلاثة لا يخطئ » و « خير لك أن تصاب مظلوما من أن تصيب ظالما » وما نحا هذا النحو من حكم الأخلاق الاجتماعية التى يستشهد بها فى المواقف السياسية ، وأقواها وأنفذها ما كان موجزا يسهل

تكريره على صيغة واحدة .

والنوع الثانى من المشتقات هو الذى يوحى إلى النفس الاطمئنان إلى المصادر والأسانيد التى تستمد من أقوال المشهورين الموصوفين بالثقات ، فما قيل قد يما يتلقاه الخلف بالتسليم ولو لم يكن هناك برهان فى الحاضر أو الماضى على صدقه ونجاح المعتمدين عليه .

والنوع الثالث هو المبادئ التى يحسن وقعها فى الشعور أو توافق المقررات الشائعة فى زمن من الأزمان ، وبهذا النوع من المشتقات يتمكن الدعاة من ترويج أقوالهم بما يسمونه « إرادة الشعب » أو « المصلحة العامة » أو « حرمة الوطن » أو « حقوق الإنسان » أو « التضامن الاجتماعى » وما إليها من العبارات التى يصحبها شعور مبهم بالموافقة والحماسة .

ورابع الأنواع هو المجازات والكنايات التى يختلط فيها الواقع بالتخيل والتقرير بالتشبية والتمثيل .

وهذه المشتقات جميعا يطرأ عليها التغيير بين نظام ونظام من سلسلة الأنظمة الحكومية المتعددة ، والداعون إلى النظم الجديدة يعنون باستبدال مشتقات جديدة بالمشتقات القديمة التى يخشون أن تصدمهم وتعرقل حركاتهم كلما هجموا على

تراث غابر طالت مدته وتسلل إلى الوعى الباطن فى نفوس الجماهير ، ويعينهم فى معظم الأحوال على تغيير المشتقات أن تقترن بالنظم الحكومية التى تتابع سخط الرعية عليها وما زالوا يتبرمون بها حتى فقدوا الثقة بأقوال دعاتها أو سئموها وكرهوا ترددادها ولو لم يفهموا بطلانها . إلا أن المشتقات الجديدة لن تخرج عن كونها صورا وتعبيرات لتلك الجذور الخالدة التى كمنت فى الطبيعة البشرية ولازمتها على تعاقب الحكام والحكومات .

ويسأل السائلون : لماذا تحدث الثورات وتتجدد الحكومات إذا كانت تقوم دائما على الجذور الكامنة فى الطبيعة البشرية .

وجواب باريتو عن ذلك فى كلمات معدودات هو قانون « تناوب الصفوة الممتازة لمقاليد الحكم بين الأجيال المتوالية » .

فمن الخطأ أن نتخيل أن الجماعة البشرية تظل على حالة واحدة لأنها لا تخرج عن طبيعتها البشرية .

فالجماعة البشرية خليط من الأنساب والأجناس والأمزجة والمدارك والمنافع والصناعات ، وقد تكون شروط بقائها معروفة بالنسبة إلى الجماعات الأجنبية التى تزاحمها ، ولكن الشروط الداخلية لا تستقر على حال ولا تطرد على نسق واحد بين جميع الأجيال .

فشرط البقاء فى معترك الأمم تتلخص فى المناعة والقوة ، وبغير مناعة ولا قوة لا أمان على الدولة من الضياع أو الخضوع لمن ينازعونها .

أما شروط البقاء للمجتمع فى حياته الداخلية فهى متقلبة متجددة ، وفقا للتقلب والتجدد فى تركيب عناصره وزيادة بعضها ونقص بعضها ، ونشاط فئة منها وانقباض فئة غيرها .

وقد كان من السهل أن نتوهم مصلحة واحدة للمجتمع الصغير فى الأزمنة الغابرة ، وأن نتوهم أن كل مواطن فى ذلك المجتمع يعمل مع إخوانه فى اتجاه واحد هو الاتجاه القومى الشامل للمواطنين أجمعين .

أما المجتمعات الحديثة فربما كانت لبعض أبنائها مصلحة تناقض مصلحتها فى أشد الأزمات التى تهدد كيانها ، كما يحدث فى إبان الحروب من التناقض بين أنصار التضخم والغلاء وأنصار الحرب على العموم وبين سواد الرعية الذين يقع عليهم عبء الغلاء وعبء القتال .

ففى مجتمعات كهذه تتصارع القوى وتتدافع المطامع ولا ينقطع التنافس على مراكز الحكم بين ذوى الحول والحيلة وهم لايصعدون إليها جميعا فى كل آونة ، بل يحدث على الدوام أن يكون هناك أناس مقصون عن الحكم وهم قادرون عليه

ولا يقلون قدرة عليه عمن تولوه بالحول أو بالحيلة .

وفى كل مجتمع فئات من العسكريين ورجال الدين وكبار الأغنياء والمفكرين والمغامرين والمحتالين على قلة أو كثرة فى العدد، وعلى رجاحة أو نقص فى المزايا الخلقية والعقلية ومن صفوة هؤلاء كلهم تتألف الحكومة وتستأثر بسلطان الحكم حتى تفقد مزاياها الأولى وتضعف عن حماية سلطانها فتخلفها على المهل أو على العجل صفوة أخرى يصيبها مع الزمن ما أصاب سابقاتها .

والأمثلة التاريخية التى يرى پاريتو أنها تعزز رأيه تستغرق المئات من الصفحات ، وقد تلخص فى مثل عام يغنى عن الإسهاب فى السرد والتفصيل .

فئة من الأقوياء يثبون إلى مراكز الحكم فى حقبة مؤاتية ، يستعينون بأعوان من الدهاة وأصحاب الحيلة على توطيده وحل مشكلاته ، ويضعف الأقوياء كلما استسلموا للطمأنينة والمعيشة الرتيبة ، ويتهاون الدهاة كلما جازت الحيلة واستقرت عليها العقائد والعادات فلا يكلفون أنفسهم عناء التدبير والتفكير ، ومع ضعف الأقوياء والدهاة يسوء الحكم وتضطرب الحال وتتشعب مصالح الأشياع والخصوم ويتطلع إلى الحكم طراز آخر من الأقوياء والدهاة طال بهم التربص وانتظار

الفرصة ، فما هى إلا أن تسنح لهم حتى يثبوا وثبتهم ويعيدوا تمثيل الدور السابق كرة أخرى .

وبين الجذور الستة التى لخصناها فيما تقدم نوعان يرشحهما پاريتو لولاية الحكم فى جميع الأدوار ، وهما النوع الأول الذى يشتغل بالتوفيق من سحرة وكهان ومفكرين وذوى احتيال وتصرف ويسميهم كما سماهم مكياڤلى بالثعالب ، والنوع الثانى الذى يشتغل بالمثابرة والصيانة ويركن إلى القوة والإقدام والطبع الغيور ويسميهم مثله بالأسود ، ولا خوف على الحكم ما دام له حماة من ذوى الحول والحيلة ، ولكنه شرط لا يتوافر على توالى الزمن ، فلا يسلم المقتدر بحوله أو بحيلته من جرائر التواكل والإهمال ، ومن دأب أصحاب الحيلة أن يفقدوا الصفات العسكرية ، ومن دأب أصحاب الحول أن يفقدوا صفات الدهاء والمداورة ، وبمرصد لهم أناس يزيدهم التطلع همة ويزيدهم الأمل بأسا وشدة ، لا يقلون عنهم قدرة وقد يزيدون عليهم ، فتسنح لهم الفرصة لا محالة بعد انتظار يطول أو يقصر ولكنه لا يدوم إلى غير انتهاء .

« وهب أمة من الأمم لها صفوة حاكمة من النوع الأول الذى يشتمل على أوفر العناصر فى الرعية قاطبة حظاً من الحنكة والذكاء . ففى هذه الحالة تتجرد الرعية على الأغلب

الأعم من هذه المزية ويضعف أملها فى الانتصار على الصفوة الحاكمة ما دام المرجع إلى الذكاء والحصافة . . . غير أن المعهود على الأغلب الأعم أيضاً أن أصحاب الحيلة والذكاء يفقدون الميل شيئاً فشيئا إلى استخدام العنف والقوة والعكس بالعكس فى أمر أصحاب العنف والقوة ، ومن ثم يؤدى تركيز الذكاء فى الأولين إلى تركيز العنف والإقدام فى الآخرين ، ويختل التوازن بين الفريقين مع الاستمرار ، لأن أحدهما زاد حظه من الحيلة ونقص حظه من الجرأة والإقدام والثانى زادحظه من الجرأة والإقدام ونقص حظه من الحيلة ، فإذا حصل مصادفة أن ذوى الإقدام وجدوالهم زعيما يحسن الاحتيال وتصريف الأمور — وقد ظهر من المصادفات المتكررة فى التاريخ أنهم لا يعدمون هذا الزعيم من بين الطائفة المتذمرة فى صفوف الدهاة أنفسهم — فيومئذ يتهيأ لهم كل ما يلزمهم لإقصاء الحاكمين عن الحكم ، وهى الدورة التى لا عداد لتكرارها منذ فجر التاريخ إلى أوقاتنا الحاضرة » .

* * *

تلك صورة تقريبية تتكرر على مدى الزمن ، بيد أنها لا تتكرر على هذا الشكل دون غيره ، بل تتبدل أشكالها ويثبت منها شيء واحد من وراء تلك الأشكال المتبدلة

فلا تفتأ صفوة تعلو وصفوة تهبط بالحول وبالحيلة على أساليب شتى ، تتراوح بين أسلوب سبرطة العسكرية وأسلوب أثينا الفلسفية ، وفى كل منها مزيج من السطوة والحصافة .

ويستخدم باريتو بعض مشتقاته أو مصطلحاته لتطبيقه على علم السياسة كالحكمة التى يقابلها عندنا قول القائلين « إن الناس على دين ملوكهم » .

فإنه يقرر أن الآداب والأخلاق فى كل مجتمع هى آداب الصفوة وأخلاقها ، وأن الرعايا يتشبهون بحكامهم إن لم يماثلوهم طبعا وعادة واستعدادا للتخلق بالأخلاق الاجتماعية ، ولا يزال المجتمع فى أمان ما دام المحكومون يدينون بالآداب والعقائد التى يعلنها الحاكمون ويحافظون عليها ، وقد يؤمن الرعايا بوصايا المسيحية التى تحرم القتل والسرقة والكذب وتحث على الإيثار والرحمة ويقعون فى تلك الأوزار ويتعدد بينهم من يعصون أوامر الدين وينتهكون وصاياه ، فلا يكون العصيان خطرا على النظام القائم كخطر الشك فى وجوب تلك الأوامر والوصايا . إذ ليس العصيان هدما للأساس الذى يستقر عليه النظام ، وإنما الكفر به هو الذى يهدم النظام ويعرضه للتصدع والانهيار .

ولا خطر على المجتمع من الذين يتشاءمون بوقائع الأخلاق

فيسخرون ممن يشيد بالفضيلة وينكرون أن الصدق ينجى صاحبه والكذب يوقعه فى المهالك كما يقال على ألسنة الوعاظ والمرشدين ، فإن هذا التشاؤم يحمل أحيانا محمل الغيرة على الصدق والسخط على الكذب والرثاء لمن يصابون فى سبيل الحق والفضيلة ، ولعل فى ذلك متنفسا للساخطين وبابا من أبواب الحض على إصلاح العيوب والتحريض على الآثمين .

وإنما الخطر على المجتمع ممن يسقطون تلك الفضائل والواجبات إيمانا بسقوطها ودعوة إلى عقيدة غير العقيدة التى توجبها ، فهذه هى علامة الخطر والتصدع فى البنية الاجتماعية ولن تتماسك بنية تتزلزل فيها قواعد الأخلاق .

وقد ينجم فى الأمة مصلحون ومجددون يخيل إليهم أن جلاء الحقيقة عن بعض الخرافات كاف لإزالة الآفات الاجتماعية وتقويم النظم والحكومات ، ويجوز أن يصيبوا كما يجوز أن يخطئوا والمجتمع على صواب . غير أنهم مخطئون حتما إذا خيل إليهم أن الجهل وحده هو العامل الذى يحول بين الناس وبين التصرف المنطقى المعقول ، فهناك عوامل غير الجهل تبقى مسيطرة على أعمال الناس ولو زالت من عقولهم جميع الخرافات والأباطيل ، ولم يعهد قط فى مجتمع مضى أن

الناس خلوا من جهالة أو خرافة وصمدوا على التفكير المنطقى فى شئون السياسة ، ولا يظن قياسا على هذا أنهم يخلون يوما من الجهالات والخرافات مهما يتقدم بهم العلم وتنكشف أمامهم مجهولات الكون والطبيعة البشرية .

وذهابا مع هذا الظن — بل نكاد نقول مع هذا اليقين — ينحى باريتو على من يخلقون الأديان المنطقية فى زعمهم ويحسبون أنهم يعوضون بها الناس عن أديانهم التى ألفوها ، فليس أشد من إنحائه على جماعة المتدينين الذين يسمون أنفسهم بالإنسانيين Humanitarians ويتوهمون أنهم يصلحون الضمائر بدين يخلقون قداسته بتدبيرهم ، فإنه — على تقدير باريتو — دين لا يحسب للمجهول حسابه ، وهو الجانب العميق الذى لا يتجاهله دين من الأديان .

وبعد فما هو النظام الذى يزكيه باريتو ويوطئ له بمذهبه المستفيض الذى اضطلع بجهود الجبابرة لشرحه وتدوينه ؟

إنه لا يتشيع لنظام على نظام ، ولا يلقى بالا إلى فروق الأسماء والقواعد الشائعة أو ما يسميه المشتقات ويرى أنها فروع تقتلع أحيانا ولا تقتلع معها الجذور .

إنما هو يبسط الوقائع التاريخية كما وعاها ، ومن تلك الوقائع تبدو له حالة أفضل من حالات ولا يجزم أنها ميسرة

الوقوع بالطلب والاختيار .

فالحالة الفضلى هى أن تتولى الحكم صفوة ممتازة من ذوى الحول والحيلة وتتفتح الأبواب لتـــداول الصفوة كلما أخفقت طائفة منهـــا واستعدت طائفة أخرى للصعود إلى مكانها ، وأن تكون آداب المجتمع معتقدة مرعية لا يتشكك فيها الرعاة ولا الرعايا ، وتتفتح الأبواب هنا أيضا لتجدد الآداب على التدريج بغير حسم بين القديم والجديد يستلزم الصدام بينها لتقويض دعام وإقامة دعام .

ولهذا يتطرف باريتو غاية التطرف فى التوصية بحرية المعاملة وحرية التجارة ، وينتقد الطبقات الحاكمة التى تحجر على المعاملات ويدخل فى روعها أنها تستديم بذلك مصالحها ومصالح وارثيها . « فما من وسيلة لتوطيد السلم والأمان أنجع من أن تطلق الحرية للتجارة ويمتنع إتلاف الثروة » . وهو على طريقته فى الحساب الاقتصادى يفرض أن سنتيما واحدا خصص للتثمير فى عهد ميلاد السيد المسيح وجعلت فائدته أربعة فى المائة قد تنقص مع دوام السلم ووفرة الرخاء ، ثم يقدر : كم يبلغ هذا السنتيم فى سنة ١٩٤٠ بعد الميلاد ؟ إنه يبلغ على حسابه .

(٥٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠)
ريال .

كذلك يقرر من الوجهة الاقتصادية العملية ، لا من الوجهة النفسية وحسب — «أن أوفر الأعمال نتاجا هو العمل الذى يقبل عليه صاحبه برغبته ، وأقلها نتاجا ما يعمله لخشيته من العقاب » .

ولو جرى الناس فى مطالب حياتهم على سنة التعقل لما حجروا على المعاملات ولا حكموا فى الأعمال أمرا غير الرغبة والحرية ، ولكنهم فى رعايتهم للحرية والطلاقة ما كانوا قط أحراراً مطلقين .

جايتانو موسكا

١٨٥٨ – ١٩٤١

ولد هذا الفيلسوف السياسى فى نحو منتصف القرن التاسع عشر ، وتوفى فى نحو منتصف القرن العشرين ، فلو أنه اكتفى بما حدث فى مدى حياته من وقائع السياسة وخطوبها لاستطاع أن يتزود من هذه المادة الزاخرة ما يدعم به مذهبا كاملا فى أطوار الدول والحكومات .

ولد فى صقلية وهى مهد الوحدة الإيطالية ومعرض التاريخ الحافل بآثار الدول وغرائب العادات الاجتماعية من أقدم العصور .

ونشأ وهو يستمع الى قصص القتال بين الدولة الدينية المقدسة والدولة المدنية المستقلة ، وتلقى فى صباه أقاصيص الرواة عن غريبالدى وفكتور عمانويل وهى من أعجب الأقاصيص عن العلاقة بين القائد « الدكتاتور » والملك المختار ، ثم شهد القارة الأوربية وهى تنتقل من نظام إلى نظام من أنظمة الحكم على اختلافها بين ملكية مطلقة وملكية مقيدة وبين جمهورية

وإمبراطورية ، وبين انتخابية تضيق فيها حقوق التصويت إلى انتخابية تتسع فيها هذه الحقوق غاية مداها من الاتساع .

وعاصر فرنسا وهى تتحول من جمهورية إلى إمبراطورية ثم من إمبراطورية إلى جمهورية كرة آخرى ، وشهد قيام الدولة الجرمانية الموحدة كما شهد قيام غيرها من الدول الصغيرة فى أوربة الشرقية ، ولم تمض فى حياته فترة دون أن يسمع بنبأ من أنباء الثورات أو الفتوح ، وامتد به العمرحتى حضر الحرب العالمية الأولى وأحاط بكل ما تلاها من أسباب القلاقل أو أسباب قيام الحكومات وتنازعها وانهيارها ، وتم فى أيام نضجه تطبيق ثلاثة من المذاهب السياسية فى نطاق واسع بين أمم مختلفة الأجناس والثقافات ، فطبق المذهب الشيوعى فى روسيا وطبق المذهب الفاشى فى إيطاليا وطبق المذهب النازى فى ألمانيا ، وطبقت مذاهب أخرى تمتزج فيها هذه المذاهب على درجات من الامتزاج فى غير بلاد السلافيين والتيوتون واللاتين ، وعاش إلى ما بعد نشوب الحرب العالمية الثانية فكانت تلخيصا شاملا لكل ما عالجه من المشكلات القومية والعالمية ، وأكدت له من آرائه ما كان محتاجا إلى تأكيد .

وقد جنحت به سليقته إلى دراسة العلوم السياسية من

جوانبها التاريخية أو الفكرية ، فاطلع على تواريخ الأمم والحضارات فى المشرق والمغرب ، وإن تاريخ الدولة الرومانية وحده لكاف لاستخلاص عبر السياسة فى كل صورة وكل زمن ، ولكنه أضاف إلى العلم الراسخ بتفصيلات هذا التاريخ علما يضارعه بتواريخ الدول الشرقية من الصين إلى الهند إلى فارس إلى بين النهرين إلى مصر إلى بلاد العرب إلى ما استحدث بعد هذه الدول العظام من الدويلات والولايات . ثم كان عمله أن يلقى الدروس فى هذه الموضوعات على طلاب الجامعات الإيطالية ، فتهيأت له المادة الكافية لتقرير مذهب فى السياسة مدعوم بالشواهد والأسانيد والتجارب والبحوث ، أيا كان رأى المطلعين عليه من الموافقة أو الاعتراض .

ولم يبلغ موسكا الرابعة والعشرين حتى تمت عناصر مذهبه فى ذهنه وأوشكت أن تنعقد على صورتها الأخيرة لولا بعض التنقيح الذى ترادفت به الحوادث فى بقية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، فلما أصدر كتابه المسمى « عناصر العلم السياسى » (سنة ١٩٢٣) كان بمثابة رسالته الأخيرة فى هذا العلم غير محتاجة إلى إضافة جديدة فى لباب الموضوع .

ومن الواضح أن موسكا قد أتم تقرير مذهبه قبل قيام

الحكومة الفاشية فى بلاده على يد موسولينى وأصحابه ، فلم يكن مضطرا إلى صوغ المذهب على الأسلوب الذى يتقى به غضب الحاكم المستبد بعد السيطرة على حرية القلم واللسان ، بل جاءت الحكومة الفاشية مؤيدة لبعض فروضه وتقديراته ، ومنها أن الدولة الملكية قد يقوم فيها حاكم ذو سلطان إلى جانب الملك الذى يتولى الملك بالوراثة ، ويسمى تارة بأمين القصر (Major Domo) وتارة بالصدر الأعظم وتارة برئيس الوزارة ، وكان توزيع السلطان بين فكتور عمانويل الثالث وموسولينى مثلا من أمثلة الازدواج على هذه الصورة بين الملك والدوتشى كما سمى زعيم الفاشيين .

إلا أن موسكا لم يكن من أصحاب الحظوة الكبرى فى الحكومة الفاشية ، لأنه على نقده للتوسع فى حقوق الانتخاب لم يكن من أنصار الحكومة المطلقة ولم يكن من رأيه أن الحاكم المستبد أقدر على الإصلاح من الحكومات البرلمانية ، بل عنده أن تمثيل الشعب على صورة من الصور لازم لكف الحاكم عن الطغيان وتجديد العناصر التى تتولى الحكم من حين إلى حين ، وليس هذا الرأى مما يرضاه الحاكم بأمره فى الدول الفاشية وما جرى على نظامها ، ولهذا كان موسكا مرضيا عنه محذورا منه فى وقت واحد ، وقصارى

ما بلغه من مناصب الدولة أنه تولى وكالة المستعمرات زمناً ثم دخل مجلس الشيوخ عضوا معينا مدى الحياة .

وقبل أن نمضى فى تلخيص مذهب موسكا نحب أن نقرر بداءة ما قرره هو فى أسلوب جازم حازم لا مواربة فيه عن عاقبة المذاهب السياسية التى يحسن بالباحث أن يفكر فيها ، فمهما يكن من صلاح المذهب لتدبير شئون الأمم فلا محل فى هذه الدنيا للحكومة المثالية أو لـ « طوبى » الفلاسفة الأقدمين والمحدثين الذين يمنون الناس جنة النعيم إذا عملوا بآرائهم فى الحكم والسياسة . فهذه « الطوبى » خارجة عند موسكا من كل حساب ، وتوكيد هذه الحقيقة عنده لازم كل اللزوم لتبديد غشاوة الجهل والخداع عن أبصار العاملين فى ولاية الأمور . فلن يشهد الناس « طوبى » على هذه الأرض وإن طالت الأزمان والآزال ، ولن يأتى على أبناء آدم يوم يعمهم فيه العدل المطلق على يد والٍ من الولاة أو نظام من النظم كائنا ما كان ، وغاية ما فى الأمر أنه حكم أعدل من حكم ونظام أسلم من نظام .

قال فى كتابه الذى ترجم إلى اللغة الإنجليزية باسم « الطبقة الحاكمة » The Ruling Class : « إن الطوبيات خطرة شديدة الخطر إذا استطاعت أن تجذب إليها

طائفة جمة من ذوى الأذهان والفضائل الخلقية يصرفون جهود العقل والنفس إلى تحقيق غاية لن تتحقق آخر الزمان ، ولن يكون تحقيقها المزعوم عند ادعاء حصوله إلا تغليبا لشر العناصر وشقاء لأطيبها وأكرمها وخيبة رجاء . وقد أعلن ادموند بيرك قبل أكثر من مائة سنة أن أية دعوة سياسية تفرض إمكان البطولات والفضائل التى تعلو على طاقة البشر لن تسفر فى النهاية إلا عن رذيلة وفساد » .

وموسكا يأبى أن يرجع بأطوار الشعوب وصروف الحوادث إلى عامل واحد أو عوامل شتى موسومة على نهج واحد . فهو لا يعتمد كل الاعتماد على فعل السلالة أو فعل الجو والإقليم أو فعل العوامل الاقتصادية وما يسمونه بنظام الإنتاج والاستغلال . فهذه جميعاً قد تفعل فعلها على اشتراك واختلاط فى كل بقعة وفى كل قبيل ، ولكنها لا تنفرد بالأثر الفعال فى جميع الأحوال .

* * *

فإذا قيل إن الفضل فى قيام الدولة أو الحضارة ينحصر فى مزايا السلالات فالتاريخ يثبت لنا قيام الدول والحضارات بين سلالات كثيرة كالطورانية والآرية والسامية وسلالة الأمريكيين الأصلاء فى أواسط الدنيا الجديدة ، وكثيرا

ما يحدث التغير من الركود إلى النشاط ومن النشاط إلى الركود فى أقل من قرن واحد لا يتغير فيه تركيب السلالة أو تركيب بنية الآحاد الذين تتألف منهم الأمة . وقد يحدث أن تسيطر على الدولة طبقة من النبلاء بالنسب والوراثة ولكنها تسود بالصفات التى تكسبها من التربية والعادة ، لأن الخبرة بأساليب الحكم شىء لا ينتقل فى الدم وليست خصائص الدم مما يتحول فى مدى سنوات . وقد تثور الرعايا على حكامها ولم تتغير سلالة هؤلاء فى آماد طوال من عصور التاريخ ، وإنما تغيرت التربية والعادة كما حدث بين نبلاء صقلية ورعاياهم أو كما حدث بين فرسان الأقطاع فى القرون الوسطى وأتباعهم فى مختلف البيئات. فالسيد القديم كان يستبد بسلطانه ولكنه مقبول محبوب لأن عقائده وأوهامه هى العقائد والأوهام التى يدين بها العامة من حوله ، ولكنه يتغير بالتربية فى العصور الحديثة فيصبح « جنتلمانا » بين السوقة فلا يألفهم ولا يألفونه ولا يزال باب الشقاق مفتوحا بينه وبين عماله وفلاحيه

أما خصائص الجو والإقليم فلا خلاف على تأثيرها فى نشأة الدولة أو نشأة الحضارة وإنما الخلاف على حصر التأثير فيها دون غيرها . وقد أولع بعض المؤرخين بتسجيل القوانين الإقليمية وهى فى حقيقتها مصادفات لا تستحق أن تسمى

بالقوانين المرعية فى سنن الطبيعة . ومثال ذلك أنك تستطيع أن تضع على هذا المثال قانونا تقول فيه إن الأنهار تجرى دائما من الجنوب إلى الشمال لأنك تبنى حكمك على خريطة ألمانيا أو سيبيريا ، وما هى إلا مصادفة وافقت مواقع الجبال والبحار فى تلك الأقطار ، وقد تتكرر المصادفات من قبيلها فى تلك القوانين التى يقررون بها انتشار الحضارات من الشرق إلى الغرب أو من الجنوب إلى الشمال . وقد قيل إن حكومات الاستبداد تنشأ فى البلاد الحارة وإن الحكومات الحرة تنشأ فى البلاد الباردة أو القريبة إلى البرودة ، ولكن حكم الاستبداد طال واستطال فى روسيا التى يبلغ فيها البرد غاية اشتداده ، والحرية وجدت إلى الجنوب حيث لا تتساقط الثلوج ولا يشتد نفح الهواء ، وربما اختلف السكان فى المواقع مئات السنين ، وبينهم شىء من تقارب الشعور والتفكير لا نراه فى سكان الموقع الواحد . فالمسلم الفارسى آرى والمسلم العربى سامى والمسلم التركى طورانى ولكنك قد تراهم فى استعدادهم للتفاهم بينهم أقرب من أبناء الجنس الواحد فى البقعة الواحدة ، وقد ينعكس الأمر بعض الأحيان فيبطل القول بانحصار التأثير فى الثقافة أو انحصاره فى طبائع السلالة والإقليم .

والخطأ فى القول بانحصار العوامل السياسية فى الإنتاج ونظام الاقتصاد كالخطأ فى القول بانحصارها فى مزايا السلالة أو خصائص الإقليم . فاليونان الأقدمون قد تحولوا من حكم الفرد إلى الحكم النيابى دون أن يطرأ على نظام الإنتاج فى بلادهم أقل تغيير ، وكل ما حدث أن الفوز فى الحرب لم يبق محصورا فى اقتناء العربات بل أضيف إليه ركوب الخيل والقتال بسلاح المشاة ، وقد كانت العربة والمهارة فى توجيهها حكراً للأغنياء فزال هذا الحكر بعد تطور أساليب القتال ، ومثل هذا حدث فى عصر الأقطاع بعد اختراع المدفع وتهديده لمعاقل النبلاء والفرسان ، فتغير نظام الإنتاج تبعا لهذا ولم يكن نظام الإنتاج هو سبب التغيير .

وقد دالت الدولة الرومانية وانتشرت الديانة المسيحية وهما حادثان من أجل الحوادث فى تاريخ بنى الإنسان ، فإذا رجعت إلى نظام الإنتاج قبل حدوثهما وبعد أن حدثا فعلا لم تجد فيه تغييرا فى مجمل الأحوال ، وإذا كان قد حدث فيه بعض التغيير الطفيف فقد حدث مثله من قبل ولم ينته إلى تلك النتيجة من تداعى دولة عريقة وشيوع دين جديد .

والذين يعلقون الأمل كله على نظام الإنتاج ويحسبون أن تعديله كفيل بتعديل الطبيعة البشرية فى صميمها لا يأتون

بشىء جديد فى تعلقهم بهذا الخيال ، فقديما كان « لكتانتيوس » — Lactantius — يقول قبل اعتبار المسيحية دينا رسمياً للدولة فى عهد قسطنطين إن الناس « لو آمنوا بالإله الحق لا نقضى فى الأرض زمن المنازعات والحروب ، وتآلف الناس جميعاً بألفة المحبة لأنهم ينظرون بعضهم إلى بعض نظرة الأخ إلى أخيه ، فلا يسعى أحدهم للتخلص من جاره ولا يزال كل منهم قانعا بقليله ، فلا غش ولا اختلاس ولا سرقة . فما أسعد حال الإنسان يؤمئذ ! وأى عصر ذهبى يطلع على الدنيا بفجره السعيد فى ذلك الزمان » .

وهذه الوعود بعينها يجددها بيبل Bebel الاشتراكى الألمانى حيث يقول : « إننا لو غيرنا الأحوال الاجتماعية وفقا للغايات التى تتجه إليها الاشتراكية لانتهينا إلى تبديل حاسم فى الطبيعة البشرية » .

ومثله دى جورمونت الفرنسى De Gourmont حيث يقول فى بعض فصوله : « لو أتيح لنا إزالة القوانين بتة لأصبح ارتقاء المتفوقين الممتازين هو القانون الوحيد ، وأصبح حكمهم المطلق المشروع غير منازع فيه . فالحكم المطلق لازم لكبح البلهاء ، والإنسان الذى لا ذهن له عضاض » .

ويعقب موسكا على هذه الأمنية « الفوضية » فيقول إنه

يقبلها كل القبول مع وضع كلمة الأقوياء فى موضع المتفوقين الممتازين وكلمة الضعفاء فى موضع البلهاء . فالعيوب التى تعاب بها طبيعة البشر لا ينتزعها نظام الحكم البشرى كيف كان .

وقد عرض موسكا لتقسيم أنواع الحكومات من عصر الفلسفة اليونانية إلى العصر الحديث . فأرسطو يقسم الحكومات إلى ملكية وارستقراطية وديمقراطية ، وتنطوى القرون الوسطى بتقسيماتها الدينية أو التقليدية ، ثم يزعم العلماء المحدثون أنهم وصلوا إلى استقصاء التاريخ الإنسانى كله فجمعوا أطواره — كما فعل أوجست كونت — فى ثلاثة أدوار : دينية وفلسفية ووضعية ، تقابلها الدولة العسكرية فالدولة الإقطاعية فالدولة الصناعية ، ثم يختصر هربرت سبنسر هذا التقسيم إلى قسمين : أحدهما العسكرى والآخر الصناعى ، ويقرن الأول بالاستبداد والحجر على التجارة ، ويقرن الثانى بالحرية وإجراء المعاملات مجرى الصفقات التجارية بالتعاقد والاتفاق والتوكيل .

ولا يعترض موسكا على هذه التقسيمات ولا على التقسيمات التى من قبيلها كتقسيم الحكومات إلى جمهورية ودكتاتورية وملكية مقيدة أو ملكية مطلقة ، فهى صادقة فى الدلالة على

بعض الفروق وينبغى أن تقبل على هذا الاعتبار ، ولكنها لا تغنى عن التماس الوحدة المتكررة فى جميع هذه الأنواع ، ولا تحسم الفروق بينها كل الحسم فى جميع الأحوال .

فالشبه بين بعض الجمهوريات وبعض الملكيات أقرب من الشبه بين جمهورية وجمهورية أو ملكية وملكية ، وتقسيم الدول إلى عسكرية وصناعية لا يغنينا عن توجيه البحث الأصيل إلى الطبقة الحاكمة فى كل من هذين النظامين .

والعبرة كلها بالطبقة الحاكمة فى جميع الأحوال .

وهنا نصل إلى حجر الزاوية فى مذهب الفيلسوف الذى بوأه مكانه بين فلاسفة الحكم الأقدمين والمحدثين .

* * *

فمهما يكن نوع الحكومة ، وفى أى بلد تحكم ، وبأى عنوان تشتهر فالظاهرة المتكررة دائما فى جميع الدول هى أن الحكم مهمة تنحصر فى أيد قليلة جدا بالنسبة إلى الجمهور المحكوم .

هذه هى الظاهرة التى تكررت فى جميع الدول ، وستظل كما يعتقد موسكا متكررة إلى آخر الزمان ، لأنها ثبتت بالتجربة والاستقرار وبالاحتمال الممكن دون غيره عند تقليب المسألة على جميع الوجوه .

ولا فرق فى هذه الظاهرة بين حكومة الدكتاتور وحكومات

الأمم النيابية التى يعم فيها حق الانتخابات إلى أوسع حدود لتعميم .

فمن الوهم أن يفهم من « حكومة الفرد » أنها حكومة يديرها فرد واحد ، لأن الفرد الواحد لا يستطيع إدارة الآلة الحكومية ولا كسب النفوذ فى المجتمع مالم تؤيده « طبقة حاكمة » تلتف به وتحقق إرادتها بتحقيق إرادته .

ومن الوهم أيضاً أن يفهم من كلمة الحكومة النيابية أن الكثرة الغالبة هى التى تدير دفة الحكومة بالأصالة أو بالنيابة ، فليس بالصحيح أن يقال إن الناخبين اتفقوا على اختيار نائب عنهم ، وإنما الصحيح أن قلة صغيرة جعلتهم ينتخبونه وتمكنت بوسائلها المنظمة من تحويل أصوات الناخبين إليه ، وهذه القلة الصغيرة هى « لجنة الإدارة » فى الحزب الظافر بأكثر الأصوات ، ولا حيلة لعشرات الألوف المتفرقين أمام مائه أو نحو المائة يتفقون فى الغرض والحركة ونشر الدعوة ، ويحكمون تدبيرهم بالمرانة الخاصة على أعمال الانتخاب

ويحدث كثيراً أن تكون الطبقة الحاكمة فى الحزب الدستورى أو النيابى أقل عددا من الطبقة الحاكمة التى تحيط بالدكتاتور أو الحاكم بأمره ، وأن يكون نفوذ النيابيين أقوى وأصعب مقاومة من نفوذ المستبدين.

ومن هذه الطبقة الحاكمة يتألف سلك الموظفين أو « البيروقراطية » وهى التى تطلع على دخائل الأمور وتستأثر بالخبرة فى الدواوين ، فلا يسهل على الحكومة أن تستغنى عن خبرتها واقتدارها على معالجة الأعمال .

ولكل طبقة حاكمة صيغة أو جملة من الصيغ تقرر بها سلطانها وتجعلها شعاراً لها فى إقناع رعاياها ، ولا يلزم أن تكون موافقة للمنطق والمعقول ، كصيغة الحكم بالحق الإلهى أو سيادة الأمة أو « الحرية والإخاء والمساواة » أو الزعامة المقدسة أو رسالة الدولة أو الحرية الفردية أو التأميم وما شاكلها من الصيغ التى تتبدل مع الطبقة الحاكمة على حسب الأمم والأوقات .

وتبقى الطبقة الحاكمة ما دامت مالكة لصفات القيادة وكفايات الولاية العامة ، وليس من الضرورى أن تكون هذه الصفات والكفايات مطابقة لفضائل الطيبة والصدق والإخلاص ولكنها لا يمكن أن تخلو من مزايا الحصافة والجد والحنكة وبعد النظر والبداهة الموفقة فى تصريف الأمور .

وخير الطبقات الحاكمة هى الطبقات التى تخدم المصلحة العامة ولا تجور فيها المطامع الشخصية على المصالح الكبرى .

ولكن هذا « الخير » لا يأتى من فرض القوانين وتدوين

النصوص وتنقيح الدساتير ، فإن الدستور قد يبقى بجوهره خلال عهدين متناقضين كما بقى دستور ڤيمار على عهد الجمهورية وعهد الدولة النازية ، وإنما يتحقق الخير فى الطبقة الحاكمة بفضل القوى الاجتماعية والحصانة الشرعية ، وهما — فى فلسفة موسكا — اصطلاحان يحتاجان إلى تفسير وجيز .

ففى كل أمة من الأمم قوى اجتماعية متعددة تدخل فى بنية المجتمع بمقادير متساوية أو متفاوتة ، ومنها قوة العقيدة وقوة الرأى وقوة العرف والقوة العسكرية والقوة الصناعية والقوة الزراعية والقوة التجارية وقوة العمل وغير ذلك من القوى التى تشتمل كل أمة على نصيب منها .

أما الحصانة الشرعية فهى الحصانة التى تستمد من قدرة هذه القوى على مقاومة المطامع الشخصية التى قد يعمل لها رجال الحكم ورؤساء الدولة .

فإذا كانت هذه القوى متوازنة متكافئة فالحصانة الشرعية وافية والطغيان متعذر ومصلحة الحاكم فى إجراء العدالة أكبر من مصلحته فى مطاوعة المآرب الشخصية .

وإذا طغى بعضها على سائر القوى فهناك يختل التوازن وتضطرب الأمور ويتربص فريق من الأمة بفريق .

ولا تقع الثورات العسكرية – فى رأى موسكا – لأن بعض القادة يتمردون وبعضهم لا يتمردون . فمهما يكن من نزوع بعض القادة إلى التمرد فهم لا يستطيعونه إذا كانت القوى الاجتماعية التى تتوطد عليها دعائم المجتمع ممثلة فى الجيش بقادته وضباطه وجنوده ، وإنما تقع الثورات أو الانقلابات العسكرية لاختلال التوازن بين القوى الاجتماعية واستطاعة قوة منها أن تسيطر على الجيش والحكومة مع السيطرة على المجتمع بغلبة النفوذ .

فالطبقة الحاكمة تحسن أو تسوء على حسب القوى الاجتماعية والحصانة الشرعية لا على حسب القوانين والنصوص ، ومن أفضل الأسباب لضمان التوازن بين القوى الاجتماعية أن تشتمل الأمة على طبقة وسطى تمنع الاصطدام بين الغنى الفاحش والفقر المدقع وتفتح الباب لتقدم الطبقة الفقيرة كما تفتح الباب لتجدد الطبقة الحاكمة وتناوب السلطان بين المقتدرين عليه ، كلما انتهت مهمة طائفة منهم خلفتها طائفة أخرى تناسب الأوضاع الاجتماعية التى تتعاقب مع الأيام .

ولهذا يفضل موسكا أن تتولى شئون الأمم حكومات نيابية ، لأن الحصانة الشرعية أوفر فى الحكومات التى تتسع للمعارضة ،

ولأن السيادة إذا احتكرتها فئة من الناس أو شكت أن تفسد وتستنيم ولا تحسب حساب المعارضة والانتقاد .

ويحاول موسكا أن يطبق قوانين الطبيعة على المجتمع فى هذه الظاهرة ، فيقول : إن الجو تتنازعه خاصتان : خاصة الميل إلى الركود بحكم القصور الذاتى وخاصة الميل إلى الحركة بحكم الاختلاف فى توزيع الحرارة ، وهكذا يحدث فى المجتمع حين تسعى فئة من الناس إلى احتكار السلطان فى « دائرة مقفلة » وحين تهب « الرياح الاجتماعية » مع اختلاف توزيع الثروة والنفوذ .

وسلك الوظائف فى الدولة يتجدد — كما يقول موسكا — على طريقتين : من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى . ففى الحكومات المطلقة يستأثر الحاكمون بالوظائف ويؤثرون بها أنفسهم وذويهم ، وفى الحكومات النيابية يتسع المجال لصعود طائفة بعد طائفة إلى سلك الوظائف أو البيروقراطية ، وذلك أسلم وأجدى من الاستئثار والاحتكار .

* * *

ومن خلاصة مذهب موسكا يبدو أنه لا يفرط فى التفاؤل بمصير الحرية الديمقراطية ، وهو كذلك لا يحسن الظن بأحلام الحالمين الذين يتخيلون أن أبناء آدم متحولون غداً

إلى طهارة كطهارة الملائكة وعدالة كعدالة السماء الموعودة ، إلا أنه لا يفرط فى التشاؤم كما أنه لا يفرط فى التفاؤل ، وجملة أمره فى هذا الباب أنه يفرق بين الأخلاق الأدبية المثالية وبين الأخلاق السياسية الواقعية . فالإيثار وحب الخير وسلامة الجانب فضائل مأثورة محبوبة على ألسنة الناس وفى كتب الأخلاق ، ولكن الصفات التى ترشح أصحابها للبروز فى عالم السياسة لا تتفق على الدوام مع تلك الفضائل المأثورة . بل يغلب على صفات السياسة النافذة أن تنحرف عن النمط السوى عند دعاة الفضيلة والمحبة . فالرجل الذى يقيس آماله بحقوقه ويوازن بين وسائله وغاياته ويسالم الناس ويحب أن يسالموه قلما يقدم على عمل رائع فى ميدان الحياة العامة ، وإنما يتاح الرجحان فى هذا الميدان للذين تغلب فيهم طبيعة الوثوب والاندفاع على طبيعة الإنصاف والاتزان ، ومن هؤلاء ينبغ طلاب الإصلاح كما ينبغ طلاب السيطرة ، وكلهم فى عرف العقلاء المسالمين أناس « غير معقولين » وغير معتمدين على العقل فى كسب الثقة أو كسب المكانة ، بل جل اعتمادهم على التأثير واستجاشه الحس والخيال . ومن تضييع الآمال فى غير طائل أن ننتظر من الناس أن يعملوا ما يعقل ويوافق المنطق على الدوام . فإن ميدان السياسة مفتوح للدوافع

المعقولة وغير المعقولة ، وينبغى أن يعول الناس فى كبح القوة الطاغية على القوة الرادعة ، فلا يصد القوة إلآ القوة ولا يفل الحديد إلا الحديد ، وهذا الذى يعنيه موسكا بإعداد القوى الاجتماعية فى الأمة لضمان الحصانة الشرعية ، فتعدل الطبقة الحاكمة عن الطغيان لأنها تعلم أن مصلحتها فى العدل أوفر من مصلحتها فى الجور على حقوق المحكومين .

روبرت ميشل
Robert Michels
١٨٧٦ – ١٩٣٦

يعتبر ميشل حجة بين كتاب الاجتماع والسياسة فى دراسة النازية والفاشية دراسة علمية ، فقد مكنته نشأته بألمانيا ومقامه بإيطاليا من التغلغل فى أعماق الحركتين والنفاذ إلى ما وراء الظواهر من كل حركة ، فتوفر على بحث الأحوال العامة التى سبقت قيام موسوليني وهتلر فى إيطاليا وألمانيا وراقب تنظيم الهيئات التى توسلت بالقوة وبالحيلة إلى القبض على زمام الحكم فى الأمتين ، وأمعن فى تقصى الدخائل والعوارض التى فعلت فعلها فى بواطن تلك الهيئات ومن حولها ، واستعان على ذلك بالصبر الطويل الذى أثر عن علماء الألمان فى دراساتهم المستفيضة ، فمن قبلوا أحكامه ونظرياته ومن رفضوها لا يختلفون على حقيقة واحدة : وهى أن مواثيقه وأسانيده كافية وفوق الكافية ، وإنما يعرض لها النقد من التفسير والاستنتاج .

وميشل وصاحباه باريتو وسوريل متفقون على قواعد الرأى

فى حقيقة الحكومة الديمقراطية ، ولكن ميشل مختص بدراسة المنظمات والهيئات على أنواعها ولاسيما الأحزاب السياسية فى نشأتها وتكوينها وأعمالها خارج المجالس النيابية وداخلها ، وخلاصة رأية أن تكوين الفئات والطوائف فى المجتمع البشرى ضرورة عامة ، وأن الأمة والنادى الخاص يتشابهان فى قانون واحد يعمل عمله فى كل جماعة بشرية مع اختلاف العدد والطبقة والغاية .

يقول ميشل إن الأحزاب المحافظة وأحزاب الأحرار والعمال جميعاً تدعى فى العصر الحديث أنها تعمل بإرادة الأمة ، ومنها ما يعتقد أن جمهور الأمة لا يحسن الحكم على القضايا العامة ، إلا أنه – بطبيعة الحال – لن يتوجه إلى أصحاب الأصوات التى توصله إلى الحكم ليقول لهم إنه يستجهلهم ويستغفلهم ويعمل بإرادته لا بإرادتهم ، ولهذا شاعت فى العصر الحديث فكرة « الإرادة القومية » مقترنة بتفسير معنى الديمقراطية ، وليست هى نتيجة تفكير ولادليلا على الإيمان بها فى ضمائر الداعين إليها .

قال إن الدولة البونابرتية نفسها قامت على مبدأ الاستفتاء والاختيار الحر المنزه عن التخويف والإغراء ،وهى فى جوهرها كالدولة التى قامت على دعوى الحق الإلهى من قبلها

ولو أن أنصار الحق الإلهى طلبوا الاستفتاء على هذا النحو لما أعياهم أن يصلوا إلى الفتوى التى تعلقت بها الدولة البونابرتية .

ورأى ميشل أن الحكم الديمقراطى أحسن ما فى الإمكان بالقياس إلى أنواع الحكم القائم على الدعاوى الأخرى ، لأنه فى جملته أسلم عاقبة من غيره لا لأن دعوى الحكم بإرادة الأمة أصح فى الواقع من دعاوى الحكام السابقين .

فلا الأمة ولا الجماعات البشرية على إطلاقها قادرة على تصوير رأيها وإملاء إرادتها فى جلائل الأمور وصغائرها .

وقد يتوهم بعضهم أن الجماعات البشرية الأولى التى لا تعدو سكان المدينة الواحدة كانت أقدر على تطبيق الديمقراطية من الأمم الكبرى التى تبلغ الملايين ، غير أنه وهم عاجل لا يثبت على المراجعة ولا ينخدع به من يعرف طبائع الجماهير فى اجتماعها .

فالمعروف اليوم من دراسة الأطوار النفسية للجماعات والآحاد أن رأى الجمهور ساعة الاجتماع لا يمثل آراء الآحاد المشتركين فيه وهم متفرقون ينظر كل منهم فى الأمر على حدة ويقلب وجوهه على تبصر وروية ، وأن آراء الجمهور كثيرا ما تسفر عن الإجماع بالصياح والجلبة دون إصغاء إلى أصوات المخالفين إن كان بينه مخالفون . فإذا كثر المخالفون — لاختلاف

الزعماء – فالاجتماع صائر إلى الفوضى والشغب فلا يفهم منه رأى محدود .

ومعظم المسائل التى تباشرها الحكومات تدخل فى اختصاص الفنيين وتحتاج إلى التثبت من البيانات والأرقام ، فإذا عرضت على جمهور من العارفين أو غير العارفين فى ساعة الاجتماع فلا بد من إحالتها إلى فئة خاصة تبت فيها برأيها ، فيقبلها الجمهور على علاتها أو يقع الاختلاف عليها فيتغلب المتغلب بالمؤثرات « الجماعية » التى يرجح فيها الصخب على الحجة وترجح فيها الخطابة على الإقناع ، ويجدى فيها التمهيد بالمناورة والمداورة مالا يجديه الرأى الخالص من شوائب التمهيد والترويج .

هذا عن الجماعات التى تتلاقى فى مكان واحد كما كانت تتلاقى جماعات الناخبين فى المدن القديمة ، وهى على هذا لا تمثل المدينة كلها لاستثناء بعض سكانها من حقوق الانتخاب .

أما جماعات الأمم الكبيرة فالمسلم أنها لا تتلاقى فى مكان واحد ولو قصرت الاجتماع على وكلاء الانتخابات ، فلا مناص من التفويض والتوكيل .

ويطيل ميشل فى شرح الإجراءات المعقدة التى تسبق

ترشيح المرشح ولا حيلة للناخبين فى مراقبتها ولا فى تعديلها ، فيخلص منها إلى وصف الانتخابات بأنها اضطرار إلى الاختيار

ولا يؤمن ميشل بما يسمى السيادة بالتوكيل أو التفويض ، فإذا صح أن الأمم قد انتخبت وكلاءها بمحض اختيارها ، فليس بالصحيح أن السيادة تبقى بعد ذلك فى أيديها ، لأن وكلاءها يستطيعون أن يوجهوها من حين إلى حين ، وهى لا تستطيع توجيههم فى كل حين .

وقبل أن يصل التوجيه إلى الأمة ينبغى أن ننظر إلى أساليب التوجيه فى داخل الهيئة السياسية بين رؤسائها وأعضائها .

فالجماعة بطبيعتها كسلى لا تنتزع من نفسها القوة على الإنشاء والابتداء فى جميع الظروف .

ولهذا يحدث دائماً فى النادى الصغير — كما يحدث فى الجماعة الكبيرة — أن يبحث المجتمعون عن رئيس يكلون إليه تصريف الأعمال الضرورية لبقاء النادى والجماعة .

والذى جرت به العادة فى هذه الأحوال أن يظفر بالانتخاب من يفرغ للعمل ويحرص عليه ويدأب على طلبه ، وقد يقع عليه تفضيل أصحابه وزملائه للسبب ونقيضه ، فيفضلونه لاتقاء بأسه كما يفضلونه لأمنهم من جانبه واطمئنانهم إلى سلامته ، ويفضلونه لرجحانه كما يفضلونه لقلة منافسته وقلة

منافسيه ، ويندر أن تكون هذه الصفات أكرم الصفات التى تصلح عليها رئاسة الرؤساء .

وقد لوحظ أن الرئيس يبقى فى رئاسته متى وصل إليها ، فيعيد الأعضاء انتخابه كسلا من عناء البحث والاختيار وفض المنازعات وإغضاب هذا لإرضاء ذاك ، أو يعاد انتخابه لما اتخذه هو من الحيطة وتذرع به من الذرائع التى تخيل إليهم أنه عامل مهم لا غنى عن عمله ، أو أن التجديد أسلم على الأقل من ابتداء التجربة من جديد .

يجرى هذا فى الانتخاب لرئاسة الأندية والجماعات القليلة التى من قبيلها ، ويجرى مثله على التقريب فى انتخاب الرئيس للهيئات السياسية والأحزاب الكبيرة التى تتناوب الحكم مع غيرها أو تنفرد به فترة طويلة بغير مزاحمة . فمتى ظفر الرئيس بالرئاسة جعل همه الأول أن يحيط نفسه ببطانة من أخصائه يبقون ببقائه ويذهبون بذهابه ، فيشرف معهم على خزانة الهيئة وجدول الانتساب إليها ومجلس تأديبها وأداة نشر الدعوة لها ولحكومتها ، وبهذا يأمن المزاحمة ويتيسر له أن يقضى عليها فى مهدها ، لأنه يملك أسباب التخلص من المزاحم قبل أن ينجح هذا فى تأليب القوى للتخلص من رئاسته ، ويلجأ الرؤساء عادة فى بعض المواقف إلى إرهاب الجماعة بإعلان

العزم على الاستقالة تهديداً لها وقسراً لها على طاعتهم والتسليم بما يفرضونه عليها ، وهم لا يلجأون إلى هذا التهديد حين يعلمون أن الاستغناء عنهم ميسور وأن أنصارهم المتكفلين بتأييدهم قليلون ، ولكنهم يلجأون إليه كلما علموا أنه ضربة مربكة للجماعة محيرة لها بين من يتنازعونها ، ولا سيما حين ينجح الرئيس وبطانته فى تهوين خطب المنافسين الأقوياء وإضعاف كل من تحوم الشبهة حوله منهم ، قبل أن يستفحل خطبه .

ومتى توطد مكان الرئيس وبطانته على هذا النحو ففى وسعه أن يفرض مرشحيه للمجالس النيابية على الحزب كله قبل إعلان ترشيحهم للناخبين ، فإذا هم مرشحو رئيس واحد تؤيده بطانته ولاتأمن أن تشق عليه عصا الطاعة ، واسمهم أمام الناخبين « مرشحو الحزب ونواب الأمة » .

يقول ميشل إن جريان الانتخاب على هذا النمط بين المحافظين مفهوم لأنهم يشكون كل الشك فى كفاءة الجمهور لولاية الأحكام ، وإنه كذلك مفهوم بين الأحرار لأنهم يعتبرون الجمهور ضرورة لا محيد عنها ، ولكن العجيب فيه أنه يجرى على هذا النمط أو أشد منه بين طوائف العمال التى ارتهنت مصالحها كلها بحقوق النيابة وتوزيع هذه الحقوق بين صفوفها على سنة المساواة التى لا تسمح باحتكار الرئاسة .

فالواقع أن انتخابات النقابات العمالية تسفر عن احتكار للرئاسة لا يقل عن احتكارها فى لجان المحافظين والأحرار إن لم يكن أشد منه وأطول أمدا ، وأن الظافر بالرئاسة يندر أن يستحقها بإخلاصه للقضية وقدرته على الدفاع عنها ، فالغالب أن الظافرين بها يستحقونها بالتهجم والاقتحام والتهويل على المنافسين الأمناء ، ثم يحتفظون بها متى وصلوا إليها آمنين المزاحمة بل آمنين الانتقاد .

وإذا انهزم رئيس من كبار الرؤساء مرة فإنما ينهزم لأن المنتصر عليه قد هيأت له الظروف أن يغلبه بهذه الوسائل لا أنه انتصر عليه بوسائل خير منها ، فالقاعدة واحدة والمطبقون لها متعددون .

والأستاذ ميشل شديد الثقة بنظرياته هذه حتى ليرتقى بها إلى درجة القانون — بل القانون الحديدى — الذى لا فكاك من حلقاته المقفلة ، ويسميه القانون الحديدى لولاية الخاصة : The Iron Law of Oligarchy فلا يتأتى حكم فى البلاد الديمقراطية أو فى سواها لغير فئة خاصة توافق زمانها . فمن فئة الفرسان إلى فئة النبلاء إلى فئة أصحاب الأموال إلى فئة الخبراء والصناع ، إلى فئات من قبيلها يبرزها كل حكم على مقتضى الزمن بغير خلاف فى جوهر القانون ، وهو أن

الجماهير تسلم مقادها لآحاد معدودين .

هذه النظرية أو هذا القانون الحديدى قد شاع فى بيئات البحث الاجتماعى ودوائر الفلسفة السياسية ، فكان له أثران : أحدهما ارتداد بعض المفكرين عن الديمقراطية والآخر قبول الديمقراطية على علاتها لأنها أقرب إلى الإنصاف والإصلاح من النظم الأخرى .

والأستاذ ميشل — على فرط إيمانه بقانونه الحديدى — هو أحد هؤلاء الفلاسفة الذين رأوا هذا الرأى فى حقيقة الحكم الديمقراطى فلم يتحولوا عنه إلى غيره ، وحجتهم فى ذلك أن المهم هو نتيجة الديمقراطية لا أقوال الدعاة فى تفسيرها .

فقد يكون صحيحاً أن الناس لا يتساوون ، وقد يكون صحيحا أن الأمة لا تحكم نفسها بإجماع آرائها أو إجماع كثرتها ، ولكن لاشك مع هذا وذاك فى نتيجة الديمقراطية ما دامت مستمسكة بهذا الوصف وهذا العنوان ، وتلك النتيجة هى حسبان الحساب للعديد الأكبر من الرعايا فى سياسة الحكومة ، ومهما ينخدع الرعايا بالوعود والأكاذيب فلا بد على الأقل من إرضائهم بتوفير أقواتهم واجتناب شبهاتهم ، وهذه مزية للحكومة باسم الأمة كائنا ما كان عدد الرؤساء المستأثرين فيها بالرأى والسلطان .

غير أن تلاميذ ميشل — ممن كانوا يتشيعون لآراء كارل ماركس — قد أثرت فيهم نظريته أو قانونه الحديدى أبلغ الأثر فى وزنهم للمبادئ الماركسية ، ومنهم الكاتب البولونى الذى يكتب اليوم فى الولايات المتحدة باسم ماكس نوماد Max Nomad وينشر آراءه عن تناوب السيادة ومظهر هذا التناوب فى البلاد الروسية . فهو فى كلامه عن المتمردين والمرتدين يقرر أن النظام الشيوعى وضع السلطة الحكومية كلها فى أيدى الموظفين ورؤساء المصانع وأنشأ طبقة حاكمة تستغل الطبقة العاملة ولا تفكر فى النزول لها عن سلطتها ، ويكاد يردد المثل العربى القائل : ما أشبه الليلة بالبارحة ! فالمفكرون الشيوعيون وطائفة الأدباء والصحفيين هم كهنة هذا النظام الذين يقدسون طبقته الحاكمة كما كان كهان القرون الوسطى يقدسون الأمراء والملوك بحق السماء ، والسادة الموظفون هم المستغلون الجدد فى مكان المستغلين من أصحاب رءوس الأموال ، والأجراء هم الأجراء بغير تبديل إلا أن يكون تبديل الحجر بحرية العمل وحرية الإضراب .

قال : « إن التجربة السوفيتية قد أثبتت أن إمكان الاستغلال فى ظل الاشتراكية لا يقل عن إمكانه فى ظل أية حكومة سابقة . . . وإن المرء إذا استرسل فى النبوءة ففى الوسع أن

يخمن أن الصورة العالمية المقبلة لاستغلال الإنسان للإنسان كما تومئ إليها الأساليب الروسية فى امتلاك الدولة لجميع المرافق واختلاف دخول العاملين — سوف يكون قصاراها من التغيير أن تحمل عنوان الاشتراكية » .

فقد ظهر أن الاشتراكية تهتم بمسألة الاستيلاء على أداه الإنتاج ولا تهتم بمسألة التوزيع . مع أن التوزيع الذى يمنع الاستغلال هو المقصود من كل حركة اشتراكية ، ولكن هذا « المقصود » هو الذى لم يكن ولا يكون .

جيمس برنهام
James Burnham

تتسع المسافة بين النظرية السياسية وتطبيقاتها العملية فى بلاد العالم القديم ، ولكن هذه المسافة تضيق كثيراً أو قليلا فى البلاد الأمريكية ، فإن النظريات فيها شيء أكثر من مجرد الاقتراح أو الأمنية ، فهى إما برنامج يطبقه الداعون إليه فى نطاقهم المحدود ويحاولون تطبيقه على الأثر فى نطاق قومى واسع ، وإما وصف لحالة واقعة يلخصها الواصفون فى قالب المبادئ والنظريات .

وربما نشأ تقدير النظريات على هذا النحو فى البلاد الأمريكية من حداثة التجربة السياسية فى تلك البلاد وموافقة الزمن الذى تأسست فيه حكوماتها هناك للزمن الذى تداول فيه العلماء الأوربيون أحدث النظريات فى القرن الثامن عشر .

فقد كانت هذه النظريات فى حكم الحقائق المقررة عند تأسيس الجمهورية الأمريكية الأولى ، فضمنها آباء الجمهورية دستورهم وبياناتهم التى قدموا بها لذلك الدستور ، وعملوا

بمبادئ فصل السلطات والحق الطبيعى وحقوق الإنسان وسيادة الأمة وتحريم « الضريبة بغير نيابة رقيبة » كأنهم ينفذون أوامر الوحى الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وأصبح من اليسير منذ قيام الحكم على هذا الأساس أن توضع النظريات موضع التنفيذ السريع أو أن يتلقاها الناس كأنها تلخيص للشئون الواقعة التى يجرى بها العمل فعلا فى دوائر السياسة والمال .

ومنذ تأسيس الدولة الأمريكية لم تخل بلادها من أصحاب دعوات دينية أو سياسية يطبقونها فى نطاقهم المحدود ، وفى هذا الزمن الذى نعيش فيه حاول القصاص الشيوعى ابتون سنكلير أن يطبق الشيوعية فى مستعمرة يسكنها من يدينون برأية ، وأصدر الفيلسوف الفاشى لورنس دنيس كتابه عن « دوافع الحرب والانقلاب » وهو يؤكد فيه أنه يتتبع الواقع الذى سيتم وقوعه بجميع تفصيلاته فى أعوام قليلة ، فهو لا يدعو إلى ثورة ولا انقلاب ولكنه يرى بوادر انقلاب يسميه « بانقلاب القصر » آخذ فى التمام منذ أعوام ، وقد اختار له اسم « انقلاب القصر » تشبيها له بالحركات التى كانت تقع فى قصور الملك حيث يذهب أمير ويجئ أمير دون أن يدعو الأمر إلى تحريض على الثورة أو سفك للدماء ، وهكذا يعتقد

لورنس دنيس أن الحكم فى الولايات المتحدة صائر إلى السيطرة الفاشية بغير حاجة إلى هدم بنيان أو زعزعة أركان ، إلا أن يسجل الواقع ما أبرمه الواقع ويعترف الناس بما قد عرفوه فعلا ولم ينكروه .

وأهم النظريات السياسية التى ظهرت فى الولايات المتحدة حديثاً نظرية يعتقد صاحبها أنها من هذا القبيل ، أى أنها وصف للوقائع الحاصلة ونبوءة عن الوقائع التى تحصل تباعاً وتطّرد فى طريق الحصول ، وهذه هى نظرية الانقلاب الفنى Managerial Revolution التى يدعو إليهاجيمس برنهام فى كتبه ورسائله وأحاديثه ، ومنها كتاب بهذا الاسم وكتاب عن المكياڤليين وكتاب عن الصراع على العالم وكتاب عن هزيمة الشيوعية المقبلة ، وهى من أسير الكتب السياسية التى يتداولها اليوم من يعنون بفلسفة السياسة من الأمريكيين والأوربيين .

جيمس برنهام صاحب هذه النظرية هو أصغر الفلاسفة السياسيين سنًّا وأحدثهم رأياً ، ولا يزال الساعة فى مقتبل العمر يوالى تثبيت رأيه أو تثبيت القول بأنه هو الواقع المقرر الغنى عن إطالة العناء فى التقرير والإثبات .

ولد فى شيكاغو سنة(١٩٠٥) وتعلم فى أمريكا وإنجلترا

وأعجبته الشيوعية الماركسية فى مبدأ الأمر فبشر بها واشترك فى مساعيها ، وجاء زمن من الأزمان كان معدوداً فيه من أقوى أنصار تروتسكى بين الشبان الأمريكيين المتعلمين ، ثم قادته دراسته العلمية والاجتماعية إلى الشك فى مبادئ الشيوعية ومبادئ الاشتراكية على إطلاقها والإيمان بأن نظام رأس المال ونظام الشيوعية كلاهما غير صالح للبقاء فى الأحوال الإنسانية التى تمخض عنها العصر الأخير .

وقد ظل عضواً عاملا فى القسم الفلسفى بجامعة نيويورك منذ سنة ١٩٣٣ ، واشتغل خلال هذه السنين بالحركة الشيوعية فى دوائر الصحافة ونقابات العمال ، وما زالت آراؤه تتطور مع الدراسة والخبرة حتى انتهى إلى الجزم برفض الشيوعية على سنة ماركس ولنين وعلى سنة ستالين وتروتسكى ، ثم الجزم بأن الشيوعية ورأس المال معاً صائران إلى الزوال ، وأن نظاماً جديداً سيخلفهما عما قريب ، ليستقر به سلطان الطبقة التى تقبض الآن على أزمة الإنتاج وهى طبقة المديرين الفنيين.

يقول برنهام إن العالم سيرى عهداً بغير « نظام رأس المال » كما رأى من قبل عهوداً لم يكن فيها لهذا النظام وجود .

ويستدل على اقتراب أجل هذا النظام بدلائل كثيرة ملموسة فى أحوال العالم الحاضرة : منها بطالة الملايين من

العمال والصناع مما يثبت أن نظام رأس المال قد فشل وأخفق فى تدبير الثروة الإنسانية أو تدبير القوى الإنسانية المعطلة بين يديه .

ومنها عجز رأس المال عن توظيف ماله فى الجهات التى تعود استغلالها على أسلوب المستعمرين فى القرن التاسع عشر .

ومنها تزعزع القواعد الفكرية والاقتصادية التى كانت لازمة أو كانت مصاحبة لدولة رأس المال . فقد كان إطلاق الأعمال لازما لأصحاب رءوس الأموال تمكيناً لهم من إرسال أموالهم فى التجارة والصناعة بغير رقابة من الحكومة ، وكان مذهب « دعه فى طريقه » Laisssez Faire هو شعار الدولة كلها لأنه أنسب شعار للسياسة والاقتصاد فى إبان سلطان رأس المال .

ومنها نشوء طبقة أخرى تستولى على آلة الصناعة والاقتصاد غير الطبقة التى يتألف منها أصحاب رءوس الأموال .

ومنها عجز هذا النظام عن حل النقائض التى تواجهه كل يوم ولا تزال مواجهة له بطبيعة تكوينة وتكوين المجتمعات الحديثة ، وأقوى علامات هذا العجز أن تضطر الحكومات إلى تقييد الإنتاج والإشراف على تنظيم المرافق العامة والحد من الأرباح وإحلال نظام « الرسم والتقدير » Planning محل نظام الإباحة والإطلاق .

* * *

لكن زوال رأس المال لا يفيد فى رأى برنهام أن الشيوعية الماركسية أو الاشتراكية على العموم هى البديل الوحيد من ذلك النظام الزائل .

فسيزول رأس المال ولا تحل محله الشيوعية ولا الاشتراكية التى تتلخص جميعاً فى دعوة واحدة : وهى إقامة مجتمع بغير طبقات .

* * *

إن القول بانقضاء رأس المال شىء والقول بأن الشيوعية البديل الوحيد الذى يخلفه شىء آخر . فليس فى بوادر الأحوال ولا فى التجارب القومية أو العالمية ما يشير إلى اتجاه الحضارة الإنسانية فى هذه الوجهة ، وقد تشير التجارب على عكس ذلك إلى اتجاه مناقض لذلك الاتجاه .

فالأهداف التى ترمى إليها الشيوعية كما هو معلوم — هى إنشاء مجتمع عالمى بغير طبقات يسيطر عليه العمال .

والتجربة الكبرى التى حصلت فى روسيا قد أسفرت عن طبقة حاكمة جديدة تستأثر بالنصيب الأوفر من أرباح الأيدى العاملة ، ويتبين من الإحصاءات المعول عليها أن نحو أحد عشر فى المائة من السكان يستولون على خمسين فى

المائة من موارد الدولة ، وهي نسبة أعلى من نسبة الأرباح التي تستولى عليها الطبقة العليا فى الولايات المتحدة . إذ لا يستولى العشر الأعلى من السكان فى الولايات المتحدة على أكثر من خمسة وثلاثين فى المائة من مواردها .

ولم يحدث قط حتى الساعة أن الطبقة العاملة سيطرت على مصنع واحد فى البلاد الروسية من أقصاها إلى أقصاها ، وهذه حالة يعترف بها الزعماء من عهد لنين ولا يرون لهم محيصاً عنها فى تطبيقاتهم العملية ، فهم يعترفون اليوم بأن سيطرة العمال على الصناعة وموارد الإنتاج إن هى إلا « صيحة حرب » تجمع الصفوف ليس إلا وتظل كذلك فترة من الزمن لا يدركون منتهاها ، بل يعترفون — وعلى رأسهم لنين — بأن الكلمة العليا فى المصنع ينبغى أن تترك للمدير الذى يحكم فيه بأمره ولا يتأتى أن تدار أداة الصناعة بغير هذه « الدكتاتورية » المطلقة .

وقد اختل حساب كارل ماركس فى مسألة من أهم المسائل التى بنى عليها تقديراته ونبوءاته وهى مسألة القضاء على أصحاب الأموال باستيلاء العمال على المصانع وإدارتها لحسابهم ، واستيلاء الجند على الأسلحة واستخدامها فى مقاومة القادة والرؤساء .

فقبل مائة سنة — فى أيام كارل ماركس — كانت الآلات الصناعية من البساطة بحيث يستطاع أن تدار بأيدى العمال ، وكانت الأسلحة على مثل هذه البساطة بالقياس إلى خبرة الجندى وذكائه . أما اليوم فقد أصبحت خبرة المهندس لازمة كل اللزوم لتناول الأدوات الدقيقة وتحصيل العلم الضرورى لتنظيمها فى جملة حركاتها ، وأصبحت الخبرة الفنية التى يتدرب عليها المهندس العسكرى أعظم وأدق من أن تسلم مقادها للجندى أو للثائر الذى لم يتدرب على استخدام الأسلحة المختلفة بالأساليب الفنية .

ومن هنا نشأت طبقة غير طبقة أصحاب الأموال وغير طبقة الصناع والعمال تشرف على أدوات الإنتاج ولا يتأتى الاستغناء عنها فى المجتمع القائم على الصناعات الكبرى .

وهذه هى طبقة المديرين الفنيين Managers الذين حذقوا أسرار الصناعة أو حذقوا أساليب تنظيمها وتصريفها وترويج مصنوعاتها ، وهم بين مهندس وعالم طبيعى وخبير بتسيير العمل فى المكاتب أو نشر الدعوة أو استطلاع حاجات الجماهير وأهوائها المهيمنة على أشكال السلع وأغراضها ، فلا غنى لمجتمع من المجتمعات عن هذه الطبقة فى العصر الحديث ، لأنها تسيطر تمام السيطرة على أدوات الإنتاج

ومحدثات الاختراع التي يتعذر استخدامها عاماً بعد عام على غير الخبير المختص بالهندسة أو بالصناعة أو بالتدبير والتنظيم .

ومن الواجب تصحيح الخطأ الذى يسبق إلى بعض الأوهام كلما قيل إن طبقة من الطبقات قد أجلت غيرها عن مراكز النفوذ فى مجتمع من المجتمعات .

فإذا قال المؤرخ إن طبقة أصحاب الأموال والمصانع قد أجلت فرسان الأقطاع عن مراكز نفوذهم واستولت عليها فهو لا يعنى بالبداهة أن هذه الطبقة قد جمعت صفوفها وزحفت على الفرسان فى معاقلهم فأخذت عليهم موثقاً بالطاعة والتسليم .

وإذا قيل اليوم إن طبقة المديرين تزحزح أصحاب الأموال عن مراكز نفوذهم فليس المقصود بذلك أنها تغلبهم فى مصارعة أو حومة قتال ولو من قبيل المجاز ، وإنما المقصود بهذه العبارات أن المجتمع قد أصبح ولا غنى له عن رأى هذه الطبقة فى تصريف المرافق العامة ، ولا حاجة بعد ذلك إلى تنازع النفوذ بسلاح غير سلاح الواقع الذى لا حيلة فيه للغالب ولا للمغلوب.

يقول برنهام إن العلامات النفسية أحق شىء أن يسمى علامات الساعة فى هذه الشئون .

فنحن إذا التفتنا إلى أية طائفة من علية القوم فى زماننا هذا وجدنا عوارض الحيرة والشك وفقدان الثقة بادية عليها

شائعة فى خطواتها ومساعيها ، وما من قطب من أقطاب المصارف والشركات وما إليها ترى عليه اليوم أمارات النظر إلى المستقبل فى صدق وهمة واطمئنان إلى مصائر الأمور كما يتمخض عنها الغد المجهول . إلا طبقة واحدة من هذه العلية المختارة ، وهى طبقة المديرين الفنيين وخبراء الصناعة وما إليها ، فإنهم مطمئنون إلى أعمالهم مؤمنون — من حيث يشعرون أولا يشعرون — بأنها هى الأعمال التى لا غنى عنها فى عاجل ولا آجل ، وأنها لا تتوقف على رضا أصحاب الأموال ولا على رضا الصناع والعمال .

ومن الإحصاءات التى يعول عليها برنهام يثبت لديه أن أصحاب الأموال قد أوشكوا أن ينفضوا أيديهم عن العمل المباشر فى المصانع والشركات ، وأنهم تركوها للمديرين والخبراء يعالجون مشكلاتها بما يعن لهم من مطالب الساعة ، وقنعوا بحضور الجلسات السنوية أو الدورية فى مجالس الإدارة التى تقصر مهمتها على المراجعة العامة ، وقد تكون مراجعة اسمية فى معظم الأحيان .

وسيمعن أصحاب الأموال فى التخلى ويمعن المديرون فى التمكن ، ويمعن المجتمع فى تنظيم مطالب المعيشة ومطالب التجارة إلى أن يصبح تثمير المال فى الأرباح الفردية صورة

لا حقيقة لها فى الحياة الاقتصادية ، وتدار المصانع والمتاجر على حساب المرافق العامة التى ترسمها الدولة ، فلا يملك أصحاب الأموال شيئاً من الحرية فى التثمير والاستغلال .

ويسأل برنهام : ما هو مصير الديمقواطية مع النظام الجديد ؟ فيسرع فى الجواب إلى التفرقة بين الحرية الشعبية والديمقراطية ، ويسلم أن النظام الذى يسميه نظام « الطبقة الفنية » يكتنفه بعض الغموض ، ولكنه يرى أنه يقترن بالحرية على وجه جديد ، لأن الديمقراطية فى رأيه مقترنة بنظام رأس المال ، وليست الديمقراطية مرادفة لمعنى « حق الحرية » حيثما استمتع به الإنسان فى الحال والاستقبال .

* * *

وفى تقدير برنهام أن نصيب الشعب من الحرية فى النظام الجديد لا يقل عن نصيبه منها فى ظل الديمقراطية ، فما كانت الديمقراطية قط حكماً شعبيا إذا أريد بالحكم الشعبى أن يختار كل فرد من أفراد الشعب حكامه ووكلاءه ، ورأى برنهام كرأى موسكا فى قيام جميع الحكومات على قاعدة واحدة وهى قاعدة « القلة تحكم الكثرة » على الدوام سواء جرى الحكم على أساس الانتخاب أو على غير أساس الانتخاب ، وغاية ما يحدث بعد مصير الحكم إلى الطبقة الفنية أن الصيغ

والعناوين التى يترنم بها الشعب ويتخذها شعاراً له فى السياسة تتغير وتتجدد على نحو آخر ، فتحل قداسة الدولة أو الأمة أو السلالة محل قداسة الحرية الفردية ، وتحل الجهود المشتركة محل الحوافز الشخصية ، وتحل كلمات النظام والرسم والترتيب محل كلمات العمل المطلق والرخص الحرة وما إليها ، ويستغنى الناس عن الحرية التى كانت لازمة فى ظل الديمقراطية فلا يطلبونها ، وفرق بين الاستغناء عن حرية من الحريات وبين فقدها أو تقيدها بسلطان القانون .

والظاهر من الطور الصناعى الذى انتهى إليه العالم فى العصر الحاضر أن مسألة الانتاج قد أصبحت مسألة عالمية لا يتسنى على الإطلاق تنظيمها وتعميم النفع منها مع كثرة الحدود بين الأمم وكثرة المكوس والعوائق التى تعترض الإنتاج العالمى من جراء تعدد الحكومات وتعدد الخطط الاقتصادية . فلا بد إذن من نظام عالمى أو من حكومة عالمية ، وهذه هى النتيجة المحتومة للتنظيم الفنى الذى يكفل المنفعة العظمى من تدبير الصناعة وتصريف المصنوعات والتوفيق بين مقادير الخامات ومطالب الأسواق .

فهل من الميسور تأسيس حكومة عالمية تتولى تدبير شئون الأمم جميعاً وتجمع أعنة السيادة كلها فى أقل عدد مستطاع

من الأيدى والرءوس !

إن الحوائل دون هذا الغرض كثيرة ، ومنها اختلاف الأجناس والتقاليد الوطنية وصعوبة الاعتماد على جيش واحد لتوطيد سلطان الدولة العالمية ، ولكن برنهام يعتقد أن تدبير الأمر مستطاع بالاتفاق بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ريثما تتهيأ الأحوال التى تسمح بتوحيد الحكم أو توحيد القواعد الاقتصادية بين أمم العالم ، وما دام هذا هو المصير الذى لا محيد عنه فسوف تنجم الحيلة من هنا أو هناك لتوجيه الخطى إلى هذه الوجهة ما بقى للحضارة حظ من البقاء .

ويحرص برنهام على التمييز بين مذاهب الدعوة ومذاهب البحث والاستقراء فى مسائل السياسة .

فمذاهب الدعوة يراد بها الإقناع باختيار نظام معين ، ومذاهب البحث والاستقراء تلتزم أمانة العلم فيما تقرره وتأخذ نفسها بوصف ما هو واقع أو ما سيقع بالقياس إلى التجارب الماضية والحاضرة .

ومذهب برنهام — فى اعتقاده — من المذاهب العلمية التى يراد بها تقرير الواقع ولا يراد بها التبشير والتأثير على الجماهير وهو يسوق الأمثلة على صحة استقرائه من قيام النظام الشيوعى فى روسيا وقيام النظام النازى فى ألمانيا وقيام التوزيع الجديد

New Deal فى الولايات المتحدة وقيام خطط الرسم والتنظيم فى شئون الصناعة والتجارة فى العالم كله منذ نشوب الحرب العالمية إلى اللحظة الحاضرة .

فكل هذه التجارب — كما يراها برنهام — هى عوارض التحول إلى حكم الطبقة الفنية أو إلى الطور الجديد من أطوار الحكم والسياسة .

فليس مذهب كارل ماركس هو الذى يطبق فى روسيا بل هو نظام الطبقة الفنية ، وليست فلسفة النازية هى التى نفذت فى ألمانيا على عهد هتلر ولكنها هى المحاولة فى طريق الحكم الفنى مع القضاء على نظام رأس المال ، وليس التوزيع الجديد فى الولايات المتحدة برنامجاً مرتبطاً بشخص الرئيس روزفلت كما خيل إلى بعض نقاده ولكنه هو حكم الضرورة الذى أوجب عليه أن يلجأ إلى «توزيعه الجديد» ويوجب الاستمرار فيه على من خلفوه وسيخلفونه .

ومتى تداعى نظام رأس المال فتلك علامة على التطور الطبيعى الذى لا يرجع إلى الوراء ، وسينقضى عهد الشيوعية فى روسيا وفى غيرها فلا يلزم من زواله أن تعود الأمم إلى نظام رأس المال كما كانت قبل التجربة الشيوعية ، وإنما تبطل التجربة الشيوعية لتعقبها ولاية المديرين الفنيين حيثما

وجدت الصناعة الكبرى ، فإن لم توجد فالبلاد التى تخلو منها تظل معلقة بدولاب من دواليب الأمم الصناعية الكبرى إلى أن تتمالك قواها وتتمكن من الوقوف على قدميها .

هذه هى النتيجة العملية التى فصلها برنهام فى كتبه المتعددة وأهمها هو كتابه الذى ألفه فى أوائل أيام الحرب العالمية وسماه الانقلاب الفنى Managerial Revolntion ، ففى هذا الكتاب خلاصة مذهبه كله بتفصيل كاف لبيان مواطن القوة والنقص فيه . إلا أنه أضاف إليه بعض الحواشى والتعليقات فى خلال كلامه عن فلاسفة الحكم الذين سماهم بالمكياڤيليين لأنهم جميعا يجعلون للحكم صورتين تختلف الظاهرة منها عن الباطنة ، ولا تنطبق الدعوى فيهما على الحقيقة الواقعة .

ففى ختام هذا الكتاب يوجه برنهام ثلاثة أسئلة وهى : هل يمكن الوصول إلى مقررات علمية فى شئون السياسة ؟ وهل يتيسر تعويد الجماهير أن تتصرف فى أعمالها السياسية وفاقاً للعلم أو لمقتضيات المعقول ؟ وهل يتيسر للحاكمين اتباع قواعد العلم فى حكم الرعايا ؟

وجوابه عن السؤال الأول « نعم » لأن استقصاء الوقائع والمقابلة بينها وردها إلى أهم أسبابها المتواترة واستخلاص النتائج منها هو كل ما يلزم لإنشاء « علم السياسة » والوصول إلى

المقررات العلمية فى مسائلها ولو على وجه التقريب ، وهذه المباحث كلها ميسورة لمن يعكف على دراستها وللذين يتابعون درسها لنقد عيوب الدراسات الأولى منها .

أما جوابه عن السؤال الثانى فهو نفى هذا الاحتمال لأن الدرس العلمى لا يتاح للألوف والملايين فى حالات الطلب والغضب والتشيع والتعصب وما شابه هذه الحالات التى لا تخلو منها جمهرة الرعايا فى وقت من الأوقات .

وقد أجاب عن السؤال الثالث بترجيح إمكانه ، لأن توزيع العمل بين العلماء والفنيين يتيح لهم أن يعتمدوا على طائفة منهم تتفرغ للبحث وتملك المعلومات الكافية للتقدير الصحيح ، ولا سيما التقدير الذى تدار على أساسه مصانع ومعامل توازن بين ما تطلبه وبين ما هو مطلوب منها فى مختلف المواسم والمناسبات .

ولعل الطبقة الفنية التى تشرف على أدوات الإنتاج ستتولى الحكم وهى أقدر على صد الأغنياء وكبح الجماهير من حكومات رأس المال. لأن الأغنياء هم الذين يسيطرون على تلك الحكومات وجمهرة العمال قادرة على تهديدهم فى مصالحهم بالإضراب والاعتصاب والهجوم على المصانع أملا فى إدارتها لحسابهم كما يمنيهم زعماء الشيوعيين ، وهذا خلاف ما يجرى عليه العمل فى

حكومات الفنيين ، لأنهم لا يملكون شيئاً غير الخبرة التى لا ينتزعها منهم المهددون من الفريقين .

على أن الذين يقرون برنهام على اعتقاده فى « علم السياسة » يخالفونه فى سهولة التطبيق الصحيح ، والمهم فى السياسة هو التطبيق

فردريك أوجست ڤون هاييك
Friedrish August Von Hayek
١٨٩٩

تعتبر مدرسة الحريين مدرسة إنجليزية فى نشأتها وتدعيمها وكثرة أتباعها ، ولا يستثنى بعضهم مذهب « هوبس » الفيلسوف من مذاهب هذه المدرسة وهو الداعى إلى تزويد الحكومة بالسيطرة القوية ، لأنه — مع ميله إلى تعزيز سيطرة الحكم — يقرر أن الحكم كله قائم على تراضى المحكومين واتفاقهم على تنصيب الحاكم ، منعاً لعدوان بعضهم على بعض وضماناً من الخوف الذى يساور ضعفاءهم من أقويائهم إذا ارتفعت عنهم سطوة الهيئة الحاكمة .

ويتفق فلاسفة الاقتصاد السياسى وفلاسفة الحكم على مذهب الحريين ، فالمدرسة الإنجليزيه — مدرسة آدم سميت — تلخص آراءها الاقتصادية فى إرسال المعاملات بغير قيد وتتخذ شعارها عبارة « دعه فى سبيله » على اعتقاد أن سنن الأخذ والعطاء والعرض والطلب خير كفيل بتنظيم المعاملات فى الأسواق الداخلية والأسواق الخارجية على السواء .

ويجاريها فلاسفة الحكم من جون ملتون إلى جون ستيوارت ميل إلى اللورد أكتون إلى هربرت سبنسر إلى برتراند رسل فى العصر الحاضر ، وخلاصة آرائهم جميعا أن « الحرية الفردية » غرض مطلوب لذاته وليست وسيلة نتوسل بها إلى غرض آخر ، وأن مهمة الحكومة مقصورة على كفالة هذه الحرية الفردية فلا حق لها فى استخدام شىء من السيطرة وراء هذه الغاية .

على أننا اخترنا الأستاذ هاييك لتمثيل هذه المدرسة لأن كلامه فيها أقرب إلى البحث المجرد الذى لا يصدر عن تقليد من التقاليد القومية ، فليس هو من صميم الإنجليز ولا من الذين تعلموا فى المدارس الإنجليزيه ، ولكنه ولد فى النمسا وتعلم فيها وفى الولايات المتحدة وانتقل بعد ذلك إلى إنجلترا حيث يقيم الآن ويشتغل بالتعليم فى جامعاتها . وقد أصبح له صوت مسموع فى ميدان الثقافة والسياسة وشاعت آراؤه على أثر نشرة لكتابه المسمى « بالطريق إلى الرق » ويعنى به هنا سيطرة الدولة على المرافق والمعاملات . ومزية هذا الكتاب أنه لا يكتفى بترديد المبادئ الأولى التى أيد بها الحريون مذهبهم لاختلاف الأحوال بين القرن الماضى والقرن الحاضر ، فإن مبادئ الحريين الأولى قد لوحظ فيها تفنيد حجج المحافظين الذين كانوا يميلون إلى تقييد الواردات وزيادة المكوس واحتكار

الأسواق ، أما مبادئ الحريين فى العصر الحاضر فالملحوظ فيها تفنيد القائلين باستيلاء الدولة على المرافق العامة وتعميم نظام التأميم على المنشآت القومية الكبرى ، وقد ساعد على إقحام هذه المبادئ فى البيئة الإنجليزية عوامل جديدة لم تكن معهودة فى القرن الثامن عشر ، ومنها مشكلة البطالة وتكاثر حزب العمال والاضطرار إلى تقييد التجارة وتنظيم الإنتاج فى الحرب العالمية الأولى وفى الحرب العالمية الثانية ، وتزاحم الدول على الأسواق واعتماد أصحاب المصانع والشركات على مساعى حكوماتهم عند الحكومات الأخرى .

فمذهب الحريين كما يعرض الآن مذهب جديد فى أسبابه ومناقشاته وإن كان قديماً فى أصوله وغاياته ، ويبدو من ذيوع كتاب الأستاذ هاييك أن أنصاره والمستعدين للاقتناع به غير قليل بين قراء الإنجليزية ، فقد طبع ست مرات بعد طبعته الأولى ونشرت منه طبعة شعبية غير الطبعة الخاصة ، واعتبره الحريون معبراً صادقاً عن آرائهم فى الرد على أنصار التأميم والتعميم .

يعمد الاستاذ هاييك إلى الحجة الأولى من حجج المقيدين والمنظمين — وهى ضرورة التأميم فى العصر الحاضر تبعاً لتقدم الصناعة — فينفيها كل النفى ويستند فى نفيها إلى بيانات لجنة

الاقتصاد القومى الأمريكية التى درست مسألة التركيز الاقتصادى وسجلت نتائج بحثها فى تقرير واف قدمته إلى الكونجرس منذ عشر سنين (١٩٤١).

وفحوى حجة المقيدين والمنظمين أن تقدم الصناعة فى العصر الحاضر لا بد أن يفضى إلى نتيجة من اثنتين: إما احتكار الأسواق فى أيد قليلة، أو سيطرة الحكومة على المصانع والأسواق، لأن تقدم الصناعة يجعل فى مقدور المصانع الكبيرة أن تقضى على المنافسة بقلة التكاليف وجودة البضاعة ورخص الأسعار، فإذا تركت الحكومة حبل المصانع الكبرى على غاربها فالنتيجة المحتومة هى الاحتكار والقضاء على صغار الصناع والتجار.

والأستاذ هاييك يقول إن شيئاً من ذلك لم يثبت من بحوث المختصين، فلا جودة الصناعة ثابتة للمصانع الكبرى ولا سيطرة الحكومة ضرورية لتنظيم الصناعات.

ويختصر الطريق فيقول إن السيطرة الحكومية بدأت فى ألمانيا منذ ثلاثين سنة حيث لم تبلغ الصناعة غايتها من التقدم وتأخرت فى إنجلترا التى سبقت الأمم الأوروبية فى هذا المضمار. والمعروف أن أصحاب المصانع هم الذين يسعون إلى تقرير نظام التقييد والتنظيم ويبذلون فى هذا السبيل غاية ما يستطيعون

من وساطة وتأثير . فلو أن الأمر كان حتماً مقضياً لا محيد عنه لأراحوا أنفسهم من المساعى الحثيثة فى هذا السبيل .

وليس قصارى الاعتراض على التقييد والتنظيم أنه عمل لا تقضى به الضرورة فى الظروف العامة ، وإنما يعترض عليه الحريون لأنه سياسة ضارة بالصناعة نفسها وضارة بالأخلاق والآداب وضارة بقضية السلام فى العالم .

فقد كان تقدم الصناعة والاختراع مقترناً بحرية المعاملة وفتح باب المنافسة لمن يشاء ، ولن يطرد هذا التقدم إذا بطلت المنافسة ووكل الأمر إلى رقابة الموظفين الذين يعملون لغيرهم ولا يعملون لأنفسهم .

ومتى استقر الرأى على تفويض الحكومات فى شئون الإنتاج والاقتصاد فمن لوازم هذا التفويض أن يسمح لها مقدماً باتخاذ كل « إجراء » يستدعيه التنفيذ فى حينه ولا يتأتى أن يحسب له حسابه قبل ذلك الحين ، ومؤدى ذلك ذهاب حكم القانون الذى يتعارف عليه الناس قبل تنفيذه ، وإيكال الأمور كلها إلى تقديرات المنفذين على حسب كل ظرف من الظروف .

يقول الأستاذ إن خير وسيلة لحسن العمل هى إقناع العاملين بصوابه وحسن جدواه ، وليس من الممكن إقناع

الناس قاطبة بخطة من الخطط السياسية أو الاقتصادية تطبق عليهم فى جميع الأحوال ، فينتهى الأمر بإحلال الدعوة والتبشير محل التعقل والإقناع ، ويتعارف الساسة والرعايا على الخداع والتضليل للتوفيق بين الدعوة وبين أمزجة الناس وآرائهم ، وتنشطر الأمة إلى فريق مع النظام وفريق خارج عليه محتاج إلى الإكراه أو إلى التضليل لإدخاله فى سلك ذلك النظام ، ومن هذا الانقسام تنشأ رذيلة الاستبداد التى تقصر الحقوق القومية على من يشايعون السلطان القائم ، ومتى كانت الحكومة هى صاحبة العمل وصاحبة السلعة فالذى يخالفها يقاطع موارد الرزق ويتعرض للجوع والانتقام على يد القانون .

ويناقش الأستاذ أقوال القائلين إن الآفة فى الدولة المستبدة هى آفة الحاكمين بأمرهم لا آفة النظام نفسه ، وإن البلاد الألمانيـــة والإيطالية لو أسندت إلى حكام غـــير هتلر وموسولينى ومن معهما لما ساءت فيها الأمور كما ساءت ولا تعرض السلم فى العالم للخطر كما نعرض له من جراء خطل الرجلين ومن على شاكلتهما من الأشرار أو الإمعات ، ولا أفضى الخطر فعلا إلى وقوع الحرب واتصال القلاقل فى العالم بعد هزيمة المعتدين .

يناقش الأستاذ أقوال هؤلاء ويخرج منها على نقيض ما زعموه: وهو أن الآفة فى النظام حيث كان وليست الآفة فى آحاد معدودين يبرزون بالمصادفة والاتفاق فى بلد دون بلد وزمان دون زمان .

إن الدكتاتور – الحاكم بأمره – يصعد إلى عرش جبروته بتأييد جمهرة من الأمة يستمد منها القدرة المطلقة على قمع معارضيه وفرض الطاعة العمياء على جميع المحكومين ، وهى تخوله الأمر المطلق لأنها تتقبل « نظرية واحدة » فى شئون السياسة .

ومن القواعد المقررة أن الإنسان كلما ارتقى فى العلم والفهم بلغ مرتبة الاستقلال بالرأى والاستقلال بالخلق ، فلا يتسنى اجتماع كثرة غالبة من هؤلاء المستقلين فى الآراء والأخلاق تتقبل « النظرية الواحدة » بغير تصرف فيها وبغير تعقيب عليهـــا .

فالجمهرة التى تؤيد الدكتاتور هى بطبيعتها جمهرة مسفة فى طبقة الفكر والخلق ، تهون عليها حريتها وتهون عليها حرية غيرها . ولا تشعر بفقدان الحرية ، لأن الذى يشعر بفقدانها هو الذى يقدر على استقلال الرأى فيشعر بالحجر عليه .

ولا يخفى أن الحاكم بأمره يتعلل على المجالس النيابية

لأنه يتهمها بتضييـع الوقت فى المناقشات ويرغب فى سرعة الإنجاز ومضاء العزيمة عند البت فى جلائل الأمور ، فإذا رسخت قدمه فى مكانه فليس من المعقول أن يطيق المعارضة ممن حوله ولا أن يحتمل المشاركة وهو قادر على التفرد برأيه ، فلا يلبث أن يحيط عرشه بمن يذعنون له خوفاً واستسلاماً أو عجزاً عن مقابلة الرأى بالرأى والدليل بالدليل ، ولن تطول هذه الحالة حتى تقضى على عناصر التفكير والاستقلال فيمن يقبضون على أزمة الدولة ويديرون معه أداة الحكومة .

ولما كانت جمهرة المحكومين لاتساس بالرأى والروية فلا غنى للحاكم المستبد عن سياستها بإثارة العواطف وتحريض نوازع البغضاء والحماسة على « العدو المزعوم » الذى يخترعه لها إن لم يكن له وجود فى مخيلتها . وقد كان « اليهودى » هو العدو المختار لشعب ألمانيا ، وكان الكولاك أو مالك الأرض هو العدو المختار لشعب روسيا ، وكانت إنجلترا تارة وحكومات « رأس المال » تارة أخرى هى العدو المختار فى السياسة الخارجية ، وعلى الدكتاتور — متى استثار حفائظ البغض فى نفوس رعاياه — أن يسمح لها بافتراس ضحاياها وأن يخلى بينها وبين أعدائها ، ولها منه أيضاً أن تعينه على ضحاياه وأعدائه ... إذ أنهم هم العدو المشترك الذى يقف فى الطريق دون بلوغ

العظمة المنشودة والمجد المأمول .

فحكم القسوة والإجرام وضيق الحظيرة وقلة الصبر على الآراء المخالفة طبيعة ملازمة للحكومة المستبدة ، وقد قيل إن الطغيان يفسد صاحبه وإن الطغيان المطلق فساد مطلق فى جميع الأحوال ، فإذا اتفق مرة أن يتبوأ عرش الطغيان حاكم صالح فلا أمان عليه من عدوى الفساد والانحدار .

ومن تحصيل الحاصل أن يقال إن الحكومات انما تسيطر على المصانع والسلع لتتولى هى أعمال التجارة مع الأمم الأخرى على أساس القوة والغلبة ، فتصطدم القوة بالقوة ويقع الاحتكاك الذى يخشى منه على السلام العالمى ، ويلتفت العالم بعد الخراب الجائح الذى ابتلى به من جراء المنازعات والحروب فإذا هو قد أضاع من الزمن بتلك السرعة المزعومة أضعاف ما يضيع عليه فى المناقشات الحرة ، فضلا عن خسائر الأرواح والأموال .

ويعتقد الحريون أن تجارب التقييد والتنظيم محاولات مخفقة تؤول فى النهاية إلى الاعتراف بالمنافسة الحرة فى نطاقها الصالح الذى لا يجاريها فيه نظام آخر . فهى محاولات غير ممكنة كما أنها غير ضرورية . فليس فى الدنيا إنسان ولا جملة من الناس يملكون المعلومات والوسائل الكافية لإخراج كل سلعة بالقدر

اللازم فى الآونة اللازمة ، وإنما يتكفل التنظيم بناحية وتتكفل المنافسة الحرة بناحية أخرى ، وتتقلب الأحوال فى الأسواق أبداً على حسب الطلب والمحصول وكثرة هذه السلعة وقلة تلك وتغير الأذواق والحاجات بما لا يدخل يوماً فى حساب ولا تدبير .

ويطول شرح الآراء والأسباب التى يبنون عليها نظرياتهم فى حكمهم على عاقبة التقييد والتنظيم ، سواء منه ما يطبق فى ميدان الاقتصاد القومى أو فى ميدان المبادلات العالمية .

وقد جمع الأستاذ هاييك طائفة من بحوث علماء الاقتصاد فى الأمم الاوربية كالأستاذ بيرسون الهولاندى والأستاذ لدفج ڤون ميز النمسوى والأستاذ جورج هالم الألمانى والأستاذ بوريس برتزكاس الروسى وقدم لها فى مجموعة باللغة الإنجليزية نشرت باسم « تنظيم الاقتصاد الجماعى » Collectivist Economic Planning فاتفقت أقوالهم جميعاً على رأى واحد أسفرت عنه التجارب الجماعية فى كل أمة بغير استثناء روسيا الشيوعية ، وخلاصة هذا الرأى أن الإنتاج الجماعى مستحيل بغير تقدير « ثمن » للسلع يتوقف على نسبة الحاجات المعيشية بعضها إلى بعض ولا يتيسر التحكم فى تقديره بحال من الأحوال .

وما معنى تقدير «الثمن» الذى يرتفع و يهبط من حين إلى حين ؟ معناه الموجز أن ضبط مقادير السلع بالتحكم والإملاء

السابق غير مستطاع ، وأن الحرية الاقتصادية على نحو ما تتغلب على أوامر التحكم والإملاء .

والأستاذ پيرسون الهولندى يعرض فى بحثه عن مشكلة « القيمة » لتوزيع الدخل فى بلاد الصناعة المقيدة فيتساءل: هل يوزع الدخل بتقدير عمل العامل أو يوزع الدخل بغير نظر إلى عمله ؟ فإذا تغاضى ولاة الأمر عن عمل العامل فلا صناعة ، وإذا دخل تقدير العمل فى الحساب فهناك التفاوت بين الدخول المتعددة ، وإذا تكفلت الدولة بتشغيل كل عامل فلا بد من وقت يقل فيه الطلب أو تقل فيه الخامات أو تختلف فيه النسب والمقادير فيتعرض فريق من عمال بعض الصناعات لركود الحركة أو البطالة وتصل إليهم الأجور من قبيل الإعانة والإحسان ، وتتشابه الصناعات المؤممة والصناعات الحرة فى علاج البطالة على هذا الأسلوب .

ويتساءل أيضا : هل تتغير عادات الكسل والتواكل وإدمان السكر والطمع والإجحاف فى الرؤساء والمرءوسين اذا كان نظام التقييد والتأميم متوقفا على صلاح الأخلاق ؟ وإذا كانت هذه العادات تتغير فما الحاجة إلى قلب النظام الاجتماعى من حال إلى حال والناس يستريحون فى ظل كل نظام حيثما عدل الكسلان عن الكسل وعدل السكير عن السكر

وعدل المجحف عن الإجحاف ؟ وظاهر من هذه الآراء أن الأستاذ پيرسون وزملاءه من الحريين يرجعون بأسباب الفقر إلى عادات الإنسان وأخلاقه كيفما كان النظام وكيفما كانت أساليب الإنتاج .

* * *

والتنظيم العالمى مشكلة أعضل من مشكلة التنظيم القومى وتوزيع الدخل بين العاملين فى الأمة الواحدة . فمن الذى ينهض بعبء رأس المال فى الصفقات الدولية ؟

تريد هولندة أن ترسل إلى جاوة بضائع مصنوعة فى مقابلة صفقةمن الأرز والبن . فهناك ثلاث طرق لإجراء هذه المبادلة : إحداها أن يصل الأرز والبن إلى هولندة ويؤدى ثمنه بعد وصوله أو بعد وصوله واستنفاد بعضه ، والأخرى أن تصل البضائع المصنوعة إلى جاوة ويؤدى ثمنها بعد وصولها واستنفاد بعضها ، أو يرسل كل من الطرفين مبادلته وتلتقيان فى منتصف الطريق . فجاوة هى التى تنهض بعبء رأس المال فى الحالة الأولى ، وهولندة هى التى تنهض به فى الحالة الثانية ، وكلتاهما تنهضان بالعبء فى الحالة الثالثة .

ثم يتساءل الأستاذ پيرسون قائلا : ما العمل فى الأمم التى لا تملك رأس المال حاضراً وتتسلف عليه فى انتظار موسم من

المواسم ؟ فهنالك أمم لا يحضرها رأس المال كل ساعة وهناك أمم يحضرها الوفر منه دائما ولا يضيرها أن ترجئ الحصول على ثمنه فى مقابلة شىء من الربح المنتظر ، وهناك أمم تنقص نصيبها من مادة لتتم نصيبها من مادة أخرى ، وقد يعظم الطلب فى العالم على مادة زراعية على حسب المواسم التى تختلف من سنة إلى سنة ثم يقل الطلب على تلك المادة بعينها فى نهاية ذلك الموسم ، وتداول المواد والأثمان والصفقات العاجلة أو الآجلة يجرى الآن على السنن التجارية والاقتصادية فى أعمال المصارف والبيوت التجارية . فكيف يحل التنظيم العالمى محل هذه الطريقة ؟ وعلى أى سنة يجرى تقدير الأثمان وتقدير ما تؤديه كل أمة فى كل حالة ؟

وخلاصة ما يتوافق عليه الاقتصاديون الحريون فى مشكلة التنظيم العالمى أنها تحتاج إلى تدبير أصحاب الحيلة الناجحة وتدبير أصحاب الكفاءة الضرورية لتنفيذها وتدبير أصحاب الهمة والأمانة إذا توافرت الكفاءة. فمن الذى يضمن تدبير ذلك كله فى وقت واحد وعلى حساب المفاجآت التى لا تدخل فى حساب ؟

وكلهم يتساءلون : ما الحاجة إلى قلب نظام الدنيا إذا فرضنا أن الدنيا ستتحول فيما بين ليلة ونهار إلى فردوس كفردوس الملائكة الأبرار؟ ويتسألون أيضا قائلين : ربما وجدنا الرجال

الذين يصبرون على الشظف من أجل تمجيد صناعتهم الوطنية. ولكن أين هم الرجال الذين يصبرون على الشدة ويقاومون المحنة من أجل سكان مجهولين فى جزيرة مجهولة يسمعون بها كرقعة ملونة على خريطة الكرة الأرضية ؟ .

كذلك تستطيع الحكومة القومية أن تقنع بعض رعاياها بالتحول من زراعة إلى زراعة باسم الحمية الوطنية وعلى اعتقاد أن المنفعة تؤول إلى إخوانهم فى الوطن الواحد . ولكن كيف تقنع الناس فى كل موسم بخطة جديدة تصدر من الهيئة العالمية التى تشرف على تنظيم الموارد والمصادر؟ ومن أين تأتى القوة العسكرية التى تكره المخالفين والعصاة على الطاعة ؟ وكيف يرضى أبناء إقليم من الأقاليم بإهدار مصالحهم كلما وقر فى أخلادهم أنهم ضحية لمطامع الدول الغنية ؟

إنه على الجملة تنظيم غير ضرورى وغير ممكن ، ويزيد على ذلك أناس من الاقتصاديين المؤمنين بمحاسن المنافسة الحرة فيقولون إنه ضار بالأفراد وبالأمم وبالإنسانية على عمومها. ففى ظل المنافسة الحرة التى تكفل بها نظام رأس المال نشأت حرية الفكر وحرية الضمير وحرية المعاملة واتسعت حقوق العمال وارتفعت أجورهم وتهيأت لهم ولاية الحكم فى أمم كثيرة وتبين بالإحصاء أن دخل الفرد قد تضاعف من القرن

الثامن عشر إلى القرن العشرين بحسبان ما يقدر على شرائه لا بحسبان ما يقبضه من العملة ، وتبين بالإحصاء كذلك أن دخل العامل فى روسيا الشيوعية يزيد بقليل على ربع الدخل المتوسط بين عمال الولايات المتحدة ، وهذا مع الفارق البعيد بينهما فى الحرية وفرص التقدم ، ومع الفارق البعيد بين مخاطر الحياة قبل القرن الثامن عشر فى الدنيا عامة وضمانات الحياة المختلفة بعد قيام رأس المال . فقلت المجاعات والأوبئة وقلت ضحايا الجهل والخرافة ، وخطا بنو الإنسان فى قرن واحد خطوة أوسع وأجدى عليهم من خطواتهم فى عشرات القرون .

ومساوئ النظام حقيقة لا ينكرها أحد . ولكننا لا نقابل نظاماً معروف المساوئ بنظام خلا من جميع المساوئ . فما من نظام فى الحاضر والمستقبل يخلو من مساوئه التى تعاب عليه . وإنما المقارنة بين مساوئ نظام ومساوئ نظام يلغيه ويعفى على محاسنه ولا ينبغى أن ننسى أن من المساوئ ما هو لصيق بعيوب الإنسانية ولا أمل فى تبديله حتى تتبدل طبائع الإنسان .

إنما الوجه أن نحسب الحسنات مع السيئات ، فلماذا ينسون الحسنات حين يذكرون السيئات ؟ ولماذا يعالجون نظام المنافسة الحرة بهدمه ولا يعالجونه بإصلاح سيئاته ؟ فالسيارات مثلا لها مخاطرها وتكاليفها وأضرارها وضحاياها ،

وما من أحد يقول بإلغاء صناعة السيارات من أجل تلك الأضرار ، بل يقولون جميعا بتحسين معاملها وتوسيع طرقها ومد مسافاتها ، ويحتملون العيوب من أجل الحسنات ، ثم ينظرون فى إصلاح العيوب حيثما استطيع الإصلاح .

والنتيجة من مذهب الحريين الحديث والقديم معاً هى « أولا » أن التقييد غير لازم و « ثانيا » أنه غير مستطاع و « ثالثا » أنه غير مأمون العاقبة على المصالح والحريات و « رابعا » أن نظام المنافسة الحرة كفيل بإصلاح عيوبه مع الزمن على حسب مقتضيات الأحوال .

وقد يسبق الى الخاطر مما تقدم أن الحريين المحدثين يتابعون الحريين الأقدمين فى رفض التقييد بتة وإطلاق الحرية للمنافسة الصناعية والتجارية بغير استثناء ، وأنهم يعودون إلى شعار الحريين الأول الذى فحواه : « دعه لسبيله » أو دعه فى سبيله » Laissaize faire كما وضعه الساسة والاقتصاديون فى القرن التاسع عشر بغير تنقيح .

إلا أن الحريين المحدثين لا ينحون هذا النحو ولا يرفضون التقييد والتنظيم كل الرفض فى جميع الأحوال .

إنما يرفضون شيئاً واحداً وهو التقييد الذى يبنيه أصحابه على نظريات فلسفية قابلة للخلاف ويفرضونها على المجتمعات

كأنها وحى مبرم لا تبديل لكلماته ولا يطاق الخلاف عليه .

إنما يرفضون الحجر على المستقبل إلى آخر الزمان ذهاباً مع معلومات تتغير فى كل عصر وقد تنقلب من النقيض إلى النقيض ، أو هم يرفضون التقييد الذى هو حجر على مساعى الأرزاق وحجر فى الوقت نفسه على العقائد والأفكار و إكراه للعقول على أن تفهم كما يفهم فريق من الناس ، وللأيدى على أن تعمل كما يسوقونهم من الآن إلى غير انتهاء .

فهذا هو التقييد الذى يرفضه الحريون المحدثون ، ولكنهم لا يرفضون إشراف الدولة على المرافق التى لا يستقل بها فرد أو جملة أفراد ، ولا يرفضون التقييد الذى توحيه المصالح والظروف حسب الحاجة المتجددة ، وقد يبيح فى عام ما يحظره فى عام ويخضع فى الإباحة والحظر للرقابة العامة التى تصونه عن فساد الاحتكار وفساد الطغيان وفساد التعسف بالأهواء والنزوات .

واسم الحريين كاف لبيان لباب المذهب بحذافيره . . . فالحرية الفردية أو حرية الضمير الإنسانى هى الغاية القصوى التى تخدمها كل غاية ، وتحسين العيوب مع بقاء الحرية أمل مشروع يجارى سنة الحياة التى تقوم على الخطأ والتجربة والإصلاح ، ولكن ذهاب الحرية خسارة محققة بغير عوض

مضمون ، لأنه مقدمة لذهاب المصلحة الفردية والمصلحة القومية ، ومن وراء ذلك ذهاب المصلحة الإنسانية وخسارة المادة والروح .

جراهام والاس
Graham Wallas
١٨٥٨ - ١٩٣٢

كاتب اجتماعى اشتغل بالتدريس وساهم فى تأسيس الجمعية الفابية الاشتراكية وكان أحد الأعضاء فى لجنة التحقيق التى ندبتها الحكومة الإنجليزية لبحث مسألة الوظائف والموظفين ، وألف كتبا قيمة فى أصول السياسة والاجتماع : منها كتاب « الطبيعة البشرية فى السياسة » وكتاب « تراثنا الاجتماعى » وكتاب « الهيئة الاجتماعية العظمى » وكتاب « الرأى الاجتماعى » ورسائل منوعة تدور حول هذا الموضوع ، عدا بعض التراجم والتقارير .

وهذا الكاتب الألمعى طراز آخر غير الكتاب الذين أجملنا الكلام عليهم فى هذه الرسالة ، فهو لا يتشيع لشكل خاص من أشكال الحكومة ولا يستخلص من عبر التاريخ محورا خاصا تدور عليه النظم الحكومية ، ولكنه يحاول أن ينشئ علما للسياسة يضارع علم الاقتصاد أو علم الاجتماع إن لم يبلغ فى دقته مبلغ العلوم الطبيعية والرياضية ، ويهتدى فى

محاولته هذه بقول أرسطو إذ يقرر أن السياسة علم يدرس للعمل لا لمجرد الفهم والمعرفة ، فلا ينفعنا أن نرصد حركات الأمم فى الماضى ونقيس عليها حركات الأمم فى المستقبل ونضبط القياس حتى لا يختل قيد شعرة فى تقدير ما هو كائن وما سوف يكون . فإن علماء الفلك يتقنون الحساب الذى يترسمون به سير الكواكب فى مداراتها وملتقى الشموس والأقمار فى أوقاته ، ومواعيد الخسوف والكسوف بأيامها وساعاتها ودقائقها ، ولكنه علم لا يتيح لأحدهم أن يحول كوكباً عن مجراه أو يؤخر لحظة من موعد الخسوف والكسوف .

أما المقصود بعلم السياسة فهو الإحاطة بمجاريها والاقتدار على تعديلها وتحويرها والتأثير فيها ، ومثل هذا العلم لا يكمل فى سنوات ولكنه قد يبدأ فى ساعات وينتهى بعد حين إلى فائدة لا شك فيها ، ولو ظل ناقصاً مختلطاً عدة سنين .

ورأى جراهام أن تكوين علم السياسة لا يستلزم أن يكون الإنسان معقولا فى تصرفاته السياسية ، وهو على حق فى ذلك . إذ ليست المراقبة العلمية وقفا على أعمال المتعقلين والمناطقة بل هى قد تتناول حركات الجماد كما تتناول حركات الإنسان فى المجتمع السياسى معقولا وغير معقول . وصدق من قال إن المرء ليحتاج إلى كثير من التعقل ليعلم كم يخلو

الإنسان السياسى من التعقل ، ولا سبيل إلى فهم السياسة ولا إلى وضع علم للسياسة مالم تكن هذه الحقيقة ماثلة أمام من يدرسونها .

وقد مات جراهام والاس ولما يفرغ من محاولاته فى تقرير قواعد علمه ، فلا نريد فى هذا الفصل أن نلخص محاولاته تلك أو نلخص المقررات التى عساه كان منتهيا إليها لو امتدت به أوقات الاستقراء والتقرير ، فغاية ما فى الوسع أن نعرض هنا نماذج من الأغاليط التى طرحها على مشرحته وأن نلم بأمثلة من أساليبه فى مناقشتها أو تفنيدها ، وهى باتفاق الآراء أساليب علمية منزهة عن الهوى السياسى والدوافع الشخصية .

عرض مثلا لقول القائلين إن العامل الأول الذى يحسب حسابه فى تصرفات الإنسان السياسية هو حب المنفعة .

فبعد أن تساءل : هل يصدق الإنسان فى تقدير منفعته دائما ؟ عاد يضرب المثل لحالة إنسان عرف منفعته فى صفقة من الصفقات فإذا بمعرفة المنفعة وحدها لا تكفى لتحقيق غاية من الغايات .

اطلع ذلك الإنسان مثلا على نبأ فى صحيفة يدله على طريق منفعة من وراء المساهمة فى إحدى الشركات . . . فليس

هذا الاطلاع وحده كافيا لعمل ما . بل ينبغى أن يتبعه النشاط اللازم للعمل والخبرة الصالحة لاستخدام ذلك النشاط ، وإلا فالعلم بالمنفعة والجهل بها يستويان .

وعرض لرأى القائلين إن الإنسان خاضع لعاطفته فى حركاته السياسية ، فقال إن العاطفة الواحدة قد تكون خالصة أو تكون مشوبة فيختلف أثرها فى الحالتين .

فالرجل الذى يرى صديقاً مشوها يرحمه ويبكى لمصابه ، وهذه هى العاطفة الإنسانية الخالصة .

غير أنه يصرع الناس ويشوههم إذا التقى بهم فى ميدان القتال وقيل له إنهم أعداء الوطن أو أعداء الدين ، فينسى الرحمة أمام الصرعى والمشوهين وتخامره الغبطة حين يعمل الصراع والتشويه فى أولئك الأعداء ، وشوائب العاطفة مهمة فى هذه الحالة ، لا تقل فى وجوب الأهتمام بها عن العاطفة كما خلقت فى بنية الإنسان وهى خالصة من شوائبها .

وعرض لرأى القائلين إن نظام الحكومات الماضية والحاضرة قام على حق الملكية ، فقال إن أصحاب هذا الرأى يخيل إليهم أن الإنسان يعمل عملا معقولا حين يبسط يده على قطعة من الأرض ، وأن حرصه عليها معادل لانتفاعه منها . على حين أن غريزة « الاحتجاز » تغرى الطفل بحجز الأشياء التى

لا تنفعه ولا يعرف منفعتها ، وما من أحد إلا وهو ينفر من الشعور بالمشاع فى حياته ويحب أن ينفرد بحوزة خصوصية أو خلوة نفسية Privacy حيث كان فى عزلته واجتماعه ، وقد لحظت بعض الأندية هذا الشعور فجعلت من آدابها المرعية أن يقصر العضو خطابه على معارفه من الأعضاء ، ولا يستبيح لنفسه أن يفاتح بالحديث عضوا لم يتعرف إليه وإن كانت الأندية قد نشأت فى الحضارة الحديثة للتعارف والاجتماع .

وعرض لرأى القائلين إن الحكم النيابى الصالح يتحقق بالانتخاب النسبى الذى يفسح المجال لكل ناخب أن يعطى صوته وأن تكون لجملة الأصوات المتفرقة قوة برلمانية لا تخضع لتدبير الأحزاب والزعماء .

فكانت مناقشته لهذا الرأى أنه ترك المفاضلة بين قوانين الانتخاب ورجع إلى البحث فى قيمة التصويت : فهل المهم هو إعطاء الصوت فقط ، أو المهم هو تكوين الصوت وما أدى إلى تكوينه من استقامة التفكير أو عوج التفكير ؟

وبحث فى مزية المجلس الأعلى الذى يوازن المجلس الآخر ويصده عن الشطط أو الإخلال بسلامة الأداة الحكومية ، فكان من رأيه أن المجلسين معا يضمنان الموازنة النافعة حيث

يتولى وظائف الدولة « سلك » من الموظفين الدائمين لا ينقطع بانقطاع الصلة بين مجلس منتخب ومجلس منتخب يليه أو بانقطاع الصلة بين المجلس الأعلى والمجلس الأدنى فى مآزق النزاع. وأنكر أشد الإنكار أن ترجع الوزارة إلى النائب لاختيار الموظفين فى دائرته الانتخابية ، وهو رأى يقول به بعض المتوسعين فى حدود الهيئة التشريعية . فاستدل بتجاربه فى لجنة التحقيق على وجوب العزل بين الاختصاصين ، وروى عن بعض الثقات أنهم يتشاءمون لما يلحظونه من تسامح المجالس الحديثة فى الخلط بين عمل الوزارة وعمل التشريع ، فمن شأن هذا الخلط أن يجعل المشرعين عالة على المنفذين ، وأن يصدف ذوى الكفايات عن التقدم للانتخاب .

ومن المسائل التى ألم بها مسألة الاجتماعات التى تعقد لإقناع المستمعين ، فقال إن الذين يحضرون هذه الاجتماعات هم فى الغالب مقتنعون بما سيقال فيها قبل حضورها ، وإنهم لم يحضروها إلا لأنهم من أنصار الخطيب وحزبه فى دعوتهم السياسية .

ونقل من خطب البرنس بولوف السياسى الألمانى المعروف فى أواخر أيام آل هوهنزلرن كلاماً يقول فيه عن تعميم حق التصويت : « لا أخال أن أحداً من غير الاشتراكيين

المتعصبين للنظريات قد بقى على تقديسه لفكرة التصويت العام واعتبارها بمثابة الآيات المنزلة » ثم يقول البرنس عن نفسه : إنه من جانبه لا يعبد الأصنام ولا يصدق المنزلات السياسية . وإن السلامة والحرية فى أمة من الأمم لا تتوقفان – كلا ولا جزءا – على شكل الدستور وأحكام قانون الانتخاب وألمع البرنس إلى كلمة للزعيم الاشتراكى الألمانى « ببيل يقول فيها إنه يفضل النظم الإنجليزية على النظم الفرنسية . فعقب عليها قائلا : غير أن الانتخاب فى إنجلترا ليس بالحق العام على سنة المساواة وليس بالانتخاب المباشر ، ثم راح يسأل : هل فى وسع قائل أن يزعم أن مكلنبرج التى ليس فيها انتخاب عام على الإطلاق أسوأ فى حكومتها من جزر هايتى التى تسامع العالم أخيرا بغرائب أخبارها على الرغم من انتخاباتها العامة؟» .

وجواب الأستاذ جراهام على السياسى الألمانى أنه على حق إذا كان المقصود بالانتخاب العام أن الذين يتساوون فى الأصوات يتساوون فى جميع الاعتبارات ، ولكنه يجهل معنى كلامه أو يتجاهله إذا كان الانتخاب العام مبنيا على « أن توسيع نطاق القوة السياسية عنصر هام من عناصر الحكومة الصالحة ، وأن هناك عناصر أخرى للحكومة الصالحة كالاستعداد القومى والتبعة الوزارية وما إليها » .

ومن أسئلة الأستاذ جراهام سؤال عن رضا المحكومين هل هو شرط من شروط الحكومة الصالحة ؟ وقد رجح أن العالم النفسانى يجيب عن هذا السؤال بالنفى ، وأنه لو وجه فى الزمن القديم إلى أفلاطون لأجاب عنه بالنفى كذلك ، لأن العقل فى رأيه لا يتصور أن يقوم الحكم على أساس متقلب كأهواء جمهرة الناس ، و يقتدى بأفلاطون فى هذا الرأى مفكر حديث هو « ولز » صاحب كتاب « طوبى العصرية » الذى يتخيل فيه قيام ثورة من العلماء الممتازين تتسلم زمام الحكم وتمضى فيه على هدى العلم والأخلاق و إن سخط عليه الجهلاء ، فإنهم كثيرا ما يسخطون على ما ينفع ويفرحون بما يضر ويضير .

ولم يزعم جراهام أنه حل هذه المشكلة، ولكنه قال إنها عقدة جديرة بعقل كعقل بنتام يعود إلى الدنيا مستهديا فى هذه المرة بدراسات النفسانيين والاجتماعيين المحدثين ، ولا يقتبس هداه من فنيلون وهلفسيوس .

* * *

من هذه الأمثلة نعرف نهج الأستاذ جراهام والاس فى محاولاته، ونعرف المدى الذى وصل إليه من تقرير قواعد علمه . . فهو كالمهندس الذى يجس أعواد الخشب وحجارة البناء

خشبة خشبة وحجرا حجرا ليدل على المادة التى تصلح لبناء البيت المقترح ، أو بناء « علم السياسة » كما بنيت علوم الطبيعة أو علوم الاجتماع والاقتصاد .

وفى اعتقاده أن مجرد الابتداء بتطبيق العلم على السياسة يرينا وجه الخطأ فى كلام الذين يتحدثون عن « الديمقراطى المثالى » كأنه لا يعمل لغرض قط غير المصلحة العامة ولايخطئ أبداً فى فهم هذه المصلحة . . .فنحن لا نسمع بعالم « بيولوجى » يتكلم عن الحى المثالى الذى لا يجوع ولا يمرض ولا يشكو نقصا فى تركيب أعضائه ، فلماذا يبقى بيننا من يتحدثون بالمثالية فى تصرف المجتمعات والآحاد ؟ ولماذا نتمادى فى أخطاء المخطئين الذين يردون تصرف الإنسان السياسى إلى باعث نفسانى واحد أو يقيمونه على فرض عقلى واحد وهو مزيج من شتى البواعث والفروض ؟

إن علم السياسة مطلوب لضمان السلامة فى المجتمعات الإنسانية ، وليكن مثل العالم السياسى كمثل الصانع الخبير الذى يتحرى فى تركيب الآلة السليمة أن يكون الشطط فى استعمالها محسوبا له حسابه فى صميم جهازها ، فتتقى الانفجار إذا زاد الوقود أو زادت السرعة أو أدير فيها مفتاح غير المفتاح الذى ينبغى أن يدار .

فليس من الضرورى أن نتقن علم الآلات لتركيب آلة مثالية يمتنع عليها الخلل وتأبى المزيد من التحسين ، بل يكفى من العلم بها ما نحتاط به لعيوبها جهد ما تتيسر الحيطة ، ويكفى كذلك من العلم بالسياسة ما يؤدى بنا إلى مثل هذه النتيجة .

والمفهوم من مجمل أقوال الأستاذ جراهام أن استحالة التعقل فى جميع التصرفات الإنسانية لا يحول دون الترقى فى علاج الشئون السياسية ، فإذا كانت الغلبة للشعور فى تصرف الإنسان فالشعور نفسه قد يتهيأ لقبول الآراء الصالحة حسب معلومات « الشاعر » واتساع مجال إدراكه ، وقد يكون أثر الحقيقة من الحقائق أبعد مدى من نتائجها الحسية . كما أثر كشف أمريكا فى تصحيح أوهام الناس عن الكرة الأرضية وصورة الكون كله ومركز الإنسان فيه قبل أن تستفاد من ذلك الكشف نتائجه الحسية التى تتعلق بترقية الملاحة والتجارة ، وجمع الملاحظات الصادقة عن طبائع الجماعات وبواعث العمل السياسى فيها وهى مجتمعة وبواعث العمل فى آحادها وهم متفرقون — علم مطلوب كما تطلب العلوم ، ومحاولة طيبة لإلقاء النور على دوافع الساسة ودوافع المسوسين وحسب الناس من تقدم فى هذا السبيل أن يخرجوا بالسياسة من الظلام إلى النور .

تعقيب

أول ما يبادر إلى ذهن القارئ من مراجعة المذاهب المتقدمة دفعة واحدة أنها تتقسم بينها الصواب والخطأ على حصص متفاوتة فليس بينها مذهب ينفرد بالصواب كله ولا مذهب ينفرد بالخطأ كله . وهى على تناقضها من ناحية يتمم بعضها بعضا من ناحية أخرى ، بحيث يحتاج السياسى الحصيف إلى الأخذ بحصة من كل منها ليهتدى بها جميعا فى سياسته العامة .

وتكاد تتفق كلها على استحالة « الطوبى » الموعودة التى تتعلق بها أحلام طلاب السعادة ويحسبونها نهاية الشقاء وبداية النعيم المقيم فى هذه الدنيا . فمهما تتبدل النظم وتتغير الحكومات فلن تنقطع أسباب الشكوى من الحياة الإنسانية ، ولعل ارتقاء الناس فى معارج هذه الحياة يبعث من نفوسهم أسبابا للشكوى لم يشعروا بها فى عهود الجهل والقلة ، فإن الشكوى تأتى من الشعور بالكمال كما تأتى من الشعور بالنقص ، وتأتى من حرية التعبير كما تأتى من فقدان الحرية ، بل لعل الارتقاء أدنى إلى الشكوى من الركود والجمود ، ولعل الحرية

أدعى إلى التذمر من القسر والخوف .

وعبثٌ أن يقال إن نظاما من نظم الحكم أو الإنتاج يختم التفاوت بين الناس ويبطل دواعى الأمر والطاعة بين جماهير الحكام والرعايا . فقد عهد الناس دائما أن القوة تجلب الثروة كما عهدوا أن الثروة تجلب القوة . وسيظل التفاوت بينهم فى البأس والذكاء والهمة والحيلة والجمال بابا من أبواب الاختلاف فى حظوظ الجاه والسيادة ، وما من حيلة قط تقضى على دواعى التفاوت بين بنى آدم وحواء ، فإننا نرى الخيل يباع واحد منها بجنيهات ولا يباع واحد منها بأقل من عشرات الألوف وأخلق ببنى الإنسان أن يمتنع التشابه بينهم إذا امتنع التشابه بين الدواب والحيوان الأدنى .

وفى الحياة ظلم وحرمان ، ولكنهما لا يرجعان إلى طائفة دون طائفة ولا إلى خليقة دون خليقة ، وقد يكون الظلم من الأسفل كما يكون من الأعلى ، وصدق المعرى حيث قال :

ظلم الحمامة فى الدنيا وإن حسبت

فى الصالحات كظلم الصقر والبازى

فليس علية الناس عالة على سفلتهم ولا سفلة الناس عالة على عليتهم ، وليس هناك علية سرمديون ولا سفلة سرمديون ومن قال إن طائفة تعمل وطائفة تغصب فقد ظلم الواقع

وانحرف عن الحقيقة الوسطى ، ولا اعتدال قط فى أمر من الأمور مع انحراف .

فالعاملون بأيديهم يعيشون اليوم بمخترعات العاملين برءوسهم وقرائحهم ، ولولا هذه المخترعات لهلك العاملون بالأيدى جوعا لندرة الصناعات وقلة الأعمال .

والعاملون برءوسهم وقرائحهم ما كانوا ليخترعوا جديدا لو كانت المعيشة منذ القدم وقفا على حاجات الضرورة ، ولم تكن فيها تلك المعيشة الغالية التى تغرى بتشييد القصور وتسيير السفن والتنقيب عن الجوهر والعكوف على فنون الملاحة والسبك والحفر والنسج وفضول الزينة ومناعم الفراغ .

ومن هو العالة على الآخرين ؟ ملايين من الخلق تستفيد الأقوات ولا تعطى الإنسانية شيئاً من تراث الفكر وقيم الأخلاق؟ أو ألوف من الخلق يجدون فوق الكفاية فيرتفعون بالمعيشة من الضرورات إلى مطالب الكمال ؟

ومَنْ مِنَ الناس ظالم ومن منهم مظلوم ؟ مصلحون يفتحون آفاق المعرفة والفضيلة والجمال أو سواد لا يزالون ينصرون كل دجال على كل مصلح ويعينون كل طاغية على طلاب الحق والإنصاف ؟

كلهم إن رجعنا إلى الحقيقة عالة وكلهم عامل ، أو

كلهم ظالم وكلهم مظلوم ، وصدق المعرى مرة أخرى حيث قال :

الناس للناس من بدو ومن حضر
بعض لبعض وإن لم يشعروا خدم

وكلما تقسمت الحظوظ وتوزعت الأعمال تبينت حاجة فريق من الناس إلى فريق ،واستحال اكتفاء أحد منهم بما عنده . فليس انقسام الحظوظ وسيلة لاستقلال أحد عن أحد بل هو على الدوام سبب جديد لتعويل كل منهم على سواه .

فلن يستقيم عمار الكون على فئة واحدة ، ولن يرجع عماره يوما إلى علة واحدة ، وعلامة الخطأ الذى لا شك فيه أن نفسر هذا الكون الواسع بتفسير واحد أو ندعمه بدعامة منفردة . إذ لا نهاية لعوامل العمار ولا للمؤثرات التى تنجم عنها هذه الآثار .

فالذين يقولون إن الإنسان يعمل لطلب السرور واتقاء الألم يجهلون الإنسان ويجهلون بواعثه التى تحجب غاياته ، ومنها بواعث الطفل الذى يتحرك لينمو وبواعث الرجل الرشيد الذى يتحرك لينمو كذلك ،وإن لم يكن نموه نمو أعضاءوقامات.

والذين يقولون إن الإنسان يعمل لطلب المنفعة يجهلون أنه يقدم على الخسائر وهو عالم بها ويهون عليه الموت ولا

يهون عليه فوات أمل من الآمال .

والذين يقولون إن الإنسان يعمل ليعيش ينسون أن يسألوا أنفسهم : ترى لماذا يحرص على أن يعيش ؟

والذين يقولون إن الإنسان يعمل للمجد ينسون لماذا يعمل لمجد غيره ويترك مجد نفسه فى كثير من الأحيان ؟

والذين يقولون إن الإنسان يعمل للدنيا لا يذكرون من يعتزلون الدنيا وينزوون عنها .

فما استقامت الدنيا قط على فكرة واحدة ولا صلحت الحياة قط على علة واحدة ، ولا موجب للعناء فى نقد المطالب والآراء إذا بدا عليها أنها تنقبض هذا الانقباض وتنحرف هذا الانحراف . فكل مذهب باطل إذا غفل القائلون به عن سعة الآفاق التى نعلمها وسعة الآفاق التى نجهلها ، وهى هنالك قائمة عاملة لا تغفل عنا إذا غفلنا عنها ، ولا تتخلى عن مجالها إذا عن لنا أن نخلى منها ذلك المجال .

ومهما يكن من تعدد المذاهب وتشعبها فى رءوس الحكماء فرأس الحكمة كلها فى السياسة أن الأمة الفاسدة لن تتولاها حكومة صالحة وأن الأمة الصالحة لن تتولاها حكومة فاسدة .

وما هى الأمة الصالحة ؟

من الوهم أن يظن أن الأمة الصالحة لا تعدو أن تكون

مجموعة أفراد صالحين ، فقد يصلح المرء فردا ولا يصلح عضوا فى أمة ، ولا تعتبر الأمة صالحة إلا بفضائلها الاجتماعية التى يكسبها أبناؤها بالمرانة الطويلة على الحياة السياسية .

فالصلاح للمجتمع استعداد لا يكسبه الفرد بما تعلمه من المدارس والكتب ولكنه حاسة اجتماعية تتولد فى الأمة من مرانتها على مزاولة الشئون العامة أجيالا متعاقبة حتى تصبح رعاية المصلحة العامة عادة فى أبنائها يباشرونها عفو الخاطر كأنهم لا يقصدونها ولا يتكلفونها ، مثلهم فى ذلك مثل الأعضاء التى تشترك فى تغذية بنيتها وتوزيع غذائها بين أجزائها فى غير كلفة ولا روية .

نعم إن علوم المدرسة والكتاب قد تقرب المرء إلى فهم هذه الحاسة الاجتماعية . بيد أنها لا تخلقها لسبب بديهى : وهو أن العادة الاجتماعية تتربى بالاشتراك مع المجتمع ولا تتربى بالفهم والسماع . وشواهد ذلك بينة من المقابلة بين الأمم التى تساوت فى انتشار التعليم ولم تتساو فى التربية الاجتماعية أو التربية السياسية ، فظاهر جدا من المقابلة بين هذه الأمم أن المسألة مسألة تربية عامة مشتركة وليست مسألة فهم يستقل به كل متعلم من طريق المدرسة والكتاب .

فالأمة الألمانية أمة متعلمة كثيرة المدارس والجامعات

تروج فيها الكتب المبسطة والكتب المطولة ويندر فيها الأميون ولا يخلو فرع من فروع العلم من نابغة ألمانى يسهم فيه برأى جديد أو تفسير مبتكر ، ولأبنائها ولع بالإحاطة والاستقصاء وتبويب المباحث وترتيبها تضرب به الأمثال ولا تسبقها فيه أمة حديثة ، وقد كان ينبغى أن تكون قدوة بين الأمم فى التربية السياسية لو كان مدار الأمر على معارف المدرسة أو معارف المطالعة ، ولكنها مع هذا أقل فى هذه الخصلة من أمم أخرى دونها فى انتشار التعليم ووفرة الاطلاع ، إذ كانت أحوالها التاريخية حائلة بينها وبين المشاركة فى حكم نفسها معودة لها أن تدين بنوع واحد من الحكم هو حكم السيطرة والطاعة ، ومرجع ذلك إلى وجودها فى وسط القارة الأوربية هدفا للغزاة من الشرق والغرب والشمال والجنوب وعرضة للمنازعات بين أمرائها إذا هى استراحت من الغزوات الأجنبية ،

فتعاقبت العصور وهى أشتات من الولايات المتفرقة تخضع كل ولاية منها لأمير يحكمها على النظام العسكرى ويترقب منها طاعة المستسلم المعترف بضرورة هذه النظم العسكرية . فلم تتعود الوحدة القومية ولم تتدرب على مراقبة حكامها ولم تسر بينها عادات المشورة والمراجعة ولا الخبرة بترشيح من يسوسها فى حدود هذه العادات وبرعاية من هدايتها ، فلا جرم سهل

فيها وثوب المستبدين إلى مراكز السيطرة وتعذر فيها إسقاط مستبد من هؤلاء بغير كارثة تصدمه من خارج بلاده . ولولا طول العهد باستبداد الحاكم وخضوع الرعية لكانت أحرى بمن هم أفضل من هؤلاء الحكام .

ونكاد نقول إن نوع الحكومة لا يهم ما دام المحكومون على قسط وافر من الحاسة السياسية عارفين بحقوقهم مقتدرين على أخذ الولاة باحترامها ، غير أن المبدأ القائل « بأن الحكم من الأمة للأمة » هو أصلح المبادئ لمجاراة هذه الحاسة السياسية فى وجهتها . وهو المبدأ الذى يعطى المحكومين فرصة بعد فرصة لاختيار الأفضل من الساسة والأكفأ من القادة والولاة ورؤساء الدواوين .

وكما جاء فى الأثر : « كما تكونوا يول عليكم » .

وكما قال الأفوه الأودى :

تمضى الأمور بأهل الرأى ما صلحت
فإن تـــوالت فبالأشرار تنقـــاد

لا يصلح الناس فوضى لاسراة لهم
ولا سراة إذا جهـــالهم سادوا

اقرأ

مضى على إصدارها ثمانى سنوات وهى تعمل على جعل الثقـــافة فى متناول الجميع .

المؤلفات التى أصدرتها فى عامها الثامن (١٩٥٠)

٨٦ الوعد الحق	للدكتور طه حسين بك
٨٧ غادة رشيد	للمغفور له على الجارم بك
٨٨ الهنود الحمر	للدكتور على عبدالواحد وافى
٨٩ جورج برنارد شو	للأستاذ عباس محمود العقاد
٩٠ قصة البترول	للأستاذ يوسف مصطفى الحارونى
٩١ جابر بن حيان وخلفاؤه	للأستاذ محمد محمد فياض
٩٢ الجامحة	للسيدة أمينة السعيد
٩٣ العالم سنة ٢٠٠٠	للأستاذ على عبد الجليل راضى
٩٤ طرائف من التاريخ	للأستاذ مصطفى الشهابى
٩٥ من أضواء الماضى	للأستاذ سامى الكيالى
٩٦ شيخ التكية	للأستاذ محمد عبده عزام
٩٧ فلاسفة الحكم فى العصر الحديث	للأستاذ عباس محمود العقاد

أولادنا

مجموعة من القصص الرشيقة المفيدة
يجد فيها الطالب فى جميع مراحل النمو
المتعة والثقافة وسمو النفس .

تصدرها

دار المعارف بمصر

بإشراف الأستاذ محمد فريد أبو حديد بك

المسند

للإمام أحمد بن حنبل

أوسع كتب السنة وأعظمها لا يستغنى عنه طالب ولا عالم ، ألفه إمام المحدثين ليكون مرجع العلماء وحجتهم . وقد حققه وشرحه شرحاً علمياً فنياً ووضع له الفهارس المتقنة

الأستاذ الشيخ أحمد محمد شاكر

الطبعة الممتازة ظهر منها ثمانية أجزاء
(ثمن الجزء ٨٠ قرشا)

الطبعة الشعبية ظهر منها الأجزاء ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٧ ، ٨ (ثمن الجزء ٣٠ قرشاً)

ملتزم الطبع والنشر
دار المعارف بمصر



دار المعارف

أسست بالقاهرة سنة ١٨٩٠

تقدم إلى القارئ فى مختلف مراحل حياته ومتباين درجات ثقافته كل ما يحتاج إليه فى تكوين مكتبة عربية فى منزله لتساعده على الاستزادة من الثقافة والطموح إلى حياة عقلية راقية .

●

المركز الرئيسى بالقاهرة : ٥ شارع مسبيرو تليفون ٤٩٨٦٨
فرع الفجالة بالقاهرة : ٧٠ شارع الفجالة تليفون ٤٩٨٦٦
فرع الإسكندرية : ٢ ميدان محمد على تليفون ٢٣٥٨٨

س. ت. ٥٢١٢١


فلسفة الكتب

DATE DUE